

Distr.: General  
27 May 2015  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة  
الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
٢٦ حزيران/يونيه - ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥

ورقات مناقشة بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني  
بالتنمية المستدامة، مقدمة من المجموعات الرئيسية والجهات  
المعنية الأخرى\*

مذكرة من الأمانة العامة

هذه الوثيقة هي تجميع للإسهامات الخطية الواردة من مختلف المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى التي قامت بشكل مستقل بإنشاء وتعهّد آليات تنسيق فعالة للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ المتعلق بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى وهو "تعزيز التكامل والتنفيذ والاستعراض: المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥".

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230615 190615 15-07484 (A)



## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولاً - المرأة
٢٠	.....	ثانياً - الأطفال والشباب
٢٨	.....	ثالثاً - المنظمات غير الحكومية
٦٠	.....	رابعاً - السلطات المحلية
٧٦	.....	خامساً - الأعمال التجارية والصناعة
٨١	.....	سادساً - الأوساط العلمية والتكنولوجية
٩٠	.....	سابعاً - الأشخاص ذوو الإعاقة
٩٧	.....	ثامناً - مجموعات المتطوعين
١٠٨	.....	تاسعاً - مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة
١١٣	.....	عاشراً - الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

## أولا - المرأة

## ألف - مقدمة

١ - أنشئ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة نتيجة لولاية أنشأتها الحكومات في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، ويشكل إنشاؤه إحدى النتائج الرئيسية المتعددة. وخلال عملية ريو+٢٠، اتفقت المجموعات الرئيسية والحكومات والأمم المتحدة على الاستعاضة عن لجنة التنمية المستدامة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة من أجل وضع نظام أكثر فعالية للتنمية المستدامة في جميع ركائزها. ومن أجل تحسين تنفيذ سياسات التنمية المستدامة، وتيسير وسائل التنفيذ اللازمة، وضمان فعالية الحوكمة العالمية من أجل التنمية المستدامة، قررت الدول الأعضاء الاستعاضة عن لجنة التنمية المستدامة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٢ - وتؤيد المجموعة النسائية الرئيسية<sup>(١)</sup> إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى معني بالتنمية المستدامة يتسم بالقوة والاستقلالية والشفافية والشمول من أجل متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وغيرها من سياسات التنمية المستدامة الشاملة، وستقدم المجموعة الدعم لإنشاء هذا المنتدى. فإنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى معني بالتنمية

(١) عرضت المجموعة النسائية الرئيسية مشروع ورقة للاستعراض وإبداء التعليقات على نظامها لتوزيع البريد الإلكتروني الذي يتضمن ما يقرب من ٨٠٠ شخص. وأبدت المنظمات التالية اهتمامها بأن تدرج في قائمة المنظمات المساهمة/المستعرضة/التعاونية: التحالف الدولي من أجل صحة المرأة، والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية، ومنظمة المساواة بين الجنسين، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، وبرنامج المرأة والبيئة، والتحالف العالمي للغابات، ومنظمة نساء أوروبا من أجل مستقبل مشترك، ومنتدى المنظمات النسائية غير الحكومية في فيرغيزستان، والمنظمة النسائية لمناصرة حقوق الإنسان للمرأة: أساليب جديدة، ومجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة، والفهود الرمادية، والمجلس الدولي لتعليم الكبار، والمؤتمر النسائي لعموم الهند، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - منطقة نصف الكرة الغربي، ومنظمة Reaccion Climatica، ومنظمة Resurj، وشبكة العدل بين الجنسين والتنمية المستدامة، ومنظمة زونتا الدولية، ومركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، والرابطة الإسبانية للمصاين بقاء غوشيه وأقاربهم، ومنظمة Kehkashan Basu، والفريق العامل للمجتمع المدني المعني بفيروس نقص المناعة البشرية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومؤسسة الدراسات والبحوث المعنية بالمرأة، والمؤسسة المكسيكية لتنظيم الأسرة، وشبكة العمل النسائية المعنية بالأرض والمناخ، ومؤسسة حان، ومؤسسة Charles & Doosurgh Abaagu، ومبادرة الاستجابة المجتمعية في حالات الطوارئ، ورابطة سكان الأكواخ والأحياء الفقيرة في نيجيريا، ومركز بحوث حقوق الإنسان وتغير المناخ، ومنظمة تعزيز التنمية المستدامة والبيئة في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين، وجمعية معلمي المناهج الدولية، وجمعية التربية البيئية للأجيال القادمة، والشبكة التعليمية الشعبية للنساء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة في بترت بتونس، ومنظمة Consorcio para el Diálogo Mx، وشبكة المرأة الريفية في نيبال، ومنظمة تقدم الخدمات الاستشارية المتصلة بالحمل على الصعيد الدولي (الولايات المتحدة)، ومنتدى المرأة والتنمية (النرويج)، وشبكة المنظمات النسائية لبلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية، وتجمع النساء الدولي المعني بالإيدز، وحملة "المرأة لن تنتظر" - التحالف الوطني للمنظمات النسائية (المملكة المتحدة).

المستدامة يتسم بالشفافية والشمول والفعالية سيكون بالغ الأهمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والإعمال التام لحقوق الإنسان لجميع الفتيات والنساء من جميع الأعمار وتمكينهن، الأمر الذي يشكل أولوية رئيسية في العديد من الدول في إطار عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣ - ولكي يكون هذا المنتدى فعالاً، فإنه يجب أن يكون محفلاً قادراً على تحديد ومعالجة أوجه القصور في تنفيذ سياسات التنمية المستدامة التي تؤثر على حياة الفتيات والنساء من جميع الأعمار وعلى واقعهنّ المعاش؛ وتحديد ومواجهة التحديات الجديدة والناشئة لأغراض التنمية المستدامة على صعيد الركائز الثلاث؛ ودعم عمليات التعاون مع المجتمع المدني؛ وتبادل أفضل الممارسات؛ ومساءلة الحكومات والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني، عن التزاماتها في مجال التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ويجب أن يقيم المنتدى السياسي الرفيع المستوى صلات قوية مع آليات المساءلة الوطنية والإقليمية، ولا سيما اللجان الاقتصادية الإقليمية حيث يمكن أن يسترشد في عمله بالبيانات المؤكدة والحقائق الإقليمية والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني. وأخيراً، يجب أن تتوفر في المنتدى مشاركة رفيعة المستوى لممثلي الحكومات ومشاركة قوية من المجموعات الرئيسية والفئات المستهدفة الأخرى وأصحاب الحقوق، وأن يتضمن تعاريف وأطر واضحة من أجل الشفافية والمساءلة.

#### باء - دور المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٤ - تنص ولاية المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة على أن يكون كياناً عالمياً يتولى القيادة السياسية وتقديم التوجيه والتوصيات من أجل التنمية المستدامة، وأن يقوم بمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويعزز تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وينظر في التحديات الجديدة والناشئة التي تعترض طريق التنمية المستدامة.

٥ - ومن منظور المجموعة النسائية الرئيسية، ينبغي للمنتدى السياسي المعني بالتنمية المستدامة أيضاً أن يقوم بما يلي:

(أ) ضمان اتساق السياسات، ليس فقط على صعيد الحكومات والأمم المتحدة ووكالاتها، بل أيضاً مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية. وينبغي أن يشمل هذا الاتساق مع عملية الأمم المتحدة لتمويل التنمية، مع ضمان عدم المساس بالولاية المحددة لعملية استعراض تمويل التنمية؛

(ب) إضفاء الطابع الرسمي والمؤسسي على طرائق مشاركة المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧، مع الأخذ بتعاريف واضحة لعبارة "الجهات المعنية" وأطر تعزيز الشفافية والمساءلة، مع التسليم بإسهام الفئات المستهدفة المنظمة وأصحاب الحقوق في أوساط المجتمع المدني وبأهمية المرونة واحترام مبادئ الاستقلال الذاتي والتنظيم الذاتي؛

(ج) ضمان تمويل مشاركة المجموعات الرئيسية في جميع مستويات المنتدى ودعم بناء قدراتها من أجل هذه المشاركة؛

(د) دعم وتوسيع نطاق مشاركة المجموعات الرئيسية في التنفيذ، من خلال إنشاء منبر لتبادل أفضل الممارسات، ودعم التعاون بين المجموعات الرئيسية والدول الأعضاء، وتقديم/فتح الفرص للتمويل والتوسع؛

(هـ) بدء آلية عالمية للاستعراض من قبل الأقران من أجل تقييم الأداء في مجال التنمية المستدامة، تكون شاملة لجميع المجموعات الرئيسية والفئات المستهدفة وأصحاب الحقوق، ومرتبطة بآليات المساءلة الإقليمية والوطنية؛

(و) تحريّ الوضوح عند تحديد معايير حقوق الإنسان وآليات المساءلة قبل النظر في إقامة شراكات مع القطاع الخاص؛

(ز) وضع آليات شفافة للمساءلة والإبلاغ لفائدة جميع الجهات المعنية المشاركة في تمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية والوكالات المنفذة والشركات عبر الوطنية، وغيرها من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية؛

(ح) استعراض ومعالجة العقبات الهيكلية التي تحول دون الوصول إلى تكنولوجيات وابتكارات ومعارف، بما في ذلك المعارف والممارسات التقليدية، تكون آمنة بيئياً وملائمة اجتماعياً ومراعية للاعتبارات الجنسانية ومنصفة اقتصادياً، وذلك من خلال استحداث آلية لتيسير التكنولوجيا؛

(ط) تشجيع جهود بناء القدرات من خلال توفير حيز لتبادل الحلول السياساتية وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، وإقامة علاقات تعاون جديدة؛

(ي) إنشاء نظام يستخدم المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة من أجل تقييم التقدم المحرز والتحديات وتقديم توصيات بشأن كيفية التصدي لأبرز قضايا التنمية المستدامة؛

(ك) اتباع مبدأ عدم التراجع لكفالة عدم التراجع على صعيد القواعد والممارسات الجديدة المتعلقة بالمشاركة والشفافية فيما يتعلق بالممارسات الرسمية وغير الرسمية الحالية في إطار المبادئ والحقوق المتفق عليها دولياً، مثل الحق في المشاركة في صنع القرار وفي الحصول على المعلومات؛

(ل) إقامة اتصالات واضحة بشأن المبادئ الأساسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بحيث تكون مفهومة لجميع الفئات المستهدفة وأصحاب الحقوق، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشاً، للتمكين من المشاركة والانخراط الكاملين في التنفيذ والرصد.

٦ - ويرد مزيد من التفاصيل بشأن النقاط الرئيسية المذكورة ضمن الأجزاء التالية.

## جيم - مشاركة المجتمع المدني وطرائق المشاركة المعززة

حقوق المشاركة ودعم المشاركة الكاملة والفعالة

٧ - ينص قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية بوضوح على أن للمجموعات الرئيسية دوراً بالغ الأهمية في هذا المنتدى. وهو ينص على حفظ حقوق المجموعات الرئيسية التسع المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ - وهي الأعمال والصناعة، والأطفال والشباب، والمزارعون، والشعوب الأصلية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والنساء، والعمال والنقابات العمالية - التي لوحظت خلال عمليتي لجنة التنمية المستدامة ومؤتمر ريو+٢٠. ويشير القرار أيضاً إلى الجهات المعنية الأخرى، مثل "المنظمات الخيرية الخاصة والهيئات التعليمية والأكاديمية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجموعات الطوعية وغيرها من الجهات المعنية الأخرى الناشطة في مجالات تتعلق بالتنمية المستدامة"، ويشجع المجموعات الرئيسية والجهات المعنية على أن "تتولى بنفسها إقامة آليات تنسيق فعالة للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وفي الأعمال المنبثقة من تلك المشاركة".

٨ - وتقوم المجموعات الرئيسية، منذ أكثر من عشرين عاماً، بممارسة أنشطتها وتنظيم أعمالها في إطار تلك الفئات المستهدفة التسع وفيما بينها. ويشمل هذا العمل استحداث طرائق إدارة تتسم بالشفافية، وعضوية شاملة، وعمليات واسعة النطاق للتشاور مع طائفة كبيرة ومتنوعة من الفئات المستهدفة. ونظراً لنمو المجموعة النسائية الرئيسية على صعيد الحجم والتنوع، لا سيما منذ الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو+٢٠، فإن عملياتها المتصلة بالتيسير والتشاور والتعاون قد تطورت بالمثل لتشمل المزيد من التنوع والتعميق والشفافية

ولضمان أن تحظى الفئات المستهدفة في إطارها بالاحترام والتمثيل. وهذا مهم بصفة خاصة بالنسبة للعديد من النساء في جميع أنحاء العالم اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتشابكة من التمييز والعنف والحوادث أمام المشاركة في عمليات وضع السياسات العالمية.

٩ - ووفقاً للقرار، فإن هيكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة يكفل وجود علاقة قوية بين الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى. وجاء في الفقرة ١٥: ”تقرر، في هذا الصدد، السماح لممثلي المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية، مع الإبقاء على الطابع الحكومي الدولي للمنتدى، بما يلي:

- (أ) حضور جميع الاجتماعات الرسمية للمنتدى؛
  - (ب) الاطلاع على جميع المعلومات والوثائق الرسمية؛
  - (ج) الإدلاء بمدخلات في الاجتماعات الرسمية؛
  - (د) تقديم الوثائق وعرض المساهمات الخطية والشفوية؛
  - (هـ) تقديم توصيات؛
  - (و) تنظيم مناسبات جانبية واجتماعات مائدة مستديرة بالتعاون مع الدول الأعضاء والأمانة العامة“.
- ١٠ - وبالإضافة إلى ما سبق، ينبغي أن يتاح للمجموعات الرئيسية والفئات المستهدفة المعترف بها (على النحو المبين أدناه)، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:
- (أ) الحصول على مقاعد مزودة بلوحات أسماء للتعريف، الأمر الذي يدعم الدول الأعضاء والزملاء الآخرين في عملهم مع المجموعات الرئيسية والفئات المستهدفة المعترف بها والجهات المعنية الأخرى؛
  - (ب) الحصول على فرص للتكلم خلال المناقشات العامة (بالإضافة إلى أي حوار منسق بين الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية والفئات المستهدفة والجهات المعنية الأخرى)؛
  - (ج) حضور أي اجتماعات خارج الجلسات الرسمية، من قبيل حلقات العمل والمشاورات غير الرسمية؛
  - (د) أداء دور واضح ومحدد في عملية الاستعراض (انظر الجزء المتعلق بالمساءلة)؛

(هـ) الاطلاع على قواعد البيانات وأداء دور في رصد التنفيذ على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي؛

(و) الحصول على دعوات لتقديم التقارير الموازية كجزء من عملية الاستعراض الطوعية.

١١ - وتتطلب المشاركة القوية والشاملة والفعالة للمجموعات الرئيسية والفئات المستهدفة الأخرى المعترف بها إرادة سياسية والتزاما من جانب الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ودعمًا ماليًا. وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يتخذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني في المنتدى نفسه، وفي آليات المتابعة والاستعراض على الصعيدين الإقليمي والوطني، وكذلك في تنفيذ سياسات التنمية المستدامة.

١٢ - وتمثل إحدى وسائل الدعم في إقامة منبر لتبادل أفضل الممارسات، ودعم عمليات التعاون بين منظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء، وتوفير أو فتح فرص لتمويل البرامج الفعالة وتوسيع نطاقها. وينبغي أن يكون هذا المنبر مستمرا واقترابيا ومتعدد اللغات كما ينبغي أن يتضمن حيزا مكرسا في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والاجتماعات العالمية للمنتدى، مع كفاءة بذل الجهود الرامية إلى ضمان مشاركة الدول الأعضاء وتجنب التداخل مع المفاوضات أو أي بنود أخرى من جدول الأعمال.

١٣ - وينبغي تحديد طرائق التمويل لدعم مشاركة المجموعات الرئيسية والفئات المستهدفة المعترف بها في جميع مستويات أنشطة المنتدى بشكل عادل وشامل وداعم لتحقيق التنمية المستدامة المنصفة والقائمة على الحقوق.

#### تعزير المشاركة

١٤ - يفتح مصطلح "الجهات المعنية" الباب أمام مشاركة أوسع نطاقا للفئات المستهدفة الأخرى من المجتمع المدني في المنتدى والتي لا تندرج بالضرورة ضمن المجموعات الرئيسية التسع الحالية، الأمر الذي تشجعه المجموعة النسائية الرئيسية. وفي الوقت نفسه، فإن مصطلح "الجهات المعنية" هو مصطلح واسع النطاق وغير محدد يفترض أن جميع الجهات الفاعلة من غير الدول متجانسة ويمكنها أن تمثل مجموعة واسعة للغاية من الأطراف المعنية: من الأفراد إلى فرادى المنظمات إلى الشبكات وربما إلى الشركات أو الجهات الفاعلة الحكومية.

١٥ - وتقترح المجموعة النسائية الرئيسية أن ينظر المنتدى في طرائق تعزير المشاركة التي تعترف بالمجموعات الرئيسية وغيرها من فئات المجتمع المدني المستهدفة، بدلا من مجرد الأخذ بمصطلح "الجهات المعنية" العام الوارد في القرار ٦٧/٢٩٠. وفي إطار تنفيذ سياسات التنمية

المستدامة، تشكل الحكومات الجهات الرئيسية المكلفة بالمسؤوليات، رغم أن الشركات كثيرا ما تضطلع بدور في مجال تحمّل المسؤوليات. غير أن السلطة الموكلة إلى كليهما من حيث التمويل وصنع القرار والتأثير تختلف من حيث مستواها عن السلطة الموكلة إلى المجتمع المدني. ومن ناحية أخرى، يمثل المجتمع المدني أصحاب الحقوق. وفي عمليات مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، يمكن للفئات المستهدفة في إطار المجتمع المدني أن تساعد في سد الثغرات الديمقراطية في مناقشات السياسة العامة عن طريق إدراج المساءلة ضمن عمليات صنع القرار.

١٦ - ومثلما تتوقع المجموعات الرئيسية والمجتمع المدني من الحكومات أن تخضع للمساءلة، فإن المجتمع المدني ينبغي أيضا أن يخضع لمعايير عالية من المساءلة والشفافية. وعلى غرار المجموعات الرئيسية، ينبغي للفئات المستهدفة الأخرى في إطار المجتمع المدني، من أجل المشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، أن تكون ذاتية التنظيم حول مجموعة مشتركة من المبادئ، وأن تأخذ بتدابير عامة وشفافة ومفهومة للإدارة وصنع القرار. كذلك ينبغي أن تكون هناك تحالفات أو شبكات تمثل طائفة واسعة ومتنوعة من منظمات المجتمع المدني من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينبغي ألا تُعتبر فرادى المنظمات، بما فيها المنظمات القائمة على العضوية والمنظمات الدولية، من الفئات المستهدفة لهذه الأغراض.

١٧ - والاقتراح المقدم من المجموعة النسائية الرئيسية والداعي إلى وضع شروط للمشاركة الرسمية للفئات المستهدفة الأخرى في المنتدى السياسي الرفيع المستوى على أساس مماثل باعتبارها مجموعات رئيسية ليس محاولة للاستبعاد، بل هو محاولة لكفالة المشاركة العادلة للجميع. ويدعم الاعتراف الرسمي بهذه الفئات المستهدفة حقوق الجهات الفاعلة غير الحكومية في التنظيم الذاتي والاستقلال الذاتي، ويوفر قدرا من المرونة يتيح للفئات المستهدفة الجديدة والناشئة أن تشارك بفعالية في متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما أنه ينص على توافر مستوى من المساءلة في الإدارة والتشاور مع "الجهات المعنية"، الأمر الذي يساهم في نهاية المطاف في تنوعها وقوة مشاركتها في المنتدى. وهذه المجموعات من المجتمع المدني المنظم هي التي يمكن من خلالها للناس الأكثر تأثرا بسياسات التنمية في الميدان إسماع أصواتهم وإيصالها إلى صانعي القرار.

الممارسات الجيدة لآليات مشاركة المجتمع المدني المرنة

١٨ - يوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى، باعترافه الصريح بمشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من "الجهات المعنية"، فرصة لتكريس طرائق مرنة لمشاركة المجتمع المدني تستند إلى الممارسات الجيدة في الهيئات المقررة الأخرى التي تتضمن فئات مستهدفة متعددة، من قبيل

الاحتفاظ بمقاعد مخصصة، وكفالة التصويت بشكل رسمي ومضمون. وتشكل الدروس المستفادة من الآليات الأخرى لمشاركة المجتمع المدني نقاط انطلاق جيدة للنظر فيها من جانب المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وفي حين ينص إعلان ريو على توفير حيز رسمي لمشاركة المجتمع المدني عن طريق المجموعات الرئيسية، فإن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تقوم بذلك عن طريق الفئات المستهدفة وتشمل آلية مشاركة منظمات المجتمع المدني الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فئات مستهدفة في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

#### اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(٢)</sup>

١٩ - تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي الهيئة القانونية التي تُبرم في إطارها الاتفاقات المتعلقة بتغير المناخ، عملية رسمية للمشاركة. وحاليا، تشارك نسبة ٩٠ في المائة من المنظمات المسجلة في الاتفاقية الإطارية من خلال تسع فئات مستهدفة، هي نفس المجموعات الرئيسية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. ويتم الاعتراف بفئات مستهدفة جديدة بعد الخضوع لعملية استعراض (كما هو الحال بالنسبة لمجموعة المزارعين حاليا) تنظر في جملة أمور منها المشاركة النشطة وقاعدة الفئة المستهدفة. وتحدد الفئة المستهدفة جهات التنسيق لهذه الفئة.

٢٠ - وجميع المنظمات الجديدة مدعوة إلى الانتساب إلى فئة مستهدفة معترف بها، أو فئات مستهدفة متعددة، رغم أنها ليست مطلوبة بذلك. وثمة فوائد للانضمام إلى الفئات المستهدفة؛ فعلى سبيل المثال، تيسر الفئات المستهدفة التفاعل مع أمانة الاتفاقية الإطارية، كما تمنح إمكانية الوصول إلى الجلسة العامة على شكل مداخلة، وتوزيع الشارات الثانوية عندما يكون الوصول إلى الموقع محدودا، وتلقي معلومات مسبقة غير رسمية بشأن الدورات المقبلة من الأمانة، وتلقي معلومات في الوقت المناسب من خلال عقد اجتماعات يومية للفئات المستهدفة، والوصول إلى الاجتماعات الثنائية مع مسؤولي هيئات الاتفاقية، وتلقي الدعوة من الأمانة إلى حضور حلقات عمل غير مفتوحة للجميع في فترة ما بين الدورات، وما إلى ذلك.

(٢) [https://unfccc.int/files/parties\\_and\\_observers/ngo/application/pdf/constituencies\\_and\\_you.pdf](https://unfccc.int/files/parties_and_observers/ngo/application/pdf/constituencies_and_you.pdf)

آلية مشاركة منظمات المجتمع المدني الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ<sup>(٣)</sup>

٢١ - يتمثل الهدف الرئيسي لآلية مشاركة منظمات المجتمع المدني الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في ”التمكين من تنسيق أقوى فيما بين الفئات المستهدفة وكفالة أن تُسمع أصوات جميع المناطق الفرعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في العمليات الحكومية الدولية“. وتستند الآلية إلى هيكل المجموعات الرئيسية، غير أنها أيضا توسّع نطاق هذا الهيكل. ومجموعات الفئات المستهدفة البالغ عددها ١٦ في إطار الآلية هي: النساء؛ والمزارعون؛ وصيادو الأسماك؛ والشباب والأطفال والمراهقون؛ والمهاجرون؛ والنقابات العمالية/العمال؛ والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية؛ والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية والثنائيو الجنس والأشخاص المختارون في هويتهم الجنسية أو ميلهم الجنسي؛ وفقراء المدن؛ والمشردون بسبب الكوارث والتراعات؛ والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والعلم والتكنولوجيا؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ والشعوب الأصلية؛ والمسنون؛ والسلطات المحلية. وستكفل الآلية، بولايتها الشاملة، أن يكون السكان في ”المنطقة ممثلين تمثيلا أفضل من جانب المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في المفاوضات العالمية وأن يكون صوتهم في العمليات الإقليمية أشد قوة ومتسما بالاتساق وأكثر فعالية“.

الفرص في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٢٢ - يتيح إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة فرصة للإبداع والابتكار ستكون لازمة لبناء هيكل للتنفيذ والمتابعة والاستعراض يضا هي مستوى الطموح الذي تتسم به خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون من الأهمية بمكان إنشاء آلية مؤسسية لمشاركة المجتمع المدني تتيح للمجتمع المدني فرصة التنظيم الذاتي، وتكفل مشاركة فئات مستهدفة جديدة ومتنوعة، مع الحفاظ على مستويات عالية من الشفافية والمساءلة. وفي الواقع، سيساعد إنشاء آلية أكثر شمولا على كفالة وضع خطة أكثر شمولا وقابلية للتنفيذ؛ وزيادة تنوع الخبرة التقنية المتاحة للدول الأعضاء، من جميع المستويات، بما في ذلك القواعد الشعبية؛ والمساهمة في الحوار المستمر والتعلم وتبادل أفضل الممارسات فيما بين الفئات المستهدفة.

(٣) <http://www.asiapacificrcem.org/about-rcem/>

## دال - المتابعة والاستعراض لضمان المساءلة عن تنفيذ سياسات التنمية المستدامة

٢٣ - تعلق المجموعة النسائية الرئيسية أهمية كبرى على إنشاء آليات مساءلة شفافة وعالمية على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل الإشراف على تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي أن يكون المنتدى هو آلية المساءلة الأولية، مع ضمان وجود حلقات تعليقات قوية مع عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيدين الإقليمي والوطني. وفي حين أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأولية عن التنفيذ وبالتالي يجب أن تكون الموضوع الأولي لعمليات الاستعراض، فإن المنتدى يجب أن يُستخدم أيضا كمكان لمساءلة الجهات المعنية الأخرى المشاركة في التنفيذ. وبالنسبة للقطاع الخاص، يجب وضع آليات صارمة للشفافية والمساءلة من حيث أنشطتها وآثارها. وينبغي أن تستند جميع آليات الاستعراض إلى مبادئ احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية والمساواة والإنصاف والمساواة بين الجنسين والشفافية والمساءلة وسيادة القانون. وينبغي أن تقيم روابط مع آليات المساءلة القائمة في مجال حقوق الإنسان، وأن تستفيد من أفضل الممارسات المستخدمة في تلك الآليات، من قبيل الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان، ليسترشد بها المنتدى في ما يتبعه من أساليب عمل في هذا المجال.

### الرصد والاستعراض على الصعيد الوطني

٢٤ - يجب أن تكون الاستعراضات التي تُجرى على الصعيد الوطني حجر الأساس في المساءلة عن خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وكما يشير الأمين العام في التقرير التوليقي، فإن الاستعراضات التي تجرى على الصعيد الوطني هي الأقرب إلى الناس المتأثرين ببرامج التنمية، وبالتالي يجب على الدول أن تعطي أولوية قصوى لكفالة إجراء استعراضات دقيقة داخل حدودها.

٢٥ - وينبغي لجميع الحكومات الوطنية (التي تُكفل لها الحرية وتُمكن من إنشاء هياكل ذاتية التنظيم ومستقلة ذاتيا للمشاركة على غرار نموذج المجموعات الرئيسية) أن تقوم، بالتعاون مع المجتمع المدني، بوضع خطط عمل على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تراعي خطط العمل هذه الظروف والاحتياجات والأولويات الفريدة لكل بلد، بل ينبغي أيضا أن تحدد نقاطا مرجعية طموحة باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو يتسق مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وينبغي وضع مؤشرات على المستوى الوطني تكمل إطار المؤشرات العالمية لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الخطط. وأخيرا، ينبغي إعداد التقارير على الصعيد الوطني بمشاركة كاملة من المجتمع المدني

من أجل تقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات والتحديات ووضع الاستراتيجيات من أجل مواصلة تنفيذ خطط العمل الوطنية على أساس دوري.

٢٦ - وفي إطار خطط العمل الوطنية هذه، ينبغي للدول أن تنشئ هيئة جديدة تتعدد فيها الفئات المستهدفة أو أن تقوم بتعيين هيئة أو هيئات قائمة بالفعل لإجراء رصد واستعراض لتنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥ بشكل مستمر. وأخيراً، وتمشياً مع الأهداف الواردة في إطار الهدف ١٦ المقترح في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية، ينبغي للدول أن تكفل لجميع الأفراد ومجموعات الأفراد، بما في ذلك المدافعون عن البيئة وعن حقوق الإنسان، إمكانية اللجوء إلى العدالة، بما في ذلك كفالة سبل الانتصاف والتعويض في حالة انتهاك حقوقهم في تنفيذ البرامج الإنمائية.

٢٧ - وما زالت أولويات المرأة لا تراعى بالقدر الكافي في الخطط الوطنية ومخصصات الميزانية. ولذلك، نوصي بإنشاء فئات مستهدفة معينة بمسائل المرأة والمسائل الجنسانية للمشاركة في التنفيذ والرصد والاستعراض على الصعيد الوطني، على غرار المجموعة النسائية الرئيسية.

٢٨ - وسيكون للخطط الوطنية ميزتان مختلفتان. أولاً، ستيح الدعم لتنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥ بتبيان الكيفية التي يمكن أن تُترجم بها الأهداف العالمية إلى تغييرات على الصعيد الوطني. وثانياً، ستيح المزيد من الآليات لإشراك المجتمع المدني ولتحقيق الشفافية والمساءلة على الصعيد الوطني.

#### الرصد والاستعراض على الصعيد الإقليمي

٢٩ - يدعو قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ إلى عقد اجتماعات تحضيرية إقليمية من أجل تقديم مساهمات إقليمية في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتوصي المجموعة النسائية الرئيسية بأن تقوم هذه الاجتماعات التحضيرية الإقليمية بدور أساسي في متابعة واستعراض هيكل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبأن تُستخدم تلك الاجتماعات للأغراض التالية:

(أ) تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة في مجال التنفيذ فيما بين البلدان المتماثلة من حيث خلفياتها وتطورها التاريخي؛

(ب) تحديد الاتجاهات والتحديات على الصعيد الإقليمي واستراتيجيات التصدي لها بوسائل تشمل النهج العابرة للحدود؛

(ج) تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتتجمل بالتنفيذ، وكذلك استخدام وسائل أخرى للتنفيذ؛

(د) تحديد الأولويات على الصعيد الإقليمي بالنسبة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٣٠ - وينبغي أن يكون للاستعراضات الإقليمية آليات قوية لإشراك المجموعات الرئيسية وغيرها من الفئات المستهدفة وأصحاب الحقوق، وذلك على غرار الآليات المتاحة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

#### المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي

٣١ - ينبغي أن يكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى هو آلية المساءلة الرئيسية على الصعيد العالمي. والمتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي أساسيان لتعزيز إخضاع الحكومات الوطنية للمساءلة من قبل السكان، وكذلك لتعزيز المساءلة المتبادلة بين الدول بشأن مسؤوليات كل منها في الوفاء بالتزاماتها العالمية. وينبغي أن يتيح المنتدى السياسي الرفيع المستوى للدول من جميع المناطق ومن جميع مستويات الدخل فرصة التحوار بشأن أفضل الممارسات والثغرات والتحديات فيما يتعلق بتنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥؛ وتقييم التحديات العابرة للحدود الناجمة عن سياسات فرادى البلدان أو برامجها؛ وإبراز المسائل التي تتطلب عملاً مشتركاً. وينبغي أن يُستخدم هذا المنتدى أيضاً لتقييم الآثار الإيجابية والسلبية للشراكات القائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية.

٣٢ - وتحذر المجموعة النسائية الرئيسية من استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولكن، إذا كان من الضروري إشراك القطاع الخاص في تنفيذ الالتزامات الجديدة فيتعين إخضاعه لتدقيق صارم لتفادي الآثار المحتملة الضارة بحقوق الإنسان والحوافز الضارة المحتملة التي تقوض الاستقلالية في وضع السياسات وتعوق المساءلة عن الانتهاكات.

٣٣ - وينبغي أن تكون الآلية الشاملة للاستعراض من قبل الأقران إحدى الآليات الأساسية بالنسبة لعمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى في مجال المتابعة والاستعراض وأن تستند إلى الآليات القائمة مثل الآلية الأفريقية للاستعراض من قبل الأقران، والاستعراض الدوري الشامل الذي يجري في إطار مجلس حقوق الإنسان. ومن شأن هذا الاستعراض الطوعي الذي تقوده الدول أن يساعد على تحفيز العمل على تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي، وذلك بزيادة الضغط على البلدان داخليا وكذلك فيما بين البلدان النظيرة من أجل تحقيق نتائج إيجابية.

٣٤ - وتؤيد المجموعة النسائية الرئيسية اقتراحات منظمات حقوق الإنسان، وعلى رأسها مركز الحقوق الإنجابية ومنظمة العفو الدولية ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة هيومن رايتس ووتش، بأن يتسم الاستعراض الشامل من قِبَل الأقران الذي ينفذ في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالخصائص التالية:

(أ) ترسيخ ثقافة المشاركة الشاملة للجميع؛

(ب) الحوار التفاعلي الذي يستعرض التقدم الذي تحرزه كل دولة من الدول في تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) استعراض تقدم كل دولة ثلاث مرات خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٣٠؛

(د) تقديم تقرير شامل يُستَنتج به في عمليات الاستعراض، بما يشمل تقارير الدول الأعضاء التي تعد من خلال عمليات المساءلة الوطنية؛ وتقديم تقارير من قِبَل المجموعات الرئيسية والفئات المستهدفة المعترف بها وأصحاب الحقوق؛ وكذلك تقارير الأمم المتحدة التي تلخص تقييمات وكالات الأمم المتحدة ونتائج سائر عمليات الاستعراض ذات الصلة؛

(هـ) تقديم الدعم الكافي وتحديد مواعيد اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك إتاحة وقت كاف لإجراء عدد يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ عملية استعراض في السنة، وتوفير ما يلزم لذلك من موظفين وإنشاء أمانة دائمة؛

(و) وضع طرائق منفتحة وتشاركية وشفافة وتحديد دور مُجدٍ تقوم به المجموعات الرئيسية والفئات المستهدفة المعترف بها وأصحاب الحقوق.

هاء - وسائل التنفيذ: الوسائل المالية وغير المالية<sup>(٤)</sup>

٣٥ - يضطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور هام في متابعة الالتزامات المتعلقة بوسائل التنفيذ. ووسائل التنفيذ ليست محايدة من الناحية الجنسانية، فهي إما ستعزز الهياكل

(٤) مواقف المجموعة النسائية الرئيسية بشأن وسائل التنفيذ متاحة على الموقع التالي:

<http://www.womenmajorgroup.org/category/policy-statements/>

السياسية والاقتصادية الحالية التي تكمن وراء عدم المساواة بين الجنسين وانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، أو ستقوض تلك الهياكل. ويجب الاعتراف بالحقوق المتساوية للمرأة في المشاركة في الاقتصاد وفي سوق العمل بوصف ذلك استحقاقاً قائماً على حقوق الإنسان للمرأة، بدلا من كونه أمراً مشروطاً بمدى إسهامها في ربحية الأعمال التجارية.

٣٦ - فمعاملة المرأة كأداة واستغلالها كسلعة أمر غير مقبول ولا يخدم الأهداف الطويلة الأجل المتعلقة بإحداث تغيير نُظْمِي. ويمكن أن يشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى إطاراً مهماً لتسليط الضوء على التحديات الإنمائية الرئيسية التي تؤثر مباشرة على حقوق المرأة، مثل القدرة على تحمل الدين والتعاون الضريبي، والتي ينبغي أن تبقى الأمم المتحدة هي من يتولى متابعتها لا أن تُنقل تلك المسؤولية إلى المؤسسات الأقل اتساماً بالديمقراطية، مثل صندوق النقد الدولي، التي لا تتساوى فيها البلدان في الانتخاب والتصويت.

٣٧ - وأما من حيث وسائل التنفيذ المالية، فيمكن أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يستعرض تمويل منظمات حقوق المرأة وآليات دعم التمويل الكامل لخطط العمل والاستراتيجيات الوطنية للمساواة بين الجنسين، بما فيها تلك الصادر بها تكليف بموجب منهاج عمل بيجين.

٣٨ - وينبغي أن يضع المنتدى السياسي الرفيع المستوى مبادئ توجيهية واضحة تتعلق بإقامة شراكات مقبولة بين القطاعين العام والخاص. ويتسم التمويل الخاص بأنه قصير الأجل ويتوخى تحقيق الربح، وهو ما لا يتناسب بوجه عام مع الإنصاف في توفير المنافع العامة من قبيل الخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليم. وعلاوة على ذلك، تفاقم طرائق التمويل الخاص، مثل التمويل المختلط، عبء الدين العام وقد تحوّل المخاطر إلى القطاع العام رغم كون القطاع الخاص هو المستفيد من الأرباح. ويجب أن يكون التمويل الخاص مشروطاً بعمليات التقييم المسبق ومدى احترامه لحقوق الإنسان ومدى اتساقه مع أهداف التنمية المستدامة وأطر المساءلة الملزمة.

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فرغم إلزامية وجود اتساق وصلات واضحة بين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعملية تمويل التنمية، ينبغي أن يسير كل منهما في مسار مواز لآلياته المؤسسية الخاصة بالمتابعة والاستعراض ومكمل لها.

## الإطار ١

الاتساق بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وعملية تمويل التنمية من الضروري أن يمضي كل من تمويل التنمية وعمليات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة قدما على مسارين موازيين لآلياتهما المؤسسية الخاصة بالمتابعة والاستعراض ومكملين لها. وهذا أمر مهم لضمان انتقال تمويل الالتزامات الإنمائية التي جرى التعهد بها في أديس أبابا من مستوى الأقوال إلى مستوى الأفعال. وجلسات الحوار السنوية التي تجري حاليا بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ليست مجهزة بالقدر الكافي لتحقيق الأهداف المتوخاة ورصد نتائج أديس أبابا أو اقتراح مبادرات جديدة عملية المنحى.

ولذلك، ندعو إلى إنشاء هيئة حكومية دولية دائمة هي اللجنة المعنية بتمويل التنمية. وينبغي أن تستعرض هذه اللجنة تنفيذ نتائج أديس أبابا والدوحة ومونتيري وإرساء أساس لعملية مساءلة تشمل المؤسسات المالية الدولية وكذلك القطاع الخاص وسائر الجهات الفاعلة المعنية. وينبغي أن تفحص عمليات الاستعراض التزامات البلدان المتقدمة النمو بحيث لا يقتصر تركيزها على التنفيذ على الصعيد الوطني لا غير. وتكتسي مشاركة المجتمع المدني الفعالة والمجدية أهمية حاسمة في ضمان إعمال الشفافية والمساءلة. وينبغي أن تجتمع هذه اللجنة سنويا على المستوى الوزاري. وقد تكفل هذا بالنجاح على صعيد الإشراف على تنفيذ اتفاقات أخرى، مثل منهاج عمل بيجين، من خلال لجنة وضع المرأة، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، من خلال لجنة السكان والتنمية. وستقدم النتائج التي ستتوصل إليها هذه اللجنة عبر التفاوض إلى الجمعية العامة، وستهدف إلى المساهمة في تعزيز عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وذلك في إطار حوار مواز ومكتمل.

٤٠ - أما من حيث وسائل التنفيذ غير المالية، فسيحتاج المنتدى السياسي الرفيع المستوى إلى أن يتابع الهدف الأساسي للجزء المتعلق بالتكنولوجيا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعملية تمويل التنمية، الذي يجب أن يتمثل في نقل التكنولوجيا والابتكارات والمعارف، بما في ذلك المعارف والممارسات التقليدية، بشكل سليم بيئيا وملائم اجتماعيا ومراع للمساائل الجنسانية ومنصف اقتصاديا إلى البلدان النامية من أجل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن يتاح في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى مجال لاستعراض/ معالجة العقبات التُظمية التي تعوق الحصول على هذه التكنولوجيات والابتكارات والمعارف،

مثل تقييد حقوق الملكية الفكرية والضوابط المؤسسية ونظم التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتيح المنتدى السياسي الرفيع المستوى فرصة الإشراف على تنفيذ آلية تيسير التكنولوجيا.

٤١ - ويمكن أن يضطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور حاسم في تشجيع جهود بناء القدرات بإتاحة مجال لتبادل الحلول السياساتية وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة، بما في ذلك التدريب المهني وبناء المهارات وجمع البيانات. ويمكن أيضا استعماله لحفز جهود بناء القدرات الجديدة، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين الشمال والجنوب، علاوة على التعاون في مجال بناء القدرات بين منظمات المجتمع المدني والحكومات، وفقا للأولويات الوطنية ولمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وينبغي أن يدعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى دور النساء بوصفهن مستفيدات ومصمات ومنفذات ومتلقيات للجهود المبذولة لبناء القدرات على الصعيد الوطني.

#### واو - الاستنتاجات والتوصيات

٤٢ - لا مغالاة في التشديد على أهمية الدور الذي يطلع به المنتدى السياسي الرفيع المستوى، على النحو المبين في الفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠. وفي ذلك القرار، أقرت الجمعية العامة أيضا بالدور المهم الذي تقوم به المجموعات الرئيسية وغيرها من "الجهات المعنية". وستطلب التنفيذ الفعال لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ تحديد المسؤوليات بوضوح وتعاونًا وتنسيقًا فعالين على جميع المستويات.

٤٣ - ولكفالة إنجاز خطة ما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، توصي المجموعة النسائية الرئيسية بما يلي:

(أ) إنشاء أمانة خاصة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، في إطار الأمم المتحدة، لتقديم له الدعم الفني والتقني؛

(ب) كفالة اتساق سياسات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ليس فقط على نطاق الأمم المتحدة ووكالاتها بل أيضا مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية، بما في ذلك عملية تمويل التنمية، دون تداخل فيما بين الولايات؛

(ج) إنشاء صندوق استئماني لضمان القدر الكافي من المشاركة وبناء القدرات للمجموعات الرئيسية والمجتمع المدني في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

(د) إضفاء الطابع الرسمي والمؤسسي على طرائق مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الفئات المستهدفة المعترف بها وأصحاب الحقوق، وذلك بالاستناد إلى قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠؛

(هـ) إنشاء آلية مؤسسية لإشراك المجتمع المدني تكفل المشاركة القوية للمجموعات الرئيسية المنظمة ذاتيا وغيرها من الفئات المستهدفة المعترف بها وأصحاب الحقوق. وينبغي أن تحدد هذه الآلية معايير إشراك الفئات المستهدفة الجديدة والمتنوعة، مما يتيح اكتساب المرونة للتكيف مع التحديات العالمية والإقليمية المتغيرة في ظل الحفاظ على مستويات عالية من الشفافية والمساءلة؛

(و) إنشاء منابر لتبادل أفضل الممارسات ولإطلاق مبادرات للتعاون تكون شاملة ومفيدة للمجموعات الرئيسية وغيرها من الفئات المستهدفة المعترف بها وأصحاب الحقوق والدول الأعضاء، وذلك على حد سواء؛

(ز) إعداد التقارير على الصعيد الوطني بمشاركة كاملة من المجتمع المدني لتقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات والتحديات ووضع الاستراتيجيات من أجل مواصلة تنفيذ خطط العمل الوطنية على أساس دوري؛

(ح) عقد اجتماعات تحضيرية إقليمية لضمان توافر المجال الملائم لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة؛ وتحديد الاتجاهات والتحديات الناشئة؛ وتيسير التعاون والتنفيذ؛ وتحديد الأولويات؛ وكفالة وضع آليات قوية لمشاركة المجموعات الرئيسية والفئات المستهدفة المعترف بها وأصحاب الحقوق؛

(ط) جعل المنتدى السياسي الرفيع المستوى هو الآلية الأولية للمساءلة على الصعيد العالمي، بما يعزز المساءلة المتبادلة ويمكن البلدان من التفاعل رغم انتمائها لمناطق شتى؛

(ي) إنشاء آلية شاملة للاستعراض من قبل الأقران من أجل تقييم أداء التنمية المستدامة. ومن شأن هذا الاستعراض الطوعي الذي تقوده الدول أن يساعد على تنفيذ العمل على تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ك) وضع معايير واضحة للمساءلة في مجال الشراكات مع القطاع الخاص لتفادي وقوع آثار ضارة بحقوق الإنسان والحواجز الضارة المحتملة؛

(ل) تطوير آليات شفافة للمساءلة والإبلاغ لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في تمويل التنمية المستدامة؛

(م) استعراض تمويل منظمات حقوق المرأة والتمويل والتنفيذ الكاملين للخطط والاستراتيجيات الوطنية في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تلك المناط بها تكليف بموجب منهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

(ن) دعم وسائل التنفيذ غير المالية، من قبيل التكنولوجيات والابتكارات والمعارف السليمة بيئيا واجتماعيا والمراعية للمسائل الجنسانية، بما في ذلك المعارف التقليدية وممارسات الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية؛

(س) إعمال مبدأ عدم التراجع عن المبادئ والحقوق المتفق عليها دوليا، من قبيل الحق في المشاركة في صنع القرار والحق في الحصول على المعلومات؛

(ع) إقامة تواصل واضح بشأن المبادئ والأهداف الأساسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بحيث تكون مفهومة لجميع الفئات المعنية وأصحاب الحقوق، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشا، للتمكين من المشاركة والانخراط الكاملين في تنفيذ ورصد واستعراض خطة التنمية المستدامة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

٤٤ - وإذ ينتقل المنتدى السياسي الرفيع المستوى إلى المرحلة المقبلة من أعماله المهمة، تتعهد المجموعة النسائية الرئيسية بمواصلة التزامها بكفالة اتباع نهج متكامل لإزاء التنمية المستدامة، في أبعادها الثلاثة، بما يحقق القضاء على الفقر ويعمل حقوق الإنسان للمرأة ويحقق المساواة بين الجنسين ويعالج الأسباب الجذرية للمشاكل في هذا الصدد. وستواصل المجموعة النسائية الرئيسية المساهمة بخبراتها وتجاربها المتنوعة التي تغطي كل جانب من جوانب الخطة، وذلك بالتعاون الوثيق مع النظراء على جميع المستويات.

## ثانيا - الأطفال والشباب

### مقدمة

٤٥ - يرد في ورقة الموقف هذه تفاصيل عن آراء المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب بشأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقد وضعت الورقة تلبية للدعوة الموجهة إلى المجموعات الرئيسية التسع وغيرها من الجهات المعنية المذكورة في القرار ٦٧/٢٩٠ المتعلق بالمنتدى لتقديم ورقات مناقشة ذات صلة بموضوعه لهذا العام وهو "تعزيز التكامل والتنفيذ والاستعراض: المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥"، وستصدر بوصفها وثيقة رسمية من وثائق دورة المنتدى لعام ٢٠١٥ وستترجم إلى اللغات الرسمية الست.

٤٦ - وتتمثل إحدى الأولويات العليا للمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب في سياق هياكل الإدارة في ضرورة تعزيز وضمان دور الأطفال والشباب في تخطيط سياسات التنمية المستدامة وتصميمها وتنفيذها ورصدها واستعراضها وتقييمها.

٤٧ - أولاً وقبل كل شيء، سيكون الشباب، الذين يمثلون حوالي ٥٠ في المائة من سكان العالم، هم الأشد تأثراً بهذه الخطة وبنجاح تنفيذها أو فشلها. وفي هذا الصدد، من الواضح أنه ستتاح فرص مقرر قانوناً ومعززة بموارد كافية للشباب من أجل المشاركة في تصميم هذه الخطة وتنفيذها ورصدها واستعراضها. وبإيجاز، فإن "أي شيء يتعلق بنا، لا يتم بدوننا".

المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية

٤٨ - في البداية، نعتقد أنه من الضروري أن نستعرض ما حققته لجنة التنمية المستدامة من نجاحات وما شاب عملها من أوجه قصور. ورغم افتقار لجنة التنمية المستدامة إلى إطار لمتابعة التنفيذ المجدي للتنمية المستدامة، فقد اتبعت الطرائق الأكثر تقدماً لإشراك المجتمع المدني في عمل منظومة الأمم المتحدة من خلال آلية المجموعات الرئيسية التي كانت تتيح تحديداً فرصاً مخصصة لقطاعات مهمة من المجتمع المدني، بما في ذلك الفئات الضعيفة المهمشة، التي يمكن أن تضيع في خضم آلية لإشراك الجهات المعنية تتسم باتساع نطاقها. ولا يجب التراجع عن المشاركة المكفولة للفئات الأكثر تضرراً، بل يتعين المضي قدماً فيها وإتاحة فرصة توسيع نطاقها بتحديد الفئات المستهدفة الأخرى من خلال آلية ذاتية التنظيم وفقاً لروح القرار ٦٧/٢٩٠ المتعلق بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى. فبكل بساطة، لا مجال للعودة إلى الوراء.

٤٩ - وفي هذا الصدد، من الضروري أن يكون لجميع المجموعات الرئيسية المعنية بمجدول أعمال القرن ٢١ وغيرها من الجهات المعنية المحددة مواقع واضحة ومحددة على النحو المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى على المساءلة والمشاركة والإنجاز. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يُدرج إطار تتبع التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة في صلب المنتدى.

مكتب مستقل، وحرية الوصول، ودورة لمدة سنة كاملة

٥٠ - لتحقيق مزيد من القوة، بالإضافة إلى مستويات فعالة وملاءمة من الاستقلالية في ضوء "تعزيز الاستعراض"، ينبغي أن يضم المنتدى السياسي الرفيع المستوى مكتباً مستقلاً يفعّل المجموعة الكاملة من طرائق مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية، بما يشمل الاطلاع على الوثائق والمعلومات وحضور الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية مع

التمتع بالحق في الكلام، وذلك بشكل كامل وحر وحسن التوقيت. فلا ينبغي أن يصنف أي اجتماع على أنه اجتماع "مغلق" أو أية وثيقة على أنها وثيقة "سرية". ولا ينبغي أن يقتصر هذا على اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بل ينبغي أن يشمل أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنظمة على مدار السنة. ولا يمكن السماح بأن يتحول المنتدى إلى هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

#### الاستعراضات المواضيعية

٥١ - مع مراعاة الاتساع الكبير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، من حيث نطاقه ومضمونه المواضيعي، يجب أن يسمح لهيئات الأمم المتحدة المتخصصة والمكلفة بإجراء استعراضات مواضيعية رسمية بشأن التقدم المحرز في خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ومن نافلة القول إن عمليات الاستعراض هذه، نظرا لطبيعتها، يجب أن تشرك جهات معنية متعددة، وأن تشمل كافة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية في كل خطوة من خطواتها. وستكون مبادرة كهذه مفيدة جدا لمواضيع من قبيل الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

آلية للمساءلة المصممة على غرار آليتي الاستعراض الوزاري السنوي والاستعراض الدوري الشامل

٥٢ - مهما تكن خطة من الخطط طموحة في تحقيق التنمية المستدامة، فهي تكون عديمة الفائدة إذا لم تنفذ بطريقة فعالة. ومن الضروري أن يُجهز المنتدى السياسي الرفيع المستوى بآليات شديدة الفعالية للرصد والتنفيذ، ويجب أن يكون أكثر قوة وتركيزا على تحقيق النتائج مما هو موجود لدينا في الوقت الحاضر.

٥٣ - ولا بدّ أن تناط بالمنتدى ولاية متابعة تنفيذ الالتزامات الطوعية وأن يتيح إشراك المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية بشكل كاف في إطار المساءلة الذي يتم العمل على بلورته.

٥٤ - وتظل قرارات تعزيز التنمية المستدامة الأكثر طموحا عديمة الجدوى ما لم تُنفذ وتُرصَد بفعالية. ومن ثم، فمن الضروري تزويد المنتدى بآليات فعالة للتنفيذ والرصد. وتدعو المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب إلى إنشاء آلية للمساءلة تبرز بين الاستعراض الوزاري السنوي والاستعراض الدوري الشامل بحيث يُراعى في تصميمها أن تكون على غرار آليتي الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجري في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاستعراض الدوري الشامل الذي يجري في إطار مجلس حقوق الإنسان وأن تستفيد من النجاحات التي حققتها الآليتان. وستشكل هذه الآلية طريقة بالغة الأهمية تمكن الدول

الأعضاء من الماضي قدما في الإبلاغ عن جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف وتتبع التقدم المحرز فيها، وذلك على أساس سنوي أو نصف سنوي. وهذا ليس من شأنه أن يحسن المساءلة وشفافية التنفيذ الميداني لأهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات فحسب، بل وأن يشجع أيضا خطط العمل القصيرة الأجل التي تضعها الحكومات على إحراز التقدم وقياسه على نحو متزايد.

٥٥ - وكما هو الشأن في الاستعراض الوزاري السنوي، ينبغي أن يتمحور تركيز الجلسات حول مسائل التنفيذ. ومع ذلك، فسعيًا لضمان تركيز الجلسات على المساءلة أيضا، يجب أن يُدمج ضمن هذه الآلية الجديدة نموذج الاستعراض من قِبَل الأقران المعمول به في إطار الاستعراض الدوري الشامل حيث يتم استعراض التقدم المحرز من قِبَل الدول الأعضاء على صعيد تنفيذ التنمية المستدامة. وأخيرا، فإن إنجاز الدول الأعضاء في مجال التنمية المستدامة سيكون على الصعيد الوطني. وبالتالي، فعلى غرار الاستعراض الدوري الشامل الذي يجري في إطار مجلس حقوق الإنسان، ينبغي أن تلزم هذه الآلية المختلطة الجديدة الدول الأعضاء بأن تقدم تقاريرها الوطنية عن التنمية المستدامة كل سنة، بدلا من الطابع الطوعي الذي تتسم به التقارير الوطنية المقدمة في إطار الاستعراض الوزاري السنوي. وللحفاظ على اتساق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ، يمكن لهذه التقارير الوطنية أن تقوم بتتبع واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

٥٦ - وعلى غرار الاستعراض الدوري الشامل، يجب أن تدرج بشكل واضح إسهامات المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية، بما فيها التقارير الموازية، في عملية استعراض هذه التقارير الوطنية، كما ينبغي النظر إلى تلك الإسهامات باعتبارها أمرا حيويا لتحقيق الشفافية والسرعية والفعالية العامة لآلية الاستعراض. وينبغي أن تناط بالدول الأعضاء أيضا ولاية التشاور مع المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الشباب على الصعيد الوطني للمساهمة في هذه التقارير الوطنية.

٥٧ - والإبلاغ عن التقدم المحرز على أساس سنوي أو نصف سنوي ليس من شأنه أن يحسن المساءلة وشفافية التنفيذ الميداني لأهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات فحسب، بل وأن يشجع أيضا خطط العمل القصيرة الأجل التي تضعها الحكومات على إحراز التقدم وقياسه على نحو متزايد.

٥٨ - وتتطلب أي خطة إنمائية جديدة قادرة على إحداث التحول تعزيز سبل إشراك الدول الأعضاء لمنظمات المجتمع المدني والمزارعين والشباب. فهذه الجهات الفاعلة من غير الدول لا يقتصر دورها على ترديد خطاب هذه الدول الأعضاء، بل هي أيضا من الشركاء

الإيمائين المهمين الذين ينفذون الإجراءات في الميدان. ويجب أن تعترف الدول الأعضاء بالمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية باعتبارها جهات فاعلة شرعية ينبغي التعاون معها. ورغم أننا نظل منظمين ذاتيا فنحن بحاجة إلى دعم الأمم المتحدة لنتمكن من عرض خبرات الفئات الأكثر تهميشا ولتتيح لنا حرية التدخل في المسائل التي تهمنا.

#### الالتزامات الطوعية والشراكات بين القطاعين العام والخاص

٥٩ - ينبغي إخضاع العديد من الدول، وخاصة الشركات التي تتعهد بالالتزامات تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، للمساءلة بطريقة منهجية باستخدام آليات مؤسسية. فالالتزامات الطوعية لا تعلق على المساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، فيما أن "الشراكات" تُعتبر عنصرا بالغ الأهمية في تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥، فمن الضروري تقييمها ورصدها باستمرار. وقبل إضفاء الطابع الرسمي على أي شراكة، ينبغي إخضاعها للتقييم المراعي للمجتمعات المحلية من أجل تحديد ما قد ينجم عنها من آثار اجتماعية وبيئية واقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فجميع هذه الشراكات، بمجرد بدء تنفيذها، تحتاج إلى الرصد باستمرار لتقييم أثرها على التنمية المستدامة والتحقق من مدى إنجاز أهداف الخطة قياسا بالمكاسب الخاصة. وينبغي أن تشكل نتائج مثل هذا التقييم أساس تثبيت تلك الشراكات و/أو تعليقها، بما يشمل اتخاذ إجراءات في إطار المحكمة الجنائية الدولية.

٦٠ - وفي واقع الأمر، كانت إحدى نتائج عملية ريو+٢٠ وضع سجل للالتزامات الطوعية. وهذا في حد ذاته يعد خطوة أولى جيدة، ولكنها محدودة للغاية من حيث النطاق والولاية.

#### الإبلاغ الموازي، ونهج الإدارة المشتركة وقياس الفجوة التطلعية

٦١ - يتعين على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن يتيح المجال للإبلاغ الشامل الذي يسمح لجميع مستويات الإدارة العامة وكل الجهات المعنية بالعمل معاً. وفي إطار هذا الإبلاغ الشامل، لا بد من أن تتخذ المجموعات الرئيسية وجهات المجتمع المدني المعنية الأخرى الترتيبات اللازمة للإبلاغ الموازي. وينبغي طرح مسألتَي اللجوء إلى الإبلاغ الموازي وجمع البيانات وتحليلها بقيادة المواطنين لاستكمال عمليات الاستعراض الحكومية الدورية. ومن المفترض أن يكون وجود بيانات مصنفة جيدة النوعية وتوفر إمكانية الاطلاع عليها ضروريين لجميع الفئات المستهدفة، وفي حال تقرر منح الإبلاغ الموازي وإدماج آراء المواطنين الموقع المناسب لهما أثناء عملية الاستعراض.

٦٢ - والمشاركة الفعالة والمستدامة للمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى في المنتدى واستعراض التقدم المحرز نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هي أمر بالغ الأهمية ويمكن ضمها باتباع نهج الإدارة المشتركة، الذي اتبعه مجلس أوروبا لتعزيز قدر أكبر من مشاركة الشباب. ويضم نظام الإدارة المشتركة للمجلس الأوروبي ممثلين من منظمات شبابية غير حكومية يشكلون مع المجلس الاستشاري للشباب، ويشاركون في لجان مشتركة مع مسؤولين حكوميين من اللجنة التوجيهية الأوروبية للشباب. والمجلس المشترك هو هيئة تُتخذ فيها القرارات بشكل مشترك إذ يشترك المجلس الاستشاري واللجنة التوجيهية في البت في أولويات القطاع وتوصيات البرامج المستقبلية، التي تعتمدها بعد ذلك لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا. ويمكن إقامة نظام مماثل للإدارة المشتركة في المنتدى، يُنتخب بموجبه أعضاء المجلس الاستشاري من خلال المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى.

٦٣ - وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا النظر في "مشروع الفكرة العظيمة" في معرض الحديث عن القدرات الإحصائية. وهو برنامج جديد بشأن المساءلة بقيادة الشباب عن أهداف التنمية المستدامة ينفذ بقيادة كل من منظمة "تنمية لا تكل" وشركاء آخرين. والفرضية الكامنة وراء مشروع الفكرة العظيمة هي فرضية بسيطة تتمثل في: تمكين الشباب عن طريق المعارف والمهارات والشبكات، وإيجاد فرص سانحة لمشاركتهم ودعمهم في تعهد البيانات الرسمية وإعداد البيانات الخاصة بهم. ومن الناحية العملية، سيقوم مشروع الفكرة العظيمة شبكات وطنية لمنظمات الشباب والمدافعين عنهم وسيقدم لهم الدعم اللازم لوضع أطر وطنية للرصد والمراقبة يقودها الشباب، حيث يتولى الشباب ما يلي:

(أ) تجميع وتوليد البيانات المتعلقة بالمساءلة وتوزيعها في أشكال ملائمة للمواطنين على الناشطين ووسائل الإعلام والقائمين على مبادرات مساءلة المواطنين وصانعي القرارات؛

(ب) رصد واستعراض عملية تقديم الخدمات والالتزامات المتصلة بالتنمية المستدامة، وإعداد التقارير وتوفير الموارد الملائمة للمواطنين من أجل التوعية بالقضايا الملحة؛

(ج) عقد اجتماع للجهات المعنية الوطنية بشأن مجالات الاهتمام والالتزامات التي لا تسير عملية الوفاء بها ضمن المسار الصحيح ووضع خطط عمل مشتركة للمساءلة ترمي إلى مواجهة التحديات؛

(د) الضغط لزيادة مشاركة المواطنين والبيانات المفتوحة في آليات المساءلة من خلال الدعوة القائمة على الأدلة.

٦٤ - وأخيراً، ينبغي لأي آلية تهدف إلى أن تكون حقاً شاملة وتشرك جهات معنية متعددة أن تتيح المجال للقيام رسمياً بقياس وعرض "الفجوة التطلعية". وهذا يعني ببساطة قياس الفجوة القائمة بين ما تقيسه الخطة وما نريدها أن يقيس (مثل، المؤشر المتفق عليه مقابل المؤشر المنشود).

#### إدارة الموارد الطبيعية والمساءلة بشأنها

(أ) تقييم الأثر الإيكولوجي للبلد مقارنة بحدود تحمل الكوكب إذ تشكل الموارد الطبيعية الأساس الأولي لجميع الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يجب إدارتها وحفظها لتحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل؛

(ب) فرض سقف بيولوجي فيزيائي عال على استخراج موارد جزر فرجن؛

(ج) الاستدامة البيئية هي قياس وتقييم التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة مقارنة بالأثر الإيكولوجي الرئيسي للمفهوم الكلي للتنمية المستدامة. وتعتمد جميع الأنشطة الاقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قاعدة الموارد الطبيعية للمجتمعات المحلية، وللبلدان أثر مباشر على قدرتنا على تحقيق التنمية المستدامة. والإفراط في استغلال الموارد يؤثر سلباً على التنمية المستدامة ويقوضها.

٦٥ - ومراعاة لهذا الأمر، لا بد لنا في إطار عملية الاستعراض من الوقوف على حجم مواردنا الطبيعية وتقييم أنماط استغلالنا لها. وينبغي إلزام الحكومات والشركات والإبلاغ عن استخدامها واستنفادها للموارد الطبيعية، وذلك بالإبلاغ عن بصمتها الإيكولوجية باستخدام نظام للمساءلة عن رأس المال الطبيعي. وينبغي أن يتضمن هذا التقييم أيضاً التدابير المتخذة لتجديد الموارد المستنفدة في المجتمعات المحلية التي حدث فيها الاستنفاد. وحالات التجديد الافتراضية والتي تتم عن بعد من خلال القروض والتعويضات لا تمثل عمليات تجديد حقيقية.

٦٦ - والقيام بعملية إبلاغ بسيطة لا يكفي لضمان أن نبقي ضمن حدود تحمل الكوكب وأن نحقق فعلاً التنمية المستدامة. وينبغي لآليات الاستعراض والمساءلة أن تضع حدوداً بيولوجية فيزيائية قصوى لاستخراج الموارد الطبيعية البكر وأن تشرف على الالتزام بتلك الحدود. وهذا يعني ببساطة أنه لا يمكن استغلال بعض الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. ولا بد من وجود حد أقصى مطلق. وإضافةً إلى ذلك، لا يمكن استخدام هذا الحد للإضرار بالاقتصادات التي تعتمد أكثر من غيرها على هذه الموارد من خلال النظم التجارية القائمة

على السوق. وينبغي توزيع القدرات البيولوجية المتاحة باستخدام نظام "تحديد السقف وتوزيع الحصص" الذي يقوم على الاحتياجات وأوجه القصور في التنمية البشرية للمجتمع. ٦٧ - وأخيراً، لا يمكن لآلية الاستعراض التابعة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن تنظر في جوانب التنمية المستدامة بشكل منفصل. فأى إشارة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ينبغي التعامل معها وتقييمها قياساً إلى الأثر الإيكولوجي لتلك المسارات المحددة.

الاتساق بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وعملية تمويل التنمية

٦٨ - لا بد لعملية تمويل التنمية والأعمال التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة من أن تُمضي قدماً على مسارين متوازيين ومتكاملين مع آلياتها المؤسسية للمتابعة والاستعراض. وفيما يتعلق بالتمويل من أجل التنمية، ونظراً لأهميته، سيحتاج تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في أديس أبابا إلى آلية متابعة قوية؛ وإلا فإن هذه المناقشات لن تتجاوز مرحلة الكلام. ومن أجل تحقيق الطموح المرجو، فإن الحوارات السنوية التي تجري حالياً بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ليست مجهزة بالقدر الكافي لرصد نتائج أديس أبابا أو اقتراح مبادرات جديدة عملية المنحى. لذا ندعو إلى إنشاء حيز حكومي دولي دائم يتخذ شكل لجنة معنية بتمويل التنمية. وينبغي لهذا الحيز أيضاً أن يتبع طرائق تمويل التنمية ويرسي الأساس اللازم لعملية المساءلة (بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والهيئات الأخرى المعنية). وتعد المساءلة بشأن جميع الالتزامات بالغة الأهمية، فهي تركز على النحو الواجب أيضاً على التزامات البلدان المتقدمة النمو كي لا يقتصر تركيز استعراض التنفيذ على التنفيذ الوطني. ولا بد من تعميم مشاركة المجتمع المدني الفعالة والهامة لضمان وضع آلية إدارية شفافة. فمن شأن ذلك أن يساعد على إجراء استعراض دوري لنتائج أديس أبابا والدوحة ومونتيري للتوصل إلى اتخاذ مزيد من القرارات والتدابير البعيدة المدى.

٦٩ - ومن الضروري أيضاً التشجيع على عقد اجتماعات وزارية دورية سنوية في إطار تلك الهيئة. وقد نجح هذا الأمر تحديداً في مؤتمرات أخرى، مثل لجنة وضع المرأة ولجنة السكان والتنمية. وستقدم أي نتيجة يتم التوصل إليها عبر التفاوض إلى الجمعية العامة، وستهدف إلى المساهمة في تعزيز عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى بإقامة حوار موازي ومكمل.

## ثالثاً - المنظمات غير الحكومية

## ألف - الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية (مذكرة مشتركة)

## المقدمة

٧٠ - لقد تغيرت السياسة العالمية والعمليات الحكومية الدولية بصورة هائلة خلال العقود القليلة الماضية. ولم تعد المساهمة التي تقدمها هيئات الأمم المتحدة لوضع معايير عالمية تُفهم دائماً بشكل جيد، ولكن نشر المعايير كثيراً ما يكون شرطاً مسبقاً للتنفيذ الناجح للاتفاقات. ومن ضمن هذه المساهمات المعيارية هي مشاركة المنظمات غير الحكومية، التي تشمل المجموعات الرئيسية والمجتمع المدني، في عمليات تنفيذ على الصعيد العالمي. وتبدأ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ بالإشارة إلى مشاركة المجتمع المدني، وتنتهي بتوجيه نداء بشأن التزامات طوعية يمكن أن يتعهد بها كل من الحكومات والمجتمع المدني.

٧١ - ويمكن اعتبار إنشاء تسع مجموعات رئيسية بمثابة جهد خلاق من جانب منظومة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، يقترن بمساهمات فعالة من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لسد ثغرات رسمية ومفاهيمية وسياسية في المناقشة الجارية بشأن الطريقة التي يمكن من خلالها فهم العالم الناشئ والمتنامي للمجتمع المدني والجهات الفاعلة من غير الدول.

٧٢ - وبعد القيام بداية باختبار المفهوم الذي تقوم عليه المجموعات الرئيسية التسع وإطلاق تسمية عليها أثناء الاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في آذار/مارس ١٩٩٢، تم الاعتراف بهذه المجموعات الرئيسية التسع بشكل رسمي في جدول أعمال القرن ٢١ وهو الوثيقة الختامية لمؤتمر البيئة والتنمية. والمجموعات التسع هي: النساء، والأطفال، والشباب، والمزارعون، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والعمال، والنقابات، والسلطات المحلية، وأوساط العلم والتكنولوجيا، وقطاعي التجارة والصناعة<sup>(٥)</sup>. وقبلت أيضاً المجموعات الرئيسية التسع بقرار الجمعية العامة في وقت لاحق.

## المنتدى السياسي الرفيع المستوى - قمة الإدارة

٧٣ - في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، وأثناء الجلسة العامة ٩١، اعتمدت الجمعية العامة رسمياً بتوافق الآراء ومن خلال القرار ٦٧/٢٩٠ شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية. وقد حل المنتدى السياسي الرفيع المستوى محل لجنة

(٥) الفصل ٢٣ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعُتُرف به بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٠/٤٧، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

التنمية المستدامة بوصفها الهيئة العليا في الأمم المتحدة لتنسيق التنمية المستدامة، وسيصبح الراعي المستقبلي لأهداف التنمية المستدامة (ريو+٢٠). ولم يحدث على الإطلاق أن منح أي قرار من قرارات الجمعية العامة مجموعات رئيسية وجهات معنية أخرى فرصاً واسعة النطاق للوصول وحقوقاً للمشاركة في الأمم المتحدة بالقدر الذي منحه هذا القرار. ويمكن، بطريقة أو بأخرى، اعتبار القرار تنويحاً لإنجازات المنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية والمجتمع المدني في ما يبذلونه من جهود ترمي إلى توفير إمكانية الوصول إلى عمليات صنع القرار التي كانت تقتصر تاريخياً على ممثلي الحكومات.

٧٤ - وتنص الفقرة ١٥ من قرار المنتدى على أن يسمح "للمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية" بحضور كل اجتماعات المنتدى، وإمكانية الإدلاء بمداخلات في الاجتماعات الرسمية وبيانات شفوية وخطية. وجاء في الفقرة ١٦ أن الجمعية "تشجع المجموعات الرئيسية الوارد بياها في جدول أعمال القرن ٢١ وغيرها من الجهات المعنية، مثل المنظمات الخيرية الخاصة والهيئات التعليمية والأكاديمية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجموعات الطوعية وغيرها من الجهات المعنية الأخرى الناشطة في مجالات تتعلق بالتنمية المستدامة، على أن تتولى بنفسها إقامة آليات تنسيق فعالة للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى...".

٧٥ - واعتبار المنتدى السياسي الرفيع المستوى مجرد متابعة لمؤتمر ريو+٢٠ يدل على عدم إدراك الأهمية التاريخية لهذا المحفل. ولولا أهمية تاريخ المنظمات غير الحكومية، والعقود العديدة من الضغط الذي مارسه على النظام الحكومي الدولي، لما كان المنتدى قد تشكل على النحو الذي هو عليه. ويمكن اعتبار هذا المنتدى تنويحاً لعمل منظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة طوال فترة السبعين عاماً الماضية.

#### الدروس المستفادة من عمليات ونتائج لجنة التنمية المستدامة

٧٦ - من المهم إدراك أن لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي عملت بصورة منهجية وكلية في مجال التنمية المستدامة. فقد ربطت فيما بين مختلف مواضيع التنمية المستدامة وكانت المسؤولة عن بناء قدرات وخبرات من يتولى من أشخاص ومنظمات تنفيذ السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي. وقد مثل جدول أعمال القرن ٢١ الدافع الرئيسي وراء تغيير هياكل الإدارة، ومد الجسور بين القطاعات والإدارات السياسية المنعزلة، وحقق مشاركة فعلية للمجتمع المدني على مستوى الأمم المتحدة والمستوى المحلي معاً (جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١). وعلى غرار جميع عمليات الأمم المتحدة، فإن جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسنبرغ للتنفيذ، و "المستقبل الذي نصبو إليه -

ريو+٢٠“ هي اتفاقات طوعية. وهذا الأمر يجعل المساءلة الفعلية صعبة للغاية رغم التقدم المحرز. وبدون العمل الذي اضطلعت به لجنة التنمية المستدامة، لما عادت الحياة لإطار العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٧ - ومع ذلك، يقول البعض إن إنجازات لجنة التنمية المستدامة شأها القصور من حيث التنفيذ الفعلي. فقد كان من الصعب مساءلة الحكومات، وفي أحيان كثيرة لم تعط الأولوية (السياسية) للتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني، بينما أعطيت الأفضلية لمصالح اقتصادية أخرى.

٧٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن جدول أعمال القرن ٢١ قد مهّد الطريق بوضوح لإقامة حوار بين الجهات المعنية المتعددة على أساس الاعتراف بالمجموعات الرئيسية التسع، والدعم الذي تتلقاه من الأمانة لتنظيم الهياكل العالمية والفئات المستهدفة التي كفلت الاستمرارية والمدخلات ذات الصلة.

ولاية ودور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والإدارة الإقليمية والوطنية

٧٩ - لا بد للتنمية المستدامة القائمة على احتياجات إطار حقوق الإنسان من أن تكون في صلب منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها. ولذلك السبب، سيكون من الأساسي تعزيز ولاية وقدرة المنتدى السياسي الرفيع المستوى من خلال إنشاء مكتب مناسب للدول الأعضاء. بمشاركة ملائمة من المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى التي يمكن لها أن توفر التوجيه والدعم السياسي، وأمانة مزودة بمهارات عالية وموارد كافية، وهيكل واضح لتحقيق جميع الطموحات. ويحتاج العالم إلى مؤسسة مكرسة لاستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

٨٠ - ومن الأهمية بمكان أن يؤكد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، في تصميمه وما يتبعه من طرائق تنفيذ، الدور المفيد للمجتمع المدني. والسبيل لتحقيق ذلك واضح، وهو عدم تنفيذ أية أهداف أو غايات أو سياسات بشأن التنمية المستدامة ما لم يشارك فيها الشعب والمجتمع المدني. ومن المبادئ الراسخة بشكل جيد أن التنمية المستدامة تتطلب مشاركة فعالة وشاملة من جميع الجهات المعنية على كافة المستويات.

٨١ - ونوصي كل لجنة من لجان الأمم المتحدة الإقليمية بأن تضع آليات للاستعراض من قبل الأقران، معتمدة في ذلك على الهياكل القائمة. وينبغي أن تكون هذه الاستعراضات

شاملة في تغطيتها لبرنامج عمل التنمية المستدامة بحيث تشمل جميع أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ما يقترن بها من أهداف ووسائل للتنفيذ.

٨٢ - وينبغي أن تُكفل المشاركة الكاملة والفعالة للمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى بطرائق تتواءم مع المعايير المنصوص عليها في القرار ٢٩٠/٦٧ الذي أنشأ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، نوصي بأن يُسمح للجهات الوطنية والإقليمية المعنية بتقديم أدلة في إطار عملية الاستعراض العالمية ومساهمات خطية وشفوية، وبتسهيل إطلاع الجميع على كل المعلومات والوثائق الرسمية.

٨٣ - وسيعد أيضاً الاجتماع على المستوى الإقليمي المنتدى المناسب لمناقشة التحديات والسياسات والاستراتيجيات الإقليمية وتطوير التعاون الإقليمي. وينبغي أن تُنظّم كل عام، ومتى أمكن ذلك، منتديات إقليمية من أجل التنمية المستدامة بدعم من الآليات المتعددة الأطراف الإقليمية القائمة حالياً. ويتعين تكليف اللجان الإقليمية للأمم المتحدة بدعم الدول الأعضاء في إنشاء عمليات إقليمية للرصد والاستعراض.

٨٤ - ونوصي كل بلد بأن يعتمد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة من خلال عملية تشاركية شاملة مثل هيكل المجموعات الرئيسية والجهات المعنية. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تضع التزامات مجدية وقابلة للقياس بشأن الأعمال التدريجي لجميع أهداف التنمية المستدامة (وبشأن وسائل التنفيذ المرتبطة بها). وينبغي أن تتناول كل مساهمة عادلة يقدمها البلد لتحقيق الأهداف على الصعيد العالمي ضمن إطار حقوق الإنسان. وينبغي للدول الأعضاء أن توافق على وضع آلية استعراض وطنية عامة وشاملة وتشاركية، يتولى قيادتها مجلس وطني للتنمية المستدامة، وذلك على النحو الذي أُنقِص عليه بالفعل في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٨٥ - ولا يمكن إجراء استعراض وطني ومحلي إلا في مجتمعات مفتوحة لديها حكومات تتولى حماية وتعزيز الحريات والمشاركة على المستويين المدني والسياسي. وينبغي اتخاذ الهدف ١٦ أساساً للطموح في هذا الصدد. ويتعين ضمان حق المشاركة على قدم المساواة في جميع عمليات المساءلة المحلية وإعماله باتخاذ خطوات ملموسة. ويجب أن تشمل هذه العمليات وضع وتنفيذ آليات للرصد والمساءلة تقوم على المشاركة وتوفير الدعم المالي للجماعات التي تدافع عن أكثر الأشخاص تهميشاً وتدعو إلى حماية البيئة لتمكين مشاركتهم الفعالة في عمليات صنع القرار.

## إشراك المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى

٨٦ - تدعو الوثيقة الختامية<sup>(٦)</sup> الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة لإدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية الذي عقد في عام ٢٠١٤ إلى إنشاء منتدى سياسي قوي رفيع المستوى معني بالتنمية المستدامة يكون له مكتب وأمانة تتوفر لها الموارد الكافية، ويتقيد تماماً بأحكام القرار المنشئ للمنتدى (قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠). وترد إشارة مباشرة إلى المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى المعنية في ٧ فقرات (٨ ج، و ١٣، و ١٤، و ١٥، و ١٦، و ٢٢، و ٢٤). ويتطلب ذلك مشاركة حقيقية وقوية على جميع المستويات، بما في ذلك في مفاوضات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٨٧ - ويمكن للوسائل والآليات الابتكارية، بما في ذلك تكنولوجيا الإنترنت وتكنولوجيا الأجهزة المحمولة، أن تكون بمثابة عامل تمكيني أساسي لقدرة الأشخاص على الحصول على المعلومات وتقييم التغيير. فعلى سبيل المثال، يمكن لعملية الاقتراع القائمة على التداول والمتعلقة بمسائل رئيسية في مجال الاستدامة، مثل استنفاد الموارد الطبيعية، أن تعزز المناقشة العامة، والتوعية، وأن توفر المزيد من البيانات التمثيلية. ويمكن لتكنولوجيا الأجهزة المحمولة أن تتيح المجال للحصول على تعليقات عامة بشأن توفير الخدمات المحلية. ولا بد من أن تكفل الجهود المبذولة عدم إلحاق الضرر بالشمولية بسبب "فجوة رقمية" داخل المجتمع، بما في ذلك الحواجز التي تعترض الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية.

٨٨ - وتدعو إلى وضع الأطر القانونية اللازمة لضمان المشاركة الفعالة للأفراد والمجموعات والشعوب لاستخلاص الممارسات الناجحة والدروس المستفادة، تمشياً ومضموناً الفقرة ١٤٩ من التقرير التوليقي للأمين العام (A/69/700) التي تسلم بشرعية الجهات الفاعلة غير الحكومية ودورها في المساءلة.

## آليات الاستعراض والمساءلة

٨٩ - عندما تكون هياكل الحكومة والمجتمع المدني حسنة الأداء، تصبح آليات الاستعراض والمساءلة أسهل تنظيماً. ومن شأن ذلك أن يدعم ضرورة وضع آليات مساءلة قوية وشفافة وشاملة تعتمد عليها خطة التنمية المستدامة. وأياً كانت آلية المساءلة التي تطبقها في نهاية المطاف الهياكل الحكومية - من المستويين المحلي والإقليمي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى - فلا بد من دعمها بالإرادة السياسية والموارد الكافية (البشرية والمالية).

(٦) <http://outreach.un.org/ngorelations/conference-2014>

٩٠ - وسيكون من الأفضل الاعتماد أيضا على عمليتي الاستعراض والمساءلة القائمتين<sup>(٧)</sup>، وتحسينهما حيثما كان ذلك ممكنا ومستصوبا. وعملية الاستعراض الوزاري السنوية التي يجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدم عدة نقاط لانطلاق عملية الاستعراض التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، علماً بأن تنفيذها الملموس يستلزم قدرا كبيرا من التحسين. والنقد الرئيسي الذي وجه للاستعراض الوزاري السنوي هو افتقاره إلى الحوافز وعدم إجراء متابعة بشأن الاستعراض والتوصيات. كما أن مشاركة المنظمات غير الحكومية محدودة نسبيا بسبب النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٩١ - ويُعتبر الاستعراض الدوري الشامل في إطار مجلس حقوق الإنسان من الاستعراضات الواعدة إذ يراه بعض الخبراء أفضل نموذج لاستعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقد أُشير إليه أيضاً في التقرير التوليقي للأمين العام. وحظي الاستعراض الدوري الشامل بقبول واسع رغم عناصره الإلزامية والمشاركة المكثفة للجهات المعنية. والغرض منه هو أن يتسم بدرجة عالية من الشفافية وأن يكون تشاركيا بشكل كبير، غير أنه يُنفذ أيضا دون شك بقيادة الدول.

٩٢ - وهناك أيضا العديد من الآليات الإقليمية لاستعراض الأقران التي ربما تكون ملائمة، مثل الآلية الأفريقية للاستعراض من قبل الأقران التي أنشئت في عام ٢٠٠٣ في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أو التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، أو الاستعراض من قبل الأقران بشأن كفاءة استخدام الطاقة، أو عمليات استعراض الأداء البيئي للجنة الاقتصادية لأوروبا.

٩٣ - وفيما يتعلق بجانب جمع البيانات وهو أكثر الجوانب تقنية في هذه العملية، ينبغي استكمال خبرات المكاتب الإحصائية الوطنية ببيانات ينتجها مباشرة الأفراد أو منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم. وسيوفر هذا الأمر التمثيل المباشر والآني لوجهات نظر المواطنين الفريدة التي يمكن أن تكمل البيانات الرسمية وتملأ الثغرات فيها على حد سواء. ومن أجل ضمان ألا يُعتبر هدف ما قد تحقق ما لم يتحقق لجميع فئات الدخل والفئات الاجتماعية، من المهم أن تكون البيانات المجمعة موثوقة وشفافة ويمكن الاطلاع عليها، وأن تكون مصنفة

(٧) انظر: ورقة العمل FG8، رقم ١/٢٠١٤، الصادرة عن المعهد الألماني للشؤون الدولية الأمنية في برلين؛ ماريان بيشيم - "الاستعراض المستقبلي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة - المعايير والأفكار اللازمة لتصميمه المؤسسي" (The Future HLPF Review - Criteria and ideas for its institutional design) www.swp-berlin.org

على نحو تبيين فيه أوجه الاختلاف القائمة بين مختلف المجموعات، وأن تشمل، عند الاقتضاء، وكحد أدنى بيانات موزعة حسب الجنس/نوع الجنس، والعمر، والدخل، والشعوب الأصلية. وعلاوةً على ذلك، يمكن أن توفر البيانات الكمية والموضوعية فهماً أعمق لتجارب الفئات الضعيفة متى تعذر الحصول على تصنيف للبيانات<sup>(٨)</sup>.

#### الإدارة والشراكات

٩٤ - مع أن المنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية ما زالت تنتقد الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص، فإننا نشجع الجهات المعنية المتعددة على التعاون والتنفيذ<sup>(٩)</sup>. وآليات الاستعراض والمساءلة السالفة الذكر هي آليات ضرورية لزيادة شفافية وجدوى هذه الشراكات. ويتعين إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتحديد طبيعة وخصائص الشراكات الحقيقية والدائمة التي تتسم بجملة أمور منها الالتزام والثقة والاحترام والشفافية والمساءلة المتبادلة. وسيطلب ذلك أن يكون تعاون جميع الجهات المعنية ناجحاً.

٩٥ - ونحث بقوة على تخصيص حيز لتعزيز الشراكات الصغيرة يمكن من خلاله الارتقاء إلى مستوى أفضل بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمنظمات غير الحكومية الممثلة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وكذلك بالمبادرات التي يقودها المواطن. وإيجاد بيئة مواتية للشراكات المحلية والإقليمية هو أمر فعال للغاية للتنفيذ الدائم والمحلي.

٩٦ - وينبغي إشراك الأشخاص الذين يعيشون في فقر في بناء المعرفة وفي عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة. ولن تتمكن أي مؤسسة أو سياسة عامة تستهدف عامة الجمهور من الوصول إلى أضعف الفئات ما لم تهتم الظروف ليكون الأشخاص الذين يعيشون في فقر قوة دافعة في تشكيل نهجها. وعلى الصعيدين الوطني والدولي، ينبغي وضع أطر تعاون للأشكال الجديدة من المعارف المتبادلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ وعلى أرض الواقع،

(٨) دأبت الشعوب الأصلية على المطالبة بإعداد تصنيف للبيانات يعكس أوضاعها الخاصة. وقد أقر بذلك مؤخراً في الفقرة ١٠ من الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي يُعرف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية.

(٩) أثناء دورة كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ المتعلقة بعملية تمويل التنمية، على سبيل المثال، دعت منظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية إلى استعادة كلمة "الشراكات" التي تتجاوز نطاق الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص. وينبغي أن تعترف كلمة الشراكة اعترافاً كاملاً بإدراج الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، ونقابات العمال، والبرلمانات، والسلطات المحلية والشعوب الأصلية والقطاع الخاص وجهات أخرى. انظر البيان الذي أدلى به في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في إطار المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية على الرابط التالي: <http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/01/1ds-dipf-statement-IPMG-Jan2015.pdf>

ينبغي وضع إطار تعاون للأشكال الجديدة من المعارف المتبادلة بين الأشخاص الذين يعيشون في فقر والمجتمع بوجه عام.

٩٧ - وتنظر منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بشكل متزايد إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها طريقة لتمويل أهداف التنمية المستدامة الموضوعة حديثاً، حيث أنها تعزز استخدام التمويل العام للاستعانة بمجموعة كبيرة من مصادر التمويل الخاص في المشاريع الإنمائية. وهذا أمر مقلق جدا بالنظر إلى تاريخ هذه الشراكات وتأثيرها على البيئة الطبيعية والشعوب الأصلية على وجه الخصوص. فبعض المشاريع الإنمائية التي تعمل في مجال استخراج الموارد والهياكل الأساسية الكبيرة والتي تتولى هذه الشراكات المسؤولية عنها تُصنّف من بين المشاريع الأكثر إضراراً وتدميراً حيث أنها تخلف آثاراً لا يمكن إصلاحها على التنوع البيولوجي والثقافي. ومن المهم للغاية اتخاذ تدابير حماية وضمائمات، بما في ذلك الموافقة الحرة المسبقة عن علم، ووجود آلية فرز لأي نوع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجري الشروع فيها تحت راية التنمية المستدامة.

٩٨ - وينبغي أيضاً أن تتقيد هذه الشراكات بتدابير صارمة وإنفاذ الحق في الحصول على المعلومات والشفافية ومساءلة كل من الحكومة والقطاع الخاص. وينبغي أن تكون العقود علنية لإتاحة التدقيق والرصد، وينبغي أن تكون هناك شروط واضحة فيما يتعلق بالجزاء على القطاع الخاص من حيث التزاماته إزاء الآثار البيئية والاجتماعية السلبية في تنفيذ المشاريع. ولذلك، نؤيد بيان الاتحاد الأوروبي بشأن اعتماد "مبدأ الملوّث يدفع"، الذي من شأنه أن يعاقب القطاع الخاص على التدهور البيئي ويحمل الشركات قدراً كبيراً من المسؤولية عن مشاريعها. وينبغي أن تعطى الأولوية للشراكات مع صناديق الاستثمار الأخلاقية التي لديها سياسات واضحة وسجل ثابت في الالتزام بمعايير حقوق الإنسان وحماية البيئة والحماية الاجتماعية، إضافة إلى الشفافية والمساءلة.

وسائل التنفيذ (المالية وغير المالية)

٩٩ - يجب أن تكون الشفافية والمساءلة والمشاركة في صلب أي استراتيجية للتنمية المستدامة. ويجب أيضاً أن تعكس أطر الرصد والمساءلة وآليات التمويل التزاماً وتعبر عنه فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان، والاعتراف بحدود النمو، وتعزيز إعادة توزيع الثروة، والمعايير والالتزامات الدولية القائمة، بما في ذلك الموافقة الحرة المسبقة عن علم.

١٠٠ - ونحن بحاجة إلى مستوى طموح يسلم بإمكانية تعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة، وبأننا لسنا بحاجة إلى الاعتماد على تدخل القطاع

الخاص أو تبرعاته. ولذلك، يجب زيادة الموارد المالية المحلية، بسبل منها تحسين النظم الضريبية التصاعدية، إضافة إلى التعجيل بالقضاء على التهرب من دفع الضرائب، والتدفقات المالية غير المشروعة، والمضاربة، والفساد.

١٠١ - ويشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني طريقا إلى التوفيق بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والاقتصاد غير الرسمي. وينبغي توسيع نطاق إمكانية الحصول على التمويل من صناديق الضمان، والمنح، والقروض طويلة الأجل بشروط ميسرة جدا، على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك لإعطاء الأولوية للمشاريع البالغة الصغر، والمتوسطة، والاجتماعية، والتعاونية. وينبغي إنشاء بيئة مواتية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن طريق وضع أطر تشريعية وقانونية مناسبة، وتوفير التمويل المنخفض التكلفة والطويل الأجل من أجل المساعدة الإنمائية في هذا المجال.

١٠٢ - وبالإضافة إلى التمويل والتوزيع المناسب للموارد البشرية، سيتطلب التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة قدرا كبيرا جدا من الموارد الطبيعية. ومن أجل حماية صحة ورفاه البشرية، يجب أن يكون معدل استخراج هذه الموارد الطبيعية متوازنا مع المعدل الذي يمكن به للكوكب تعويض تلك الموارد واستيعاب النفايات. ويجب أن تدير الحكومات المحلية والوطنية عملية التوازن هذه وتنظم الاقتصاد بطريقة تمنح الأولوية لحفظ البيئة وتجديدها.

١٠٣ - ومن الضروري حظر الملاذات الضريبية. فليس واقع الحال دائما أن القطاع الخاص يدفع ضرائبه، ولا سيما في البلدان التي يجني فيها الأرباح. ومن أجل تحقيق ذلك، نحن بحاجة إلى لجنة ضرائب تابعة للأمم المتحدة تكون مخولة بشكل حقيقي وقادرة على اتخاذ إجراءات منسقة وقابلة للإنفاذ لوضع حد للملاذات الضريبية، ووقف الإصرار على تجنب الضرائب، ووقف التسلط الذي يجبر حكومات البلدان النامية على منح أكبر إعفاءات ضريبية لأغنى الشركات. وهذه هي أنجع طريقة تمكننا من وقف الإهدار المتمثل في تراكم تريليونات الدولارات في الملاذات الضريبية التي تدمر الممارسات الفاسدة وغير القانونية وتساند الغرور المش لى أصحاب الشراء الفاحش.

١٠٤ - وإن اتخذت إجراءات بشأن العدالة الضريبية هو السبيل الذي يمكننا من استعادة الديمقراطية والحياة العامة - التي ستكون ضرورية للتصدي لتغير المناخ - والتي توجد حاجة ماسة لها من أجل تقديم مستوى جيد من الخدمات العامة المراعية للمنظور الجنساني، ووقف استمرار مسار الخصخصة وعدم المساواة. ويجب أيضا استخدام مصادر تمويل جديدة ومبتكرة، مثل الضرائب على المعاملات المالية، والرسوم على استخراج الموارد الطبيعية،

و/أو الضرائب على انبعاثات الكربون والملوثات الأخرى، وذلك من أجل إدراك قدر التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠٥ - وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن تحيط الأمم المتحدة والدول الأعضاء علما بالمجالات الناشئة حديثا، وأن تجد فرصا للمساهمات المناظرة التي ستحتسب في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد يكون من بين الشراكات الناجحة حقا المجال المسمى بالتمويل ومباشرة الأعمال الحرة ذوي الأثر الاجتماعي. ومن المتوقع أن تنمو الصناديق المشاركة في الاستثمار المهادف إلى إحداث أثر من حوالي ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٥٠٠ بليون دولار من الأصول خلال العقد اللاحق<sup>(١٠)</sup>. وقد يأخذ رأس المال هذا مجموعة من الأشكال، بما في ذلك رأس المال السهمي، والديون، والتسهيلات الائتمانية لرأس المال المتداول، وضمادات القروض. وتشمل الأمثلة على ذلك في العقود الأخيرة العديد من الاستثمارات في التمويل البالغ الصغر، وتمويل التنمية المجتمعية، والتكنولوجيا النظيفة. ويتمثل جوهر التمويل المهادف إلى إحداث أثر والتمويل ذي الأثر الاجتماعي فيما يسمى المحصلة الثلاثية، وهي الربح والناس والكوكب، والتي تناسب تماما الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

١٠٦ - وثمة حاجة إلى إعادة توجيه الموارد المالية المتاحة لصالح الاستثمارات المستدامة والإنفاق المستدام. ويتعين تحقيق التخلص التدريجي المباشر من جميع الاستثمارات غير المستدامة. وسيعمل تخفيض الإنفاق العسكري بدرجة كبيرة على إتاحة الموارد للاستثمار في التنمية المستدامة، ويسهم في شيوع السلام في المجتمعات. ويجب أن تظل المعونة الإنمائية الرسمية من الأولويات بينما تضع البلدان سياسات عامة لجمع الموارد المحلية، وتضع حدا للغش والفساد وغسل الأموال، وتنفذ عمليات لرصد الفعالية. ويجب الوفاء على وجه الاستعجال بجميع الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. ومن المهم أيضا إعادة تقييم دور المعونة الإنمائية الرسمية وهيكلها مع إحداث نقلة مفضية إلى التحول نحو مبادرات تقودها وتحركها المجتمعات، بما في ذلك مجتمعات الشعوب الأصلية.

١٠٧ - ومن الضروري أن تتحول البلدان المتقدمة النمو، التي عادة ما تتبع سياسات محلية لها أثر سلبي على التنمية في بلدان الجنوب، إلى نموذج جديد لكفالة الرفاه والعدالة العالميين. ويجب أن يؤدي التعاون بين بلدان الجنوب دورا هاما في تعزيز ودعم التغييرات اللازمة. ويعتبر اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة أمرا أساسيا لجميع الحكومات على

(١٠) بحث أجراه فريق الرصد في عام ٢٠٠٩.

جميع مستويات الحكم. ويجب وضع أطر قانونية وطنية ودولية تفرض على الشركات تقديم تقارير عن الآثار الاجتماعية والبيئية التي تُحدثها وأن تتحمل المسؤولية عنها وتحاسب عليها، استناداً إلى معايير حقوق الإنسان.

المستقبل الذي نصبو إليه

١٠٨ - يعتقد الكثيرون أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة هما النتيجتان الأساسيتان من نتائج مؤتمر ريو+٢٠. وفي الواقع، فإن هذا المؤتمر العالمي بدأ ١٤ عملية حكومية دولية ليس المنتدى السياسي الرفيع المستوى وأهداف التنمية المستدامة سوى اثنتين منها. وهذه هي العمليات التي تم تحديدها:

- (أ) عملية الاقتصاد الأخضر؛
- (ب) المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛
- (ج) التضامن بين الأجيال وأمين المظالم للأجيال المقبلة؛
- (د) تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- (هـ) تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؛
- (و) نتائج عملية "توحيد الأداء"، وتعزيز الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛
- (ز) الطاقة المستدامة للجميع (مبادرة الأمين العام)؛
- (ح) عملية الجمعية العامة بشأن الولاية البحرية خارج الحدود الوطنية، وحفظ الموارد البحرية واستخدام مواردها؛
- (ط) التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ي) برنامج عشري بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛
- (ك) أهداف التنمية المستدامة؛
- (ل) تقييم احتياجات التمويل لأغراض التنمية المستدامة؛
- (م) التكنولوجيات النظيفة والملائمة للبيئة والتي يسهل تكييفها واستعمالها؛
- (ن) سجل الالتزامات.

١٠٩ - وستكون الشراكات بين الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية عنصرا رئيسيا في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويحتاج كل من العمليات الحكومية الدولية والمجتمع المدني إلى الآخر. وتتيح عملية ما بعد مؤتمر ريو+٢٠ لوضع أهداف التنمية المستدامة فرصة فريدة للجمع بين هاتين الحقيقتين من حقائق الواقع السياسي، ذلك أن أهداف التنمية المستدامة ستحدد شكل الأعمال الرئيسية للأمم المتحدة خلال جزء كبير من العقدين القادمين. وبدون المشاركة النشطة للمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية في تنفيذ الأهداف الـ ١٧ مع غاياتها الـ ١٦٩، قد لا ترى الأمم المتحدة والدول الأعضاء أبداً تحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو المتوخى بحلول عام ٢٠٣٠.

١١٠ - وبينما تنشط المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية في الميدان، يلزم أيضا أن تشارك بنشاط في تطوير المنتدى السياسي الرفيع المستوى والحفاظ عليه والمشاركة فيه وتمحيصه ودعمه، فهو مقر أهداف التنمية المستدامة ونظام إدارتها.

١١١ - وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ستكون الأمم المتحدة ودولها الأعضاء قد اتفقت على مجموعة جديدة من الأهداف الإنمائية، تسمى على نحو مناسب أهداف التنمية المستدامة، بصورة كاملة مع الغايات ذات الصلة من الناحية الجغرافية، والمعايير الاستراتيجية، ونظم الاستعراض، مع جدول زمني لإكمال التنفيذ بحلول عام ٢٠٣٠. وستصبح الظروف مهيأة من أجل غد أفضل، أو، وفقا لعنوان الوثيقة الختامية من مؤتمر ريو+٢٠، "المستقبل الذي نصبو إليه".

باء - ما بعد عام ٢٠١٥

من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: الطريق إلى عام ٢٠١٥

١١٢ - أوجدت عملية ما بعد عام ٢٠١٥ مستوى تاريخيا من مشاركة المجتمع المدني والمنظمات الشعبية. وأتاح الانفتاح الذي أنشئ في المشاورات والمفاوضات الحكومية الدولية زيادة الثقة بين الدول الأعضاء والجهات المعنية ووّلد إحساسا قويا بالملكية لدى الجهات المعنية ولنتائج المناقشات التي أجريت حتى الآن.

١١٣ - وينبغي أن يستفيد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة من التجارب الإيجابية والشاملة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والعمليات الحكومية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يوفر حيزا قويا وشفافا وشاملا لمشاركة المجتمع المدني وممثلي الشعب.

دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة العامة لما بعد عام ٢٠١٥

١١٤ - سيؤدي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة دورا حاسما في رصد ومتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة - بما في ذلك الغايات والمؤشرات ووسائل التنفيذ. ويتطلب الطابع العالمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الالتزام السياسي بالعمل والتنسيق والشفافية والمساءلة على الصعيد العالمي. ولكي تكون أي آلية استعراض كافية، يجب أن تستند إلى مساءلة الدول الأعضاء داخليا، أمام شعوبها. وينبغي أن يمتد نطاقها إلى الأعلى وإلى الخارج، أي إلى ما بعد تحقيق الأهداف في كل بلد من البلدان، وذلك لتقييم مدى فعالية التعاون بين البلدان ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١١٥ - وينبغي لنظام الاستعراض والرصد في المنتدى أن يحترم المبادئ الأساسية التي تركز عليها أهداف التنمية المستدامة وأن يقيّمها ويحافظ عليها. وعلى النحو المبين في مقدمة الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/68/970)، فهذه المبادئ هي - الأهمية الأساسية لحقوق الإنسان (الفقرة ٧)، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الفقرة ٧)، والإنصاف (الفقرة ٤)، والقضاء على الفقر (الفقرة ٢)؛ والحاجة إلى تحقيق هذه الأهداف للجميع دون تمييز، وبالتالي ضمان عدم ترك أحد متخلفا عن ركب التنمية (الفقرة ٤؛ والفقرة ١٧)؛ وضرورة تغيير ممارسات الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة (الفقرة ٣) والتصدي الفعال لتغير المناخ (الفقرة ٨)؛ والحاجة إلى دعم الطابع المتكامل وغير القابل للتجزئة لهذه الأولويات بوصفها أهدافا عالمية من أجل التنمية المستدامة (الفقرة ١٨).

١١٦ - وينبغي أن يلتزم المنتدى السياسي الرفيع المستوى السبل التي تكفل أن ينتج عن الاستعراضات تحسين وتسريع تنفيذ الأهداف والغايات المرتبطة بها، وتحفيز الاستثمار من جديد نحو تحقيق الغايات التي تأخر تحقيقها، وضمان الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة والمهملة.

١١٧ - ويجب أن يضمن المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجود آليات للمساءلة في الشراكات بين الجهات المعنية المتعددة أو الشراكات الشاملة لعدة قطاعات على جميع المستويات. ويجب أن يضمن المنتدى أن يكون استعراض الالتزامات لما بعد عام ٢٠١٥ مرعيا للاعتبارات الجنسانية والعمرية، وأن يعطي الأولوية لمشاركة جميع الفئات على قدم المساواة، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية.

١١٨ - ويجب أن يدعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى الجهود الرامية إلى تعزيز الترابط في التنفيذ والمساءلة بين إطار ما بعد عام ٢٠١٥ وسائر العمليات والآليات العالمية الرامية إلى إيجاد عالم مستدام ومنصف. ومن المهم إدراك أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لن تتحقق إلا من خلال تحقيق الالتزامات القائمة بشأن حقوق الإنسان والإنصاف والمساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعدالة البيئية. ولذلك، ينبغي للمنتدى إيجاد حيز لمناقشة أوجه الترابط تلك.

الدور المنوط بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والسبل الكفيلة بتنفيذ مهامه في متابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستعراض تنفيذها

١١٩ - نوصي بأن يتلقى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تقارير قطرية (بالإضافة إلى الاستعراضات الإقليمية)، وأن يناقش كل واحد منها على حدة في جلسات علنية، وقد اعتمدت بالفعل الطرائق الواسعة لمشاركة المجتمع المدني (القرار ٦٧/٢٩٠، الفقرة ١٦)، في دورة تعقد كل أربع سنوات.

١٢٠ - ويمكن أن تكلف الهيئات العالمية، مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي، ومجلس حقوق الإنسان (الاستعراض الدوري الشامل) وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، واللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (لا سيما لجنة وضع المرأة ولجنة السكان والتنمية)، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، بدور رائد في إعداد التقارير المواضيعية العالمية والتوصيات التي سيستعرضها المنتدى.

١٢١ - وينبغي نشر جميع التقارير المقدمة من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى على شبكة الإنترنت وأن تكون متاحة في شكل يسهل الاطلاع عليه وبلغات مختلفة. ويجب أن تكون جميع البيانات القادمة من جميع المستويات في متناول المجتمع المدني وأن يُمنح الفرصة لإعداد المدخلات استناداً إلى البيانات المتاحة.

١٢٢ - ومع ذلك، فبالنظر إلى وجود مستويين سابقين للاستعراض (وطني وإقليمي)، فإن تركيز المنتدى ينبغي أن ينصب أيضاً على الصورة العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى العوامل التمكينية لتحقيقها والعقبات التي تحول دون ذلك على الصعيد العالمي.

١٢٣ - وينبغي أن يشجع المنتدى على "ثقافة مشاركة شاملة للجميع"، بتعزيز التوقعات والحوافز للدول الأعضاء لكي تشارك بصورة كاملة في نظم الرصد والاستعراض.

١٢٤ - وينبغي أن يركز المنتدى على مسائل التنفيذ الشاملة والأساسية، بما في ذلك التمويل العالمي، والضرائب، والتجارة، والتكنولوجيا، والمشاركة الشعبية والشاملة، والإدارة،

والشفافية، واتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن يكلف المنتدى بتقييم المسائل والآثار العابرة للحدود التي يتعذر تناولها على المستوى المحلي ومستوى الدولة والمستوى الإقليمي، إضافة إلى السياسات والموارد. وسيضطلع المنتدى بتقييم لإسهام وتأثير المؤسسات العالمية القائمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، ليشكّل هذا التقييم أساساً لصنع السياسات المستند إلى الأدلة.

١٢٥ - وينبغي أن يضطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالدور القيادي في تعبئة الاتساق في صنع السياسات العالمية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك تقييم "الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة". وينبغي أن تكون الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة موضوع استعراض سنوي جوهري، بمشاركة كاملة وشاملة من جانب جميع الجهات المعنية، يركز على الدول بوصفها المسؤولة الرئيسية في هذه الشراكة. ويجب أن يهيئ بيئة مواتية لمشاركة جميع الفئات، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال والمرأة والشباب.

١٢٦ - وينبغي أن ييسر المنتدى السياسي الرفيع المستوى وضع آليات لإخضاع القطاع الخاص للمساءلة عن امتثاله لحقوق الإنسان، والإدماج، والمساواة بين الجنسين، وحماية الطفل، ومعايير العمل والمعايير البيئية، ولا سيما عند دخوله في شراكات بين القطاعين العام والخاص مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة.

١٢٧ - وينبغي أيضاً أن يكلف المنتدى السياسي الرفيع المستوى بإجراء استعراضات مواضيعية للتقدم المحرز والتحديات، على أساس الروابط بين المبادرات والمنظمات الدولية ذات الصلة وأفرقة الخبراء الاستشاريين المنشأة إلى جانب المنتدى. وينبغي إجراء مشاورات مواضيعية سنوية بشأن المسائل الشاملة لزيادة الاتساق وتقديم توصيات.

١٢٨ - وينبغي أن تحظى المشاورات الإقليمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بمشاركة قوية من جانب المجتمع المدني، وينبغي أن تقدم لجان الأمم المتحدة الإقليمية الدعم في هذا الصدد.

١٢٩ - وينبغي أن يتواصل المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشكل فعال مع هيئات البيانات التي توخى إنشائها تقرير فريق الخبراء الاستشاريين المستقل عن ثورة البيانات، وأن يعزز المبادرات وأفضل الممارسات لإدماج البيانات التي جُمعت من خارج نطاق المصادر الإحصائية الرسمية، بما في ذلك البيانات التي ينتجها المواطنون.

١٣٠ - وقبيل اجتماعاته التي تعقد كل أربع سنوات برعاية الجمعية العامة، ينبغي أن يقيم المنتدى السياسي الرفيع المستوى الاستعراض العام وآليات المساءلة المتعلقة بخطة ما بعد عام ٢٠١٥، للتحقق مما إذا كانت تعمل على النحو الملائم والنظر في الكيفية التي يمكن بها تحسينها.

تنظيم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وهيكله

١٣١ - لكي يضطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدوره في استعراض خطة ما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها على الصعيد العالمي، ينبغي للدول الأعضاء أن توافق على توفير أمانة عامة مخصصة ودائمة ومستقلة له. ويجب تزويدها بالموارد الكافية لتمكين المنتدى من تنسيق دوراته واستعراضاته بفعالية، ودعم الجهود التي تبذلها الدول، وتنسيق تقييم التقدم المحرز عالمياً، وتيسير المشاركة الواسعة النطاق من جانب المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، وإدارة خطة للتقييم المواضيعي والمؤسسي.

١٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكفل أمانة المنتدى السياسي الرفيع المستوى توافر ضمانات لكفالة أن لا تسهم دورات المنتدى وما يتصل بها من اجتماعات في وضع أو تكريس حواجز مؤسسية أو مادية أو قانونية أو حواجز على صعيد المواقف أو في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحول دون الإدماج والمشاركة، ولا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٣٣ - ونوصي بأن يقترن المنتدى السياسي الرفيع المستوى بمقررين وأفرقة خبراء استشاريين، تُنشأ بشأن العناصر المواضيعية الرئيسية في الإطار. وستستعرض هذه الأفرقة التقدم المحرز في مجالات محددة، وتسدي المشورة في مجال السياسات بشأنها.

١٣٤ - ولضمان الاعتراف بالروابط، يجب أن تشكل هذه المجالات المواضيعية شبكة، مرتبطة على مستويات متعددة - رسمياً عن طريق عقد اجتماعات منتظمة فيما بينها، وبشكل غير رسمي من خلال سلسلة من مجموعات الاتصال بشأن المسائل الشاملة لعدة قطاعات.

دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في رصد اتساق السياسات

١٣٥ - اتساق السياسات هو أمر أساسي، وذلك حتى يتسنى للسياسات والإجراءات التي تضعها البلدان في مجالات التجارة والضرائب والمعونة والاستثمار والبيئة وغيرها، أن تعزز

التزامات تلك البلدان المتعلقة بالتنمية المستدامة والشراكة العالمية بدلا من أن تقوضها. ويمكن أن يضطلع المنتدى بدور هام جدا في استعراض مدى اتساق سياسات الدول مع أهداف التنمية المستدامة الشاملة وإعمال حقوق الإنسان للجميع.

١٣٦ - ويجب أن يكفل المنتدى قياس جميع الأهداف والغايات والمؤشرات بمنظور جنساني من أجل الحفاظ على هدف تعميم المساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

تعزيز مشاركة المجتمع المدني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ١٣٧ - تُبرز الولاية المنوطة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى والطموح الذي يتوخاه ومسؤوليته في أن يكون المحفل الذي سيجتمع في إطاره المجتمع الدولي من أجل استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالاتفاقات المبرمة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أهمية وضع آليات واضحة لمشاركة الجهات المعنية. وحتى الآن، لم تحدد بعد جوانب عديدة من جوانب المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وحتى المنتدى نفسه غير معروف جيدا خارج نيويورك باعتباره هيكلًا جديدًا ومهما من هياكل الأمم المتحدة، وهذا يزيد من صعوبة مشاركة منظمات المجتمع المدني.

١٣٨ - وتشكل مشاركة المجتمع المدني وجميع الجهات المعنية ذات الصلة عنصرا أساسيا من عناصر نجاح الرصد والاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وهناك اتفاق واضح على مشاركة المجتمع المدني في عدد من فقرات قرار المنتدى (القرار ٢٩٠/٦٧)، ولا سيما الفقرات ١٤ و ١٥ و ١٦. وتدعو الفقرة ١٤ إلى تعزيز الشفافية والتنفيذ وتقوية الدور الاستشاري الذي تضطلع به المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية على الصعيد الدولي. كما أن من الواضح أنه ينبغي أن يكون المنتدى مفتوحا أمام المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة. وتوضح الفقرة ١٥ الكيفية التي يمكن بها للمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى المساهمة في المنتدى. وفي هذا الصدد، يجب أن يوجد المنتدى مساحات لاستعراض تنفيذ الفقرات من القرار ٢٩٠/٦٧ التي تشير إلى مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى والعديد من الجهات المعنية.

١٣٩ - ويكتسي تنفيذ الفقرة ١٦ أهمية بالغة، حيث تعترف بالمجموعات الرئيسية المحددة في قمة ريو ٩٢ وتدعمها، وفي الوقت نفسه، تدعو بوضوح الفئات المستهدفة والمعنية الأخرى إلى المساهمة بفعالية في الولاية. كما تدعو الفقرة ١٦ الجهات المعنية إلى إنشاء "آليات تنسيق فعالة للمشاركة" بصورة مستقلة. ويتعين أن يستند المنتدى إلى هياكل ابتكارية وأوسع

نطاقا للتنسيق من أجل مشاركة المجموعات الرئيسية والفئات المعنية الأخرى، وبذلك يتحقق ما يلزم من تنوع للأصوات التي تشمل جدول الأعمال. ويجب أن يدرك المنتدى بوضوح تعقد المجتمع المدني وتنوعه، مع الاستفادة الكاملة من هذا التنوع في رصد واستعراض تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

١٤٠ - وندعو إلى التنفيذ الكامل للفقرة ١٦، وبخاصة الجانب المتعلق منها بوضع آلية شفافة وشاملة للجميع لتنسيق مشاركة المجتمع المدني. ويجب أن تكون هذه الآلية شاملة للجميع، بحيث تتسع للمجموعات الرئيسية والفئات المستهدفة غير الممثلة، وأن تكون على علاقة واضحة بولاية المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فتضم على سبيل المثال أشخاصا ذوي إعاقة ومتطوعين ومسنين. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى أن تضم آلية تنسيق مشاركة المجتمع المدني هياكل أخرى مستقلة ومنظمة ذاتيا من هياكل المجتمع المدني من قبيل الشبكات والتحالفات. ويجب إفساح حيز في المنتدى لاستيعاب أشكال التعبير الجديدة للمجتمع المدني، ولا بد بالتالي من إيجاد هياكل مرنة لا تسمح بتخلف أي كان عن ركب عالم ما بعد عام ٢٠١٥. ويجب على الأمم المتحدة أن تدعم المجتمع المدني في إنشاء آلية التنسيق هذه وأن تيسر الجهود التي يبذلها في هذا السياق.

١٤١ - وسيتمتعين بتدليل بعض التحديات على النحو المبين أدناه إذا ما أريد المضي قدما بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى تحقيقا لمشاركة مجدية وشاملة للجميع:

(أ) التعريف بالمنتدى على نطاق واسع في أوساط المجتمع المدني وجعل قنوات المشاركة شاملة للجميع ويسهل الوصول إليها وواضحة وشفافة ويمكن التنبؤ بها؛

(ب) إشراك أشد الفئات هميشا التي لا يمكن السماح بتخلفها عن الركب - وإنشاء آليات تيسر للأطراف المعنية التي ما فتئت تشارك بعمّة في عملية ما بعد عام ٢٠١٥ البقاء على اطلاع على مجريات الأحداث على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛

(ج) تدليل الصعوبات المتعلقة بالتواصل اللغوي وغير ذلك من أنواع التواصل والقيام قبل فترة كافية بوضع الترتيبات اللازمة للاستماع إلى أشد الفئات هميشا وأخذ آرائها في الاعتبار. فإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، على سبيل المثال، لا يتحقق إلا بكسر حاجز التواصل؛

(د) إيجاد ورصد أموال وموارد لتعزيز مشاركة الجهات المعنية من بلدان الجنوب في آليات الاستعراض الوطنية والإقليمية والعالمية؛

(هـ) تشجيع الجهات الفاعلة من غير الدول على المشاركة في العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية لتقديم التقارير.

١٤٢ - ومن الأهمية بمكان أن تصبح الفقرات ١٤ و ١٥ و ١٦ المتعلقة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى حقيقة ملموسة حيث إن المجتمع الدولي لن يستطيع الارتقاء على نحو جماعي إلى مستوى طموحات الخطة الجديدة إلا بإشراك المجتمع المدني بتنوعه وتعدده.

## جيم - شبكة الشفافية والمساءلة والمشاركة<sup>(١١)</sup>

### مقدمة

١٤٣ - إذا ما أريد لأهداف التنمية المستدامة أن ترتقي إلى مستوى الطموح المتمثل في إحداث تحول حقيقي، فلا بد لإطار رصدها والمساءلة بشأنها بدءاً بالمستويات المحلية وصولاً إلى المستويات العالمية أن يتخذ من الناس محط تركيزه ويقوم على مبادئ الشمول والشفافية والتشارك.

١٤٤ - فمن شأن وجود إطار للمساءلة أن يعالج جوانب الضعف التي تشوب متابعة أهداف الإنمائية للألفية والمساءلة بشأنها، وأن يحسن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ من حيث مصداقيتها والشعور بملكيته وفعاليتها. وقد استُرشد بعملية المشاورات الموسعة التي أجرتها الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والوطني في وضع تصورات أهداف التنمية المستدامة ومناقشتها، وتشكل هذه العملية أساساً متيناً لإطار للمساءلة عن تلك الأهداف يتسم بشموله للجميع وشفافيته وبعتماده على مبدأ التشارك.

١٤٥ - وكانت الدروس التي استخلصت من إطار الأهداف الإنمائية للألفية قد أكدت ضرورة وجود إطار قوي بما فيه الكفاية لمساءلة الدول وسائر الجهات المعنية. وفي حين تختلف التجارب من بلد لآخر، فإن عمليات الرصد والاستعراض الوطنية لم تستخدم على نحو منهجي وفعال لدعم السكان الذين يعيشون في فقر، بمن فيهم الأطفال والفئات المهمشة، أو للاطلاع على آرائهم ووجهات نظرهم أو لتحديد الإضافة التي باستطاعتهم

(١١) المنظمات المساهمة: الخطة الدولية، ومنظمة إنفاذ الطفولة، ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، ومؤسسة الشفافية الدولية، وفرقة العمل المعنية بالفعالية الإنمائية والبيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني، والمبادرات الإنمائية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ورابطة رواندا أولاً لحقوق الإنسان، ومنظمة ناماتي، ومنظمة تروكير، والاتحاد الدولي لرابطات المكتبات.

تقديمها. وقد لاحظ الأمين العام أن عدم المساءلة هو أحد العوامل التي تسببت في أوجه القصور التي شابت التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(١٢)</sup>.

١٤٦ - ويفرد هذا الموجز حيزاً كبيراً لتفسير الأهمية الحاسمة لمبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة في إضفاء طابع الفعالية على أعمال الرصد والمتابعة في فترة ما بعد ٢٠١٥، ويقدم الموجز توصيات بشأن السبل الكفيلة بإدراج هذه المبادئ في نظام مجدي لإعمال المساءلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

#### المساءلة

١٤٧ - المساءلة تختلف عن "الرصد" أو "المتابعة" أو "الاستعراض" رغم أن الأمر يتعلق هنا بثلاثة عناصر لجميعها أهميتها في تحقيق المساءلة. فالمساءلة تمثل، إلى جانب الشفافية ومشاركة المواطنين شروطاً لا غنى عنها، وهي تنطوي على مهام وقائية وأخرى تصحيحية ذات ثلاثة أبعاد، وهي: تحمل المسؤولية، وقابلية التبرير، وقابلية الإنفاذ<sup>(١٣)</sup>.

(أ) تحمل المسؤولية: يجب أن تحدد الخطة النهائية لما بعد عام ٢٠١٥ بوضوح المكلف بالمسؤولية ونطاق هذه المسؤولية، كي يتسنى تقييم أعمال المكلفين بالمسؤوليات والتقدم العام المحرز تقييماً شفافاً. وفي هذا الصدد، هناك عنصر هام ألا وهو عنصر المؤشرات العالمية والوطنية<sup>(١٤)</sup> التي تجسد بالفعل الطموح الكامن وراء غايات الخطة (تحدد هذه المؤشرات من خلال استشارة واسعة النطاق تشترك جميع المنظمات الإحصائية الوطنية والمجتمع المدني وخبراء آخرين)؛

(ب) قابلية التبرير: يجب أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ترتيبات تكفل، لأغراض الاستعراض والحوار والمناقشة فيما بين جميع الجهات ذات الصلة من أطراف فاعلة وجهات معنية، إنشاء منديات وقنوات متعددة يقدم فيها المسؤولون عن تنفيذ الخطة معلومات بشأن التقدم المحرز والنكسات التي تعترض التنفيذ والخيارات المتاحة. وكي يتسنى لأولئك المسؤولين تحمّل مسؤولياتهم تجاه "المستفيدين" من الخطة، فإنه لا بد من إتاحة

(١٢) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومركز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (٢٠١٣)، من سيخضع للمساءلة؟ - حقوق الإنسان وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والنشرة الصحفية للأمين العام للأمم المتحدة (٢٠١٠) (SG/SM/12789-GA/10923-DEV/2791).

(١٣) [http://www.cesr.org/downloads/who\\_will\\_be\\_accountable.pdf](http://www.cesr.org/downloads/who_will_be_accountable.pdf)

(١٤) يرجى الاطلاع على الإحاطة الكاملة التي قدمتها شبكة الشفافية والمساءلة والمشاركة بشأن هذه المؤشرات في الموقع الشبكي <http://tapnetwork2015.org/>

فرص وآليات رسمية في جميع الأجهزة الحكومية تفتح للجمهور باب الحوار والمشاركة، ولا بد من إتاحة أحدث المعلومات ذات الصلة على نحو استباقي وتقديمها بشكل شفاف يقبل المقارنة ويسهل فيه الاطلاع عليها وفهمها. ويجب كذلك أن تتوفر لفرادى المواطنين والمجتمعات المحلية والمنظمات القادرة على جمع البيانات والمعلومات مباشرة بجرية وممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛

(ج) قابلية الإنفاذ: رغم أن أهداف التنمية المستدامة لن تكون ملزمة قانوناً، تقتضي الحاجة وجود ضمانات وحوافز تكفل أن يُشفع القول بالفعل. ويجب أن يقدم عنصر "المتابعة والاستعراض" في الإطار النهائي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ حوافز حقيقية للدول كي تفي بوعودها وترصد الإنجاز، ويحدد عمليات وآليات ملموسة يمكن في إطارها استعراض التقدم المحرز والتحديات الماثلة، ويحدد ما إذا كانت ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية في حالة ما إذا ظهرت مشاكل.

#### مستويات المساءلة

١٤٨ - تتمثل العلاقة الرئيسية القائمة في مجال المساءلة في العلاقة بين الدولة وشعبها. لذا، ينبغي أن يستمد هيكل المساءلة لما بعد عام ٢٠١٥ جذوره من عمليات وطنية للمساءلة تشرك الجميع وتستند إلى عمل قوي وتشاركي لجمع ورصد البيانات، بما في ذلك البيانات التي يتيحها المواطنون. وينطوي المستويان الإقليمي والعالمي أيضاً على فرص بالغة الأهمية لتعزيز المساءلة.

١٤٩ - فبالإضافة إلى الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، فإن من شأن وضع ترتيبات قوية لأغراض العمليات الدولية للاستعراض والمساءلة أن يتيح ما يلي:

(أ) اكتساب رؤية أوسع عن التقدم المحرز والاتجاهات السائدة، ومعالجة بعض أعمّ العقبات والنكسات العابرة للحدود؛

(ب) تبادل الخبرات بين البلدان؛

(ج) إتاحة مستوى إضافي لمساءلة الناس للدولة، وهو ما يراد به بخاصة تعزيز المشاركة الشاملة لجميع الفئات المهمشة والمتعرضة للتمييز (على أساس النسب مثل الطبقة الاجتماعية أو العرق أو الأقليات الدينية وغيرها من أشكال التمييز) وتعزيز المساءلة المتبادلة بين الدول عن مسؤولياتها المتفاوتة في الوفاء بالتزاماتها.

١٥٠ - وواضح أنه لا بد لهذه العمليات المضطلع بها على المستوى العالمي من أن تستفيد من التعليقات والنتائج والمعلومات المستقاة من المستويين المحلي والوطني كالتقارير والبيانات التي تصدر عن المجتمع المدني والمجتمعات المحلية.

١٥١ - غير أن الدول لن تكون هي وحدها الجهات المكلفة بالمسؤولية في سياق ما بعد عام ٢٠١٥. فإجراءات الاستعراض والمساءلة المتفق عليها يجب أن يكون لديها النطاق والولاية اللذان يحوّلانها أيضا رصد أثر وأعمال الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها القطاع الخاص والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وينبغي أن يعيد هيكل متابعة واستعراض خطة ما بعد عام ٢٠١٥ على سبيل المثال، النظر في إسهام القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة، وفي تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وسيكمل هذا الرصد والاستعراض رصد تدابير خاصة تتعلق بمسؤولية القطاع الخاص التي أدرجت في خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

١٥٢ - وينبغي ألا يكتفي هيكل الاستعراض برصد وتتبع التقدم المحرز صوب تحقيق نتائج التنمية المستدامة، بل وأن يرصد أيضا أساليب التنفيذ، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ المؤسس للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولكفالة أن تكون خطة ما بعد عام ٢٠١٥ خطة تحويلية بالفعل، فلا بد من الاستفادة من الدروس المستمدة من الأهداف الإنمائية للألفية - التي لا تشمل سوى التزامات محدودة ترد في إطار الهدف ٨. ويشمل ذلك متابعة الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، إضافة إلى أساليب تنفيذ الغايات المدرجة في إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة والغايات المدرجة في إطار الهدف ١٧.

١٥٣ - وسيطلب هذا الأمر الحرص على أن يتوزع تمويل الخطة والالتزامات العالمية المتعلقة بتهيئة البيئة المواتية للتنمية المستدامة، فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو توزيعا متوازنا، كل حسب مسؤولياته وقدراته. لذا، لا بد من أن يكون الاستعراض العالمي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ قادرا على تقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ١٧ وغيره من الغايات المتعلقة بأساليب التنفيذ، والثغرات والعقبات التي تحول دون ذلك، والحالة العامة للشراكة العالمية ومساهمةفرادى البلدان والمنظمات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى "اتساق السياسات" والأثر الذي تحدته البلدان على التنمية المستدامة خارج حدودها (على سبيل المثال من خلال الضرائب والمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والسياسات البيئية).

١٥٤ - ومن المقرر أن يتحول المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية إلى المنتدى العالمي الذي تتم فيه أعمال المتابعة والاستعراض لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يصبح بمثابة هيئة جامعة لمختلف عناصر المساءلة عما بعد عام ٢٠١٥. ومن المنتظر أن يتولى استعراض التقدم المحرز سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أم المستوى العالمي، وأن يصدر توصياته بشأن سبل تذليل التحديات وسد الثغرات، وأن يشجع على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بسد الثغرات التي تعتري التنفيذ، وأن ييسر تبادل الخبرات التي تكفل إعمال الشفافية ومشاركة الجميع في جميع أنشطته. وتمشيا مع ولايته المثبتة عن قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧، يجب أن يفرز المنتدى أيضا للمجتمع المدني دورا خاصا في أعماله وأن يترك له حيزا للمشاركة فيها. ويجب أيضا إشراك المجتمع المدني من أجل مساعدة الحكومات على سد الثغرات في أعمال التنفيذ والمتابعة وإنتاج البيانات والرصد، وفي العديد من المسائل الأخرى - سواء أكان ذلك على الصعيد العالمي أم الوطني. وفي حالة ما إذا لم تكن مشاركة المواطنين متجذرة في آلية الاستعراض في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ستزداد كثيرا احتمالات تكرار أوجه القصور التي شابت عمليات متابعة الأهداف الإنمائية للألفية، وستهدر فرصة حاسمة لتعزيز الشعور بملكية خطة ما بعد عام ٢٠١٥ على جميع المستويات.

#### التوصيات

١٥٥ - يجب إرساء آليات وعمليات للمساءلة يمكنها أن ترصد جميع جوانب إطار ما بعد عام ٢٠١٥ وغيره من الالتزامات الإنمائية المترابطة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة في حد ذاتها، وأساليب تنفيذها والنتائج المتوقعة من المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ويجب أن تكون جميع العمليات شفافة وشاملة وتشاركية؛ وأن تسعى إلى الاستماع لأصوات أشد الفئات هميشا وتعرضا للتمييز من النساء والرجال والأطفال، وأخذ آراء هذه الفئات في الاعتبار. وسيتمتعون بتذليل عدة حواجز تمنع المستبعدين من مجموعات وأفراد من المشاركة على مختلف المستويات.

١٥٦ - ويجب أن يشجع المنتدى القيام على المستوى العالمي بعمليات استعراض ورصد قوية وميسرة، وأن يفسح المجال لتلقي مساهمات من طائفة واسعة من الجهات المعنية ومن عمليات استعراض أخرى، ليتسنى تقديم رؤية أوسع نطاقا عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة. وعلى غرار نموذج عملية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ينبغي أن تستند الاستعراضات التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى إلى ثلاث مجموعات من المساهمات هي:

(أ) التقارير الوطنية المقدمة من الدول؛

(ب) التعاون مع كيانات الأمم المتحدة؛

(ج) التقارير المستقلة الواردة من المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة من

غير الدول.

١٥٧ - وينبغي أن تكون هذه العمليات والآليات التي تقوم بأعمال المتابعة والاستعراض عمليات منتظمة وواضحة المعالم وتتمتع بموارد كافية ولها أمانة ومكتب متفرغان ومعززان، ويجب أن تتيح ما يكفي من الوقت والقدرات والتمويل بما يجيز إنجاز أعمال رصد واستعراض مجدية للتقدم المحرز والتحديات الماثلة.

١٥٨ - وينبغي أن يستعين إطار المساءلة لما بعد عام ٢٠١٥ بالآليات والمؤسسات الحالية التي تقوم بدور هام في مجالات رصد التنمية والبيئة وحقوق الإنسان وأن يستفيد من هذه الآليات والمؤسسات ويعززها. وقد يشمل ذلك عدة مؤسسات بدءاً بالمجالس الوطنية المعنية بالاستدامة والبرلمانات والمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والتحالفات من المجتمع المدني، مروراً بوكالات الأمم المتحدة واللجان المشتركة بين الوكالات، وصولاً إلى الهيئات الدولية لرصد حقوق الإنسان أو غيرها من المتدييات (التي تشمل جهات معنية متعددة) كالشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال.

١٥٩ - ويتيح توثيق الصلات بين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونتائج أديس لتمويل التنمية إمكانات كبيرة لتعزيز الرصد والمساءلة من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بأساليب التنفيذ. وبالنظر إلى هذا الأمر، وتجنباً للازدواجية والنُهج "الانعزالية"، فإنه لا بد من كفالة وجود اتساق قوي بين الآليات والعمليات المتعلقة بالمساءلة عما بعد عام ٢٠١٥ وعن تمويل التنمية.

#### المشاركة

١٦٠ - شهدت عملية وضع أهداف التنمية المستدامة مشاركة غير مسبقة للأفراد ومنظمات المجتمع المدني، وغيرهم من الجهات المعنية بالتنمية المستدامة. وقد يسرت المشاورات التي أجريت كالمشاورات التي عقدت من خلال منتدى "العالم الذي نصبو إليه"، إمكانية قيام المجتمع المدني بتقديم منظوراته بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. كذلك ساهمت الاستجابات الحسنة والتنسيق، من قبيل مؤسسة ما بعد عام ٢٠١٥ والمجموعات الرئيسية وشبكة الشفافية والمساءلة والمشاركة، في تعزيز المشاركة في ما صُمم من خطة ما بعد عام ٢٠١٥ حتى الآن.

١٦١ - ولا بد كذلك من إيلاء الأولوية للمشاركة العامة في عمليات الاستعراض والمساءلة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ولكفالة أن تحقق خطة ما بعد عام ٢٠١٥ التحول المطلوب، يجب أن تكون العملية شاملة للجميع، وأن تنطوي على مشاركة منتظمة ومجدية على جميع المستويات تشمل أشد الناس فقرا وهميشا. ويجب أن تنطوي هذه المشاركة أيضا على قيادة مباشرة للتواصل مع الناس ليتسنى لهم إسماع آرائهم لأعلى مستويات اتخاذ القرارات. والمشاركة هي غاية إنمائية بحد ذاتها كما يتبين من عدة غايات كالغايتين ٥-٥ و ١٦-٧، تكفل للمرأة والرجل والطفل القدرة البالغة الأهمية على نيل حقوقهم.

١٦٢ - وبإمكان المجتمع المدني أن ييسر المشاركة العامة وأن يساعد على إيصال صوت أشد الفئات هميشا. غير أن المجتمع المدني لن يستطيع القيام بدوره إلا متى وجدت على مستوى القانون ومستوى الممارسة حقوق تكفل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والحصول على المعلومات. والالتزامات المعبر عنها في جميع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦ الذي تقع الإدارة والمؤسسات المتسمة بالشفافية والقائمة على أسس تشاركية والخاضعة للمساءلة في صميمه، لا تشكل فقط عاملا حاسما في دعم التنفيذ المستدام لأهداف وغايات ما بعد عام ٢٠١٥، بل إنها ستكون الأساس الذي يقوم عليه إطار المحاسبة الذي يتيح فرصا مجدية لمشاركة المواطنين من جميع الأعمار ومن الرجال والنساء ومن جميع الفئات الاجتماعية.

١٦٣ - وبالإضافة إلى أن مشاركة السكان من جميع الأعمار بمن فيهم أشد الفئات هميشا وضعفا في وضع خطة ما بعد ٢٠١٥ هي حق عالمي مكفول في حد ذاته، فإن المساءلة بإمكانها أن تساعد الدول على تصميم تدخلات هامة وتخصيص الموارد على نحو يتسم بمزيد من الفعالية. فهي تنطوي على إمكانية تعزيز المشاركة المدنية وفهم الناس للتنمية والعمليات الديمقراطية، والعلاقة المتبادلة بين الدولة وشعبها. وبالإضافة إلى ذلك، تحمل المشاركة معها إمكانية زيادة شعور المجتمع المدني والجمهور بملكية أهداف التنمية المستدامة.

#### التوصيات

١٦٤ - هناك في الأمم المتحدة أطر استعراض أخرى كالأستعراض الدوري الشامل<sup>(١٥)</sup>، تقدم بعض التوجيهات بشأن كيفية كفالة مراعاة آليات المساءلة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥ لآراء وتوصيات فرادى المواطنين، والجمعيات المحلية، والمجتمع المدني المنظم وغير ذلك من الجهات الفاعلة من غير الدول. وبناء على الدروس المستفادة من هذه الأطر على المستويات

(١٥) [www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRMain.aspx](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRMain.aspx)

الوطنية والإقليمية والدولية، ينبغي أن تشمل المشاركة في استعراض خطة ما بعد عام ٢٠١٥ الخصائص التالية:

(أ) المشاركة المباشرة: ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الشعبية على جميع المستويات؛

١' المستوى الوطني: ستتيح المشاورات الوطنية المنتظمة المباشرة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والحكومات للسكان الفرصة لتقديم ملاحظاتهم المحددة وتبادل خبراتهم للنهوض بتنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وستُكلل بتقديم المجتمع المدني لتوصيات عملية إلى الحكومات الوطنية؛ وينبغي أن تشكل التقارير المقدمة إلى المجتمع المدني أيضا جزءا من الاستعراضات العالمية؛

٢' المستوى الإقليمي: يمكن استكمال المسألة الوطنية بحوار وأعمال رصد على الصعيد الإقليمي، وذلك بالتنسيق مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية وبالاتعانة بها. وستكون مشاركة المجتمع المدني في هذه المرحلة ضرورية للغاية للمساهمة في تبادل المعارف والتعلم وتحديد الممارسات الجيدة، وإيجاد الحلول وتقديم الدعم المتبادل؛

٣' المستوى العالمي: بغية تحقيق الأعمال الكاملة للأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة المنشئ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ينبغي أن تخصص الاجتماعات السنوية للمنتدى وقتا لمنظمات المجتمع المدني (المنظمات ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات التي ليس لديها مثل هذا المركز) لعرض مدخلاتها والمشاركة في الحوار التفاعلي، بما في ذلك استعراض التقدم المحرز في فرادى الدول. وينبغي إنشاء صندوق استئماني لتغطية تكاليف سفر منظمات المجتمع المدني لحضور اجتماعات المنتدى. ويجب أن تتضمن القرارات المتعلقة بتنفيذ المنتدى في المستقبل لغة صريحة تبرز وتكفل المشاركة المحدية للمجتمع المدني على جميع المستويات - العالمي والإقليمي والوطني - في عمليات المتابعة والاستعراض؛

(ب) المشاركة عن بعد: ينبغي أن تُعرض من خلال البث الشبكي وقائع المشاورات الوطنية واجتماعات المنتدى، ويجب أن تتاح جميع التقارير علنا وفي أشكال يمكن الاطلاع عليها، وذلك لتحسين الشفافية وزيادة مشاركة المجتمع المدني. وينبغي أن تتاح

للمجتمع المدني الفرصة لتقديم بيانات وتوصيات خطية، وأن يقدمها عن بعد من خلال البث الشبكي أو من خلال منابر إلكترونية أخرى. وينبغي أن ترمي المشاورات إلى تحقيق أعلى مستويات التفاعل بين المشاركين في الموقع والمشاركين عن بعد؛

(ج) تقديم التقارير: بناء على نموذج مشاركة المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدوري الشامل، التي تحمل فيها الأمم المتحدة التقارير الخطية المقدمة من المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول في محاضر موجزة رسمية لعلم الجهات المعنية للنظر فيها خلال استعراض سجل الدولة في حقوق الإنسان، فإن من شأن عملية مماثلة لتقديم تقارير للجهات المعنية أن تشكل عنصراً رئيسياً في أعمال الرصد والاستعراض في فترة ما بعد عام ٢٠١٥؛

(د) بناء القدرات لأغراض استقاء البيانات وأعمال الرصد: أدى التقدم المحرز في التكنولوجيا إلى حدوث زيادة مشهودة في أنواع وحجم البيانات المتاحة. غير أن العديد من المواطنين، ولا سيما الفئات المهمشة، لم تكن لديهم الموارد والمعارف والقدرة اللازمة للاستعانة بهذه البيانات. وينبغي توجيه الدعم المالي والموارد نحو بناء قدرات المجتمع المدني والحكومات المحلية بما في ذلك المجتمعات المحلية وفرادى النساء والرجال والأطفال في جمع البيانات والوصول إليها واستخدامها لأغراض صنع القرارات. وهذا ما من شأنه أن يمكن المجتمع المدني من تقديم توصيات محددة في تقارير ومشاورات ما بعد عام ٢٠١٥ ورصد التقدم المحرز.

#### الشفافية

١٦٥ - سيكون لمشاركة المواطنين أثر محدود إذا ما افتقدت مشاركتهم إلى الشفافية الكاملة وإلى البيانات والمعلومات القابلة لإجراء مقارنات. وكشرط مسبق لتوافر مشاركة فعالة للمواطنين، فإن المواطنين بحاجة إلى الحصول على بيانات ومعلومات عامة ومبوبة يمكن للجميع الاستعانة بها وفهمها. فالشفافية تسمح بتحسين التنسيق والاطلاع على المعلومات في الزمن الحقيقي، وهو ما يعزز اتخاذ القرارات الاستراتيجية ويجعل الآليات والموارد فعالة بالقدر الأقصى الممكن من أجل تحقيق النتائج الإنمائية. ولشفافية البيانات وسهولة الحصول عليها وقابليتها لإجراء المقارنات دور بالغ الأهمية بالنسبة لمشاركة جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات على جميع المستويات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية وفرادى المواطنين، مشاركةً مجدية في تصميم وتنفيذ ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

## التوصيات

١٦٦ - ينبغي أن تتسم طرائق ومهام وأدوار الرصد والمتابعة والاستعراض بالوضوح والشفافية. وينبغي أن توفر الحكومات على جميع المستويات المعلومات في الوقت المناسب وبصورة دقيقة وشاملة ومفهومة ويسهل الوصول إليها.

١٦٧ - وتمشيا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الحصول على المعلومات، ينبغي أن تكون جميع البيانات المتعلقة بالمسائل العامة و/أو الممولة من المال العام، بما في تلك التي ينتجها القطاع الخاص، بيانات علنية و "مفتوحة للاطلاع عليها بطبيعة الحال". وهذا ما يعني أن المعلومات والوثائق الحكومية والبحوث الممولة من المال العام يجب أن تتاح بشكل آني للجميع بأشكال يمكن الوصول إليها وأن تكون مقروءة آليا وأن تتوفر مجانا ودونما قيود على استخدامها وإعادة استخدامها.

١٦٨ - وينبغي تعزيز المعايير الحالية للبيانات العالمية المفتوحة المستخدمة لتبادل المعلومات كمبادرة شفافية المعونة الدولية.

١٦٩ - ويجب أن ييسر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة نشر المعلومات ذات الصلة التي تجمعها مختلف مستويات الحكومات الوطنية وعمليات الاستعراض لما بعد عام ٢٠١٥، وتمكين المجتمع المدني من المساهمة في التنفيذ وتحديد المجالات التي يعرقل فيها نقص المعلومات والبيانات هذا التنفيذ.

## الاستنتاجات

١٧٠ - دفعت هذه الورقة بأن المشاركة والشفافية مبدآن أساسيان لإيجاد آليات لمساءلة قوية وفعالة وشاملة للجميع لإطار ما بعد عام ٢٠١٥ على جميع المستويات، بدءا من المستوى المحلي ووصولاً إلى المستوى العالمي. فتتوافر المشاركة المحدية والشفافية، يصبح بإمكان آليات "المتابعة والاستعراض" في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ إعمال مساءلة حقيقية عن أهداف التنمية المستدامة.

١٧١ - وفي الواقع، لا بد من وضع عمليات استعراض ومساءلة دقيقة ليتسنى تحقيق الإمكانيات التحويلية لخطة ما بعد عام ٢٠١٥، وإكساب الالتزامات طابع المصادقية وزيادة شعور البلدان والمجتمعات المحلية بأنها هي التي تملك أهداف هذه الخطة وغاياتها.

١٧٢ - وشبكة الشفافية والمساءلة والمشاركة على استعداد لمساعدة الدول الأعضاء على كفاءة أن يكون هذا الهيكل ملائماً بما فيه الكفاية لتحقيق الهدف المتوخى منه، ألا وهو تحقيق مساءلة حقيقية لخطة طموحة لما بعد عام ٢٠١٥.

#### دال - الفئة المستهدفة المتمثلة بالجهات المعنية بحقوق الإنسان<sup>(١٦)</sup>

المساءلة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: اقتراح بإنشاء آلية استعراض عالمية قوية

١٧٣ - توجه الدول لأعضاء ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني للخطة الجديدة للتنمية المستدامة موارد ومصادر طاقة لم يُرصد مثلها من قبل بهدف انتشار بلاتين الناس من الفقر والحرمان، وإعمال حقوق الإنسان، وحماية البيئة وإيجاد عالم أكثر عدلاً وإنصافاً. وبإمكان آليات الرصد القوية والتشاركية أن تحسن مصداقية وملكية وفعالية خطة ما بعد عام ٢٠١٥ بالنسبة للدول والناس، وأن تجعل عملية التنمية المستدامة برمتها أقدر على إحداث التغيير والاستجابة لاحتياجات الناس. وكما قال الأمين العام، فإن ما يشكل نموذجاً جديداً للمساءلة هو في واقع الأمر "الاختبار الحقيقي للتنمية التي تضع الناس في محور اهتماماتها وتراعي سلامة الكوكب"<sup>(١٧)</sup>.

١٧٤ - وستؤدي هذه العمليات إلى إيجاد مساحة تكون فيها الدول والجهات الفاعلة الأخرى المسؤولة عن الالتزامات الجديدة خاضعة للمساءلة أمام الشعوب والمجتمعات المحلية التي تؤثر على حياتها، وقادرة على تقديم أدلة بشأن الاستراتيجيات والسياسات الناجحة، والمشاكل الناشئة التي تتطلب اتخاذ إجراء تصحيحي بشأنها. ويمكن أيضاً أن يعزز هيكل المساءلة لما بعد عام ٢٠١٥ التعلم والحوار ويساعد على تحقيق مبدأ "عدم إغفال أحد"، بتوفير منهاج فعال لإدراج وإدماج خبرات أشد الفئات حرماناً. وستكون آليات المساءلة الوطنية القوية أساساً بالغ الأهمية. كما يعد المستوى العالمي موقعاً رئيسياً لتعزيز مساءلة الحكومات الوطنية أمام سكانها، فضلاً عن تعزيز المساءلة المتبادلة بين الدول إزاء المسؤوليات التي تقع على عاتقها للوفاء بالتزاماتها العالمية. وفي ضوء الخبرة المكتسبة من الأهداف الإنمائية

(١٦) اشترك في وضعه هيئة العفو الدولية، ومركز الحقوق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية، ومركز الحقوق الإنجابية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان. وجميع هذه المنظمات أعضاء في مجموعة حقوق الإنسان لما بعد عام ٢٠١٥. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان عدد المنظمات التي أيدت هذا الاقتراح قد بلغ ٧٠ منظمة.

(١٧) الأمين العام للأمم المتحدة، الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠، القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض (٢٠١٥).

للألفية، نبرز ثلاث سمات رئيسية لنظام مساءلة ناجح لما بعد عام ٢٠١٥ قبل الانتقال إلى مقترحات محددة لإجراء استعراض على الصعيد العالمي.

على الرغم من أن الأهداف الإنمائية المستدامة لن تكون ملزمة قانوناً، يجب اعتبار الرصد والمساءلة القويين جزءاً لا يتجزأ من الخطة، وليس إضافة اختيارية ١٧٥ - يعرف الافتقار إلى هيكل مساءلة منهجي ومحدد المعالم بوجه عام بأنه سبب رئيسي لبعض أوجه القصور الرئيسية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الالتزامات بموجب الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية (صحة الأم) والهدف ٨ (الشراكة العالمية)<sup>(١٨)</sup>. وينبغي للدول أن تعترف بأنه بمشاركتها في آليات المساءلة للالتزامات السياسية بموجب الأهداف الجديدة- بما في ذلك من خلال رصد التقدم المحرز بدقة، وتصحيح الانتكاسات، والاستماع من الجهات المعنية والأشخاص المتضررين ومعالجة شواغلهم - فإنها تساعد على كفاءة التنفيذ على جميع المستويات.

المساءلة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هي مسألة عالمية غير مشروطة ١٧٦ - بخلاف الأهداف الإنمائية للألفية التي تطبق بشكل رئيسي على الدول النامية، فإن هذه الخطة عالمية وبالتالي فهي توفر مدخلاً للرصد والمساءلة المحددين للتنفيذ المحلي من قبل البلدان عند جميع مستويات الدخل. وستتاح لجميع الدول الفرصة للمشاركة وتقديم تعليقات باعتبارها متساوية في استعراض مسؤولياتها المتميزة للوفاء بالالتزامات الجماعية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتمويل. ويتعين أيضاً على البلدان ذات الدخل المرتفع أن تكون مسؤولة عن دورها في الشراكة العالمية، واتساق سياساتها المتعلقة بالهدف العام المتمثل في التنمية المستدامة للجميع. وفي هذا الصدد، يمكن أن تؤدي عمليات المتابعة والاستعراض لما بعد عام ٢٠١٥ إلى قلب دينامية مشروطة التعاون بين الشمال والجنوب.

١٧٧ - وعلى هذا النحو، وبالإضافة إلى استعراض فرادى الدول للتنفيذ على الصعيد المحلي، ينبغي أن تدرس الآليات على الصعيد العالمي أيضاً تأثير الدول على التقدم المحرز في ما بعد عام ٢٠١٥ خارج حدودها. ويمكن أن تكون هذه قوة فريدة لآلية الاستعراض على الصعيد العالمي، بالمقارنة مع الاستعراضات الوطنية والإقليمية، ولا سيما بالنظر إلى حجم العديد من التحديات التي نواجهها عبر الحدود. وينبغي أن يدرس الاستعراض العالمي الآثار المترتبة على

(١٨) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومركز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، من سيخضع للمساءلة؟ - حقوق الإنسان وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (٢٠١٣).

سياسات وممارسات الدول عبر الحدود الوطنية، منها على سبيل المثال في مجالات التمويل والضرائب والتجارة والبيئة، التي لها تأثير كبير على قدرات الدول الأخرى على التطور على نحو مستدام وإعمال حقوق الإنسان. وينبغي أن توفر إحساسا بما يتم إحرازه من تقدم عام وما تتم مواجهته في تحديات مشتركة في إطار تهيئة بيئة للسياسات الدولية المؤدية إلى تحقيق الأهداف الجديدة وتسهيل الضوء على المسائل التي تتطلب إجراءات مشتركة، وتبادل الدروس المستفادة في البلدان والمناطق. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتيح المجال لدراسة أثر وفعالية الشراكات، ولا سيما تلك التي تشمل القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، التي يجب لدورها في تنفيذ الالتزامات الجديدة أن يخضع لتدقيق صارم للوقاية من الآثار الضارة المحتملة على صعيد حقوق الإنسان.

#### إطار للاستعراض العالمي

١٧٨ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠، سيعمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة "على متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة". وفيما توسع الدول نطاق تعريفها للملامح هذا الاستعراض العالمي، فإنها ينبغي أن تستلهم من الآليات القائمة مثل الآلية الأفريقية للاستعراض من قبل الأقران، والاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، الذي يشكل عملية استعراض راسخة من قبل الأقران تقودها الدول ترصد التزامات حقوق الإنسان في جميع الدول. وقد تكون الآليات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان أيضا نقطة مرجعية مفيدة للاستعراض الذي يقوده الخبراء قياسا إلى معايير عالمية، والذي يستند إلى الحوار مع الدولة مع مشاركة هامة من المجتمع المدني. وبلاستناد على نحو خاص إلى أساليب العمل المتبعة في إطار الاستعراض الدوري الشامل، ينبغي أن تكفل الدول وضع آلية استعراض عالمي تتعلق بخطة ما بعد عام ٢٠١٥ تتسم بالخصائص التالية:

(أ) إرساء ثقافة المشاركة العالمية: في حين سيكون الاستعراض الذي سيقوم به المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة طوعيا، يجب على الدول نفسها أن تنشئ ثقافة تتوقع مشاركة الجميع وتحفز عليها. ويتطلب هذا أن تولي جميع الدول الأولوية للإبلاغ في الوقت المناسب وبصورة شاملة وللمشاركة بصورة بناءة في الاستعراضات، بما في ذلك من خلال الاستجابة بفعالية للتوصيات؛

(ب) إطلاق حوار تفاعلي يستعرض التقدم المحرز لكل دولة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: سوف يتطلب هذا أن تقدم الدول المستعرضة والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني، التعليقات وأن تتبادل الخبرات من أجل المضي قدما في تنفيذ خطة

ما بعد عام ٢٠١٥. ويتطلب أيضا وقتا كافيا لإجراء الحوارات التي يتم تيسيرها بشكل فعال. وينبغي أن تنتهي الحوارات بإصدار توصيات محددة الهدف وتستند إلى حقوق الإنسان للدولة موضوع الاستعراض؛

(ج) استعراض كل دولة ثلاث مرات بين الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠٣٠: سيتمكن هذا الجدول الدول من تقديم تقارير عن قيامها بتنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥ (في الاستعراض الأول، سيشمل إلى حد كبير خططها الوطنية والتقدم الأولي المحرز)، وتتلقى توصيات كل ٤ إلى ٥ سنوات؛

(د) تقديم تقارير شاملة تصب في عمليات الاستعراض: ينبغي أن تحتوي التقارير على ما يلي:

١' تقارير الدول الأعضاء التي تقوم فيها الدول برصد التقدم المحرز وتحليل التحديات التي تواجهها، والتي يُسترشد بها أيضا بعمليات الاستعراض على الصعيد الوطني والمشاورات مع الجهات المعنية، ولا سيما مع منظمات المجتمع المدني، وتستند إلى بيانات مستكملة ومصنفة؛

٢' تقارير الجهات المعنية التي أعدتها أمانة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمقدمة من المجتمع المدني وجهات أخرى وتحويلها إلى وثائق رسمية مفصلة للاستعراض؛

٣' تقارير الأمم المتحدة، التي تلخص تقييمات وكالات الأمم المتحدة فضلا عن نتائج عمليات الاستعراض الأخرى ذات الصلة، ولا سيما تلك المقدمة من هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان وعملية الاستعراض الدوري الشامل. وينبغي تبادل المعلومات بشكل منتظم بين مختلف هيئات الاستعراض هذه؛

(هـ) تقديم الدعم الكافي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى وتخصيص وقت كاف لاجتماعاته: من الأهمية بمكان أن يحصل المنتدى على موارد كافية من أجل إجراء استعراضات التنفيذ. ويقتضي ذلك أن يمنح المنتدى وقتا كافيا للاجتماع لإجراء قرابة ٤٠ إلى ٥٠ استعراضا كل سنة، وأن يجهز بالعدد الكافي من الموظفين، وبأمانة يمكنها أن تدعم تلك الاستعراضات، بما في ذلك القيام بمتابعة دورية في هذا الصدد؛

(و) اتباع طرائق عمل مفتوحة وتشاركية وشفافة، وإعطاء دور مفيد للمجتمع المدني: يجب على خطة التنمية المستدامة التي تركز على الناس أن تمكن الأفراد، ولا سيما

الذي ينتمون إلى المجتمعات المحلية الأكثر تهميشاً، من المشاركة في إجراء الاستعراضات. وينبغي السماح لمنظمات المجتمع المدني، بما فيها تلك التي ليس لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالمشاركة في الحوارات التفاعلية، وإنشاء صندوق استئماني لدعم السفر والتكنولوجيا للمشاركة عن بعد. وينبغي إتاحة الوثائق بلغات البلد قيد الاستعراض، وينبغي أن تُبث الحوارات مباشرة؛

(ز) إنشاء شبكة فعالة للرصد والمساءلة: ينبغي أن تكمل الاستعراض الذي يجريه المنتدى السياسي الرفيع المستوى الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلاً عن الجهود التي تبذلها هيئات الاستعراض المواضيعية العالمية التي تكلف بالنظر في التقدم العام المحرز والعقبات التي تعترض تنفيذ أهداف محددة، وأن يُسترشد بهذه الجهود في الاستعراض، وأن يُستفاد من المعايير الدولية ذات الصلة (بما في ذلك معايير حقوق الإنسان والمعايير البيئية) ومن الأدلة التراكمية المستمدة من الاستعراضات القطرية للمنتدى. وينبغي أن تتألف هذه الهيئات المواضيعية من خبراء مستقلين وأن يكون بالإمكان التنسيق بينها عن طريق هيئات متخصصة قائمة، مثل وكالات الأمم المتحدة.

#### رابعاً - السلطات المحلية<sup>(١٩)</sup>

##### ألف - معلومات أساسية

١٧٩ - إذا كانت عملية ما بعد عام ٢٠١٥ في جوهرها عملية حكومية دولية بقيادة الأمم المتحدة، فإنها ينبغي أن تكون، استناداً إلى نتائج مؤتمر ريو+٢٠ والأمين العام، عملية مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع. وقدمت الحكومات دون الوطنية والمحلية دعمها الجلي لدعوة الأمين العام من أجل وضع "خطة للتنمية المستدامة تتسم بالشمول وتفضي إلى التحول أساسها الحقوق ومحورها الناس وكوكب الأرض"، استناداً إلى المبادئ والقيم التي اعتمدها الدول الأعضاء في إعلان الألفية.

١٨٠ - وينبغي أن تصب في المنتدى السياسي الرفيع المستوى جميع العمليات الجارية ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك مناقشات ونتائج متعلقة بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(١٩) أعد بالاشتراك مع الشركاء المنظمين للمجموعة الرئيسية للسلطات المحلية: منظمة المدن والحكومات المحلية، وشبكة الحكومات الإقليمية من أجل التنمية المستدامة، ومنظمة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة.

١٨١ - وبالمثل، ينبغي مواصلة الاستفادة من المؤتمرات والقرارات السابقة بشأن مسائل التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالآليات القائمة على المشاركة بشكل خاص، من الأهمية بمكان كفاءة المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦) المشار إليها أيضا بالمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى (قرار المنتدى ٢٩٠/٦٧ والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ الفرع جيم، الفقرات من ٤٢ إلى ٥٥).

١٨٢ - وينبغي أن يكون للخطة طموح عالمي، فتتناول كلا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتحدد أهدافا وغايات نهائية ملموسة، مع مراعاة الحاجة إلى المرونة بالنسبة لكل بلد وتجنب الأخذ بـ "نهج واحد يناسب الجميع". ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ينبغي أن تكون قادرة على معالجة الاحتياجات والظروف المحددة لكل إقليم ومجتمع محلي، وبذلك العمل بالتعاون مع الحكومات المحلية ودون الوطنية.

١٨٣ - وستدعو الحاجة إلى إدارة متعددة المستويات ومتعددة الجهات المعنية لوضع وتنفيذ هذه السياسات. فنجاح خطة ما بعد عام ٢٠١٥ سيتوقف على كفاءة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبلهم. وتتمثل إحدى طرق الاضطلاع بذلك في تمكين مستوى الإدارة الأقرب إليهم. وستكون الشراكات الاستراتيجية والجديدة والقوية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص بالغة الأهمية أيضا.

١٨٤ - وينبغي أن تقدم الأهداف والغايات والمؤشرات لخطة التنمية في المستقبل بعض المبادئ التوجيهية بشأن كيفية المضي قدما وبشأن تحديد الجهات التي ينبغي أن تتخذ الإجراءات المطلوبة.

١٨٥ - لقد تغير العالم خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. ففي يومنا هذا، تساعد الاقتصادات الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل على إعادة تعريف الاقتصاد العالمي. فالتوسع الحضري في أوسع معانيه، بما في ذلك المناطق الحضرية، أخذ في الازدياد بسرعة في جميع القارات.

١٨٦ - لذلك بدأ الاعتراف بالتوسع الحضري المستدام على نحو متزايد باعتباره مسألة بالغة الأهمية في السنوات القادمة، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

١٨٧ - وخطة التنمية الجديدة واحدة وعالمية، وهي تؤثر على مناطق الشمال والجنوب والشرق والغرب. وتؤثر على البلدان المنخفضة الدخل لكنها تؤثر أيضاً على البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل. وفي جميع الحالات، ستكون الإدارة الجيدة للتوسع الحضري بالغة الأهمية. ولا يمكن أن توضع هذه الخطة من دون أن تؤخذ في الاعتبار الأقاليم التي سيؤثر عليها التوسع الحضري على الصعيد العالمي: فيجب أن تتغلب هذه الخطة على التقسيم القائم بين

المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وأن تكفل تحقيق التماسك بين الأقاليم الواقعة ضمن نطاق عمليات التوسع الحضري الهامة التي تشهدها المدن الكبرى.

١٨٨ - ويجب أن تأخذ في الاعتبار جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك القادة السياسيون والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي.

١٨٩ - ولدنيا جميعا مسؤولية مشتركة للتعجيل في إحراز تقدم نحو القضاء على الفقر وتحقيق مجتمعات أكثر عدلا. وقد ظهرت أزمات متعددة ومتشابكة في ظل الاستنفاد غير المستدام لقاعدة الموارد الطبيعية.

١٩٠ - واستنادا إلى ذلك، ترد في ما يلي المبادئ الرئيسية المتعلقة بإعادة تصميم الشراكة العالمية من أجل التنمية ومن أجل تعزيز آليات المساءلة:

(أ) لا يمكن ضمان تحقيق نجاح في عملية ما بعد عام ٢٠١٥ إلا إذا نما لدينا شعور بالملكية والمساءلة على جميع الصعد: الدولية والوطنية ودون الوطنية والمحلية؛

(ب) ويحدونا الأمل في أن تتأصل هذه الخطة في احتياجات الناس والمجتمعات المحلية. ونعتقد بقوة بأن هذه الخطة العالمية يجب أن تطبق على الجميع، بما في ذلك البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو؛

(ج) وينبغي أن تواصل الخطة تحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق والتعاون في مجال السياسات على الصعيد العالمي والوطني ودون الوطني والمحلي. وينبغي أن تحدد المسؤوليات المشتركة تهيئ القدرات من أجل دمج الإجراءات في جميع الأصعدة.

١٩١ - وتظل الحكومات المحلية ودون الوطنية ملتزمة بالمساهمة في متابعة هذا الحوار، بهدف إحراز تقدم في تقديم اقتراحات جريئة ومبتكرة أعرب عنها في السبيل نحو مؤتمر ريو+٢٠، وكذلك في العديد من العمليات بعد ذلك. وهي تشمل، في جملة أمور، إنشاء قنوات حوار جديدة وإضافية من قبيل المنتدى الدائم للجهات المعنية الحكومية وجمعية الأمم المتحدة للبيئة؛ وإعلان عقد الأمم المتحدة بشأن التوسع الحضري المستدام وتنفيذه بشكل تام؛ وإنشاء تحالف أوسع نطاقا من أصدقاء المدن المستدامة في العديد من المنتديات؛ واعتماد أهداف قائمة بحد ذاتها من أهداف التنمية المستدامة بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة؛ والاعتراف المتزايد بضرورة الأخذ بنهج إقليمي من أجل التنفيذ الفعال لجميع الأهداف والغايات، وضمان التآزر القوي بين العملية العالمية بشأن أهداف التنمية المستدامة، والتنمية الحضرية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، ولا سيما النظام المناخي لما بعد عام ٢٠١٥.

## باء - شراكة قوية ودور في هيكل الإدارة الدولية

## تنقيح آليات الإدارة الدولية

١٩٢ - يعتمد نجاح استراتيجيات التنمية البديلة على إجراء تنقيح رئيسي للشراكة العالمية، وللإطار المؤسسي والمالي الذي ينبغي أن تقوم عليه الأهداف والغايات. وينبغي أن يكون الإطار الجديد مدعوماً بهيكل إدارة دولي أقوى وأكثر ديمقراطية يشمل جهات معنية جديدة ويغطي مسائل وضوابط لم يجز التطرق إليها في الوقت الحاضر.

١٩٣ - وتشكل إقامة شراكة عالمية فعلية جديدة من أجل التنمية تضم جميع الجهات المعنية شرطاً هاماً لتنفيذ خطة التنمية في المستقبل.

١٩٤ - وينبغي تعزيز الدور الخاص للحكومات المحلية ودون الوطنية، والذي تم الاعتراف به فعلاً في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، في الخطة لما بعد عام ٢٠١٥، وينبغي اتخاذ ترتيبات محددة تشمل الفئات المستهدفة في آليات صنع القرار ذات الصلة.

١٩٥ - وينبغي الاعتراف بأن كل عملية من عمليات الأمم المتحدة تتبع طرائق مختلفة لإشراك الجهات المعنية، الأمر الذي يحدث صعوبة أخرى. وترد في الجدول التالي لمحة عامة عن العمليات التي تتولى زمامها الجمعية العامة، فضلاً عن ممارسات وكالات مختارة من وكالات الأمم المتحدة ومؤتمرات رئيسية واتفاقيات ريو ٣.

## الجدول ١

المشاركة	الاعتماد	العملية/المؤسسة
يجري ترتيب الدعوات الخاصة/التدخلات من حين إلى آخر بناء على دعوة الأمين العام أو رئيس الجمعية العامة	لا ينطبق	العمليات التي تتولى الجمعية العامة زمامها الجمعية العامة
منح المركز الاستشاري العام لا يتبع هيكل المجموعات الرئيسية، والخاص لفرادى الحكومات المحلية ويجري إنشاء الفريق الاستشاري ودون الوطنية ولشبكة استناداً للجهات المعنية المتعددة بالدعوة إلى النظام الداخلي بصيغته المنقحة في عام ١٩٩٦		المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المشاركة	الاعتماد	العملية/المؤسسة
تعمل المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية منذ البداية	تتبع هيكل المجموعات الرئيسية استنادا إلى الفصل ٢٩ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمد في عام ١٩٩٢	لجنة التنمية المستدامة
يجب توضيح الطرائق بحسب تنقيح	يشير إلى المجموعات الرئيسية وجدول أعمال القرن ٢١ والجهات المعنية الأخرى	المنتدى السياسي الرفيع المستوى
يركز على خطة عمل المدن والمناطق	لا ينطبق	مكتب الأمين العام
استنادا إلى الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمناخ لعام ٢٠١٤	يعمل كمجموعة رئيسية	مؤتمر قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢
٣ شركاء منظمين في المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية	اعتماد خاص + مركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. الفقرة ٤٢ من وثيقة "المستقبل الذي نضبو إليه" التي تشير بالتحديد إلى الحكومات المحلية ودون الوطنية وأعضاء البرلمان والهيئات القضائية	المؤتمرات الرئيسية ريو+٢٠ (٢٠١٢)
شارك في أعمال لجنة الصياغة غير الرسمية، وتم تنسيق المشاركة من قبل مجموعة من الشبكات تدعى مجموعة +G4، وشكل إعلان الجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية مساهمة في المؤتمر	المادة ٦١ من النظام الداخلي التي اعتمدت أثناء اللجنة التحضيرية الأولى تمنح الحكومات المحلية اعتمادا خاصا	الموئل الثاني - ١٩٩٦
لا يوجد أي هيكل محدد للسلطات المحلية أو لأي من الجهات المعنية الأخرى، ويشار إلى اللامركزية في الفقرة ١٦ (د)، وأطلقت استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث حملة لجعل المدن قادرة على التكيف في عام ٢٠١٠	لا ينطبق	الحد من مخاطر الكوارث - إطار عمل هيوغو - ٢٠٠٥

المشاركة	الاعتماد	العملية/المؤسسة
مشاركة نشطة في اللجنة التحضيرية، وعقد مؤتمر قمة الحكومات المحلية، وزيادة الإشارة إلى الحكومات المحلية، وتشير الفقرة ١٩ (و) إلى التمكين، والأخذ باللامركزية، وتعتبر الحكومات المحلية جزءاً من مؤسسات الدولة	أنشئت هياكل المجموعات الرئيسية وهي تشارك في العملية التحضيرية استناداً إلى مركز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والاعتماد الخاص لديه	الحد من مخاطر الكوارث - المؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث - سينداي - ٢٠٠٥
أنشئت اللجان التوجيهية لمجموعة المجتمع والأعمال لعام ٢٠١٥، ويتم إشراك الحكومات المحلية عن طريق الأعمال	استناداً إلى مركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي	التمويل من أجل التنمية
• الجمعية العالمية الثانية للمدن والحكومات المحلية والإقليمية	لم يعتمد النظام الداخلي بعد اللجنة التحضيرية الثانية	الموئل الثالث - ٢٠١٦
• أنشأت الحملة الحضرية العالمية جمعية الشركاء على الصعيد العالمي	يشير إلى المجموعات الرئيسية وجدول أعمال القرن ٢١ (٤٦ و) هياكل وطرائق مختلفة والجهات المعنية الأخرى	مؤتمر قمة الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥
عقد اجتماعات مع الجهات المعنية على الصعيد الإقليمي وتقديم تقارير عنها إلى مجلس الإدارة، وفي مجلس الإدارة، تستند المشاركات إلى هيكل المجموعات الرئيسية، ويتم تنسيقها من جانب اللجنة الميسرة للمجموعات الرئيسية حيث تكون المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية ممثلة	اعتماد خاص ينطبق على المنظمات الدولية للمشاركة في اجتماعات مجالس الإدارة. وفي كمنظمات غير حكومية. وفي الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، لم يتخذ أي قرار بشأن مشاركة الجهات المعنية. وأنشئت جهات تنسيق عالمية وإقليمية لإطار العمل العشري	وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة
إنشاء مجلس استشاري معني بالحكومات المحلية (لجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بالسلطات المحلية)	يوجد لدى السلطات المحلية اعتماد خاص في مجلس الإدارة	موئل الأمم المتحدة
يجري وضع برنامج العمل المتكامل للمدن المستدامة منذ عام ٢٠١٣	اعتماد الحكومات المحلية من خلال منتدى منظمات المجتمع المدني	مرفق البيئة العالمية

المشاركة	الاعتماد	العملية/المؤسسة	اتفاقيات ريو
<p>أنشئت الفئة المستهدفة المعنية بالحكومات المحلية والسلطات البلدية في عام ١٩٩٥، وتخدمها جهة تنسيق منذ ذلك الحين، وهي تعمل في التدخلات والأنشطة الجانبية، وتوسعت بشكل خاص بعد عام ٢٠٠٩. ولها مشاركة خاصة في لجان مختلفة. واعتمدت مقررات مؤتمر الأطراف في العامين ٢٠١٠ و ٢٠١٣ للاعتراف بالحكومات المحلية ودون الوطنية والجهات المعنية الحكومية وإشراكها. وازدادت مشاركتها في عملية فريق منهج ديربان منذ عام ٢٠١٢. وأنشئت منطقة لإجراءات المناخ للجهات الفاعلة من غير الدول في عام ٢٠١٤ تدرج التزامات وإجراءات الحكومات المحلية ودون الوطنية</p>	<p>تدير الأمانة العامة الاعتمادات الخاصة. وفي عام ٢٠١٤، تغير مركز الاعتماد من "غير حكومي" إلى "مراقبين"</p>	<p>اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - المناخ</p>	
<p>تم تنقيح إشراك الجهات المعنية من خلال الخطة الاستراتيجية في عام ٢٠٠٢. وصدر قرار مؤتمر الأطراف الأول للاعتراف به في عام ٢٠٠٨، تلاه قرار مؤتمر الأطراف من أجل وضع خطة عمل مدتها عشر سنوات</p>		<p>اتفاقية التنوع البيولوجي - ينطبق الاعتماد الخاص التنوع البيولوجي</p>	
<p>غير نشطة جدا منذ عام ١٩٩٩</p>		<p>اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ - مكافحة التصحر</p>	

#### فئة مستهدفة منظمة

١٩٦ - ينبغي أن يحدد نموذج إدارة نوعي بوضوح مسؤوليات جميع الجهات الفاعلة المعنية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يقيم ويدعم المساهمات المقدمة من جميع الشركاء، ويسعى إلى تحقيق الإنصاف بجميع الوسائل، بالنظر إلى أنه ستكون هناك مستويات مختلفة من السلطة، استنادا إلى طبيعة وقدرات مختلف الجهات المعنية.

١٩٧ - وبناء على دعوة السيد قادر توباش، عمدة إسطنبول، ورئيس منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، والعضو في فريق الأمين العام الرفيع المستوى للشخصيات البارزة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التقى قادة الحكومات المحلية ودون الوطنية والمنظمات العالمية في فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل الموئل الثالث<sup>(٢٠)</sup> لبناء استراتيجية مشتركة للمساهمة في إجراء مناقشات بشأن السياسات الدولية في إطار خطة ما بعد عام ٢٠١٥، ومتابعة مؤتمر ريو+٢٠ والموئل الثالث بالتنسيق الوثيق مع عمليات أخرى.

١٩٨ - وبناء على الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ التي تقر بأن الحكومات المحلية ودون الوطنية هي شريكة رئيسية، وكذلك استناداً إلى مساهماتنا في مناقشات الفريق الرفيع المستوى والمشاركة المستمرة في العملية الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية، تلتزم فرقة العمل العالمية بدعم تعريف خطة إنمائية جديدة. وتؤيد فرقة العمل العالمية أيضاً الدعوة إلى إضفاء الطابع المحلي على الأهداف والمؤشرات في إطار أهداف التنمية المستدامة في المستقبل من أجل زيادة كفاءة التنفيذ وكفالة أن تكون الحكومات المحلية ودون الوطنية قادرة على الإسهام في تحقيق الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، تطلب فرقة العمل العالمية الاعتراف بالحكومات المحلية ودون الوطنية باعتبارها جهات معنية حكومية، بناء على مسؤولياتها القائمة ومساهماتها في إيجاد حلول مبتكرة تعالج التحديات العالمية والمحلية.

(٢٠) تتألف فرقة العمل العالمية من الأعضاء التالية: الرابطة الدولية للعمد الناطقين بالفرنسية، ومنظمة المدن العربية، ومحفل الحكم المحلي للكونولث، والحكومات المحلية من أجل الاستدامة، وشبكة مدن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وشبكة الحكومات الإقليمية من أجل التنمية المستدامة، والمنظمة العالمية للمدن والحكومات المحلية المتحدة، ولجانها وأقسامها المواضيعية وهي: منتدى المناطق، وقسم المدن الكبرى، ومجلس البلديات والمناطق الأوروبية، وقسم آسيا والمحيط الهادئ، وقسم أوروبا وآسيا، وقسم الشرق الأوسط وغرب آسيا، وقسم أمريكا الشمالية، واتحاد أمريكا اللاتينية للبلديات ورايات الحكومات المحلية، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لأفريقيا، والمدن المتحدة لفرنسا، والصندوق العالمي لتنمية المدن، والصوت الأوروبي للسلطات المحلية والإقليمية من أجل التنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية للسلطات المحلية. كما يدعمها شركاء منهم: موئل الأمم المتحدة، وتحالف المدن، ومنظمة تحقيق اللامركزية والإدارة المحلية، والمفوضية الأوروبية، ووزارة الخارجية الفرنسية، وموئل من أجل البشرية، والفريق الرفيع المستوى لما بعد عام ٢٠١٥، ولجنة هويرو، ومنظمة العمل الدولية، وحملة الألفية، وأمانة عامة واحدة للأمم المتحدة، ومنظمة الأحياء الفقيرة الدولية، ومجموعة SUEZ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، واليونيسيف، وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، والحملة الحضارية العالمية. وتهدف المبادرة إلى أن تكون شاملة والشركاء الآخرون مدعوون للانضمام إلى أعمالها.

١٩٩ - وإنما ندعو الشركاء في التنمية إلى دعم الحكومات المحلية ودون الوطنية للحصول على ما يلزم من القدرات والدعم الاستراتيجي للتصدي للتحديات التي تواجهها الخطة المشتركة الجديدة.

٢٠٠ - ونقرُّ بالجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليصبح بمثابة منتدى شامل، ونشجع المجلس على مواصلة زيادة المشاركة لطائفة متنوعة من الجهات المعنية، وبخاصة من الحكومات المحلية ودون الوطنية. ونذكر أيضا الدور الرئيسي الذي يقوم به المجلس في تعزيز المساءلة عن الالتزامات التي تعهدت بها جميع الجهات المعنية، بما في ذلك تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٠١ - وينص الفصل المتعلق بتأسيس المنتدى السياسي الرفيع المستوى من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ على عدد من القواعد لتشجيع مشاركة المجموعات الرئيسية والجهات المعنية. إلا أننا نود أن نشدد، من أجل كفالة تنفيذ هذه القواعد بالكامل على نحو يتسم بالكفاءة، على ضرورة تحديد وتطبيق طرائق مشاركة المجموعات الرئيسية والجهات المعنية والحقوق المكفولة لها فيما يتعلق بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وينبغي أن تُطبَّق هذه الحقوق والطرائق في جميع اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بغض النظر عن الهيئة التي تُعقد تحت رعايتها هذه الاجتماعات (الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي). وينبغي أن يكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى شاملا للجميع وأن يتسم بالشفافية.

خطة لجميع مستويات الحكم، محورها احتياجات الشعب

٢٠٢ - من المتفق عليه على نطاق واسع أنه لا يمكن ضمان نجاح عملية ما بعد عام ٢٠١٥ إلا إذا نما لدينا شعور بالملكية والمساءلة على جميع الصعد، الدولية منها والوطنية ودون الوطنية والمحلية. وسيكون هذا عاملا أساسيا يُمكن من تحقيق النهج المطلوب الذي يكون محوره الشعب والذي ينبغي اتباعه في إطار عمل ما بعد عام ٢٠١٥.

٢٠٣ - وينبغي إسناد أدوار بارزة في السنوات المقبلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومؤتمر الموئل الثالث، والمؤتمر المعني بتمويل التنمية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، بوصفها أدوات أساسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة ومواصلة تطويرها.

٢٠٤ - وينبغي أن تواصل الحكومات المحلية ودون الوطنية تنظيم الفئات المستهدفة، وخصوصا من خلال الشبكات والمنظمات الدولية.

## جيم - تحديد الجهات المنفذة

٢٠٥ - تنوّه الدول الأعضاء، في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، "بالجهود المبذولة والتقدم المحرز على الصعيدين المحلي ودون الوطني، وتقرُّ بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه السلطات والمجتمعات المحلية في تطبيق مفهوم التنمية المستدامة".

٢٠٦ - وتغطي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، مجموعة واسعة من المواضيع والمجالات التي تنطوي على تحديات معقدة ومتشابكة، وإجراءاتٍ تقوم بها مختلف قطاعات المجتمع. وينبغي تطوير المنتدى السياسي الرفيع المستوى بوصفه آلية مبتكرة وتكميلية، بالإضافة إلى الأساليب التقليدية للهيكل الحكومي الدولي. ولذلك، فإن نجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يستند إلى خطوة لا غنى عنها تتمثل في تحديد أدوات عملية للتنفيذ والاستعراض والرصد.

الحكومة المتعددة المستويات وتفريغ السلطة من أجل مدن وأقاليم أكثر تماسكا

٢٠٧ - يجب تعزيز مبدأ تفريغ السلطة باعتباره وسيلة لتعزيز الديمقراطية والتماسك الإقليمي.

٢٠٨ - ففي العقود الأخيرة، نشأت الديمقراطية المحلية واللامركزية باعتبارهما من النهج الفعالة للحكومة، لتلبية مطالب الشعب واحتياجاته المحددة، والتصدي للتراعات الإقليمية في العديد من البلدان. ويتعين دعم ترسيخ الديمقراطية المحلية ودون الوطنية وضمانه بوصفه حجر الزاوية للحكومة على الصعيد العالمي في إطار عمل ما بعد عام ٢٠١٥.

٢٠٩ - وينبغي أن تواصل الخطة العالمية تحقيق مزيد من الاتساق في السياسات بدرجة عالية من التنسيق والتعاون على جميع المستويات الحكومية وفيما بينها. ومن هذا المنطلق، يتطلب توزيع الموارد والمسؤوليات بين الحكومات المركزية ودون الوطنية توضيحا وتوازنا، بما يتيح للحكومات دون الوطنية والمحلية أداء مهامها بصورة ملائمة، ويكفل خضوعها في الوقت ذاته للمساءلة أمام الشعب الذي انتخبها.

٢١٠ - ويود أعضاء الفئة المستهدفة التأكيد على أننا لن نتمكن من تحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥ وما بعده إلا من خلال مؤسسات ديمقراطية تشمل الجميع وتخضع للمساءلة وتُخصَّص لها موارد كافية، وتضع سياساتها بمشاركة الشعب وبما يحقق مصلحة المجتمعات المحلية.

٢١١ - وينبغي للمستقبل الذي نصبو إليه أن يتيح للأفراد "أن يعيشوا وأن يكونوا كما يختارون"، مع مراعاة المنافع المشتركة لكوكنا، بما في ذلك التنوع الثقافي والبيئة. وسيكون دور المرأة بالغ الأهمية في تحقيق ذلك. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاركة النساء والفئات الضعيفة الأخرى في المؤسسات المحلية ودون الوطنية، سواء باتباع الأشكال التقليدية في التمثيل في الحياة العامة وإجراء مشاورات عامة، أو باتباع أشكال ابتكارية للمشاركة.

النهج الإقليمي: الاستجابة الرئيسية من أجل مستقبل المدن والمناطق

٢١٢ - جرى الاعتراف، خلال أعمال التحضير للموئل الثاني وفي نتائجه، بالحكومات المحلية ودون الوطنية بوصفها شريكا رئيسيا لموئل الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال الموئل. ويُعدُّ الموئل الثاني أيضا خطوة هامة إلى الأمام في إدراك أهمية شبكات السلطات المحلية ودون الوطنية في الإسهام في زيادة التعاون بينها.

٢١٣ - وفي الوقت الحاضر، يؤكد أعضاء فرقة العمل العالمية اعتقادهم بوجوب إقامة شراكة جديدة واسعة النطاق، استنادا إلى الفهم المشترك لإنسانيتنا المشتركة والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة. وتدعو هذه الشراكة، إذ تضع في اعتبارها التحديات التي تتم مواجهتها في كثير من أنحاء العالم بمزيد من العنف، ولا سيما في الشرق الأوسط، إلى إبرام اتفاقات بعيدة الأثر تستند إلى الالتزامات العالمية.

قدرة التوسع الحضري على إحداث تغيير

٢١٤ - يجري الإقرار على نطاق واسع بقدرة التوسع الحضري على إحداث تغيير. وهذا أيضا هو الوقت الذي نواجه فيه تحديات غير مسبقة على الصعيد العالمي، من قبيل الهجرة وتحول أنماط الاستهلاك، ويتعين التصدي لها على الصعيد الإقليمي.

٢١٥ - ونحن بحاجة إلى تعزيز قدرات الحكومات المحلية ودون الوطنية على تخطيط وإدارة التنمية في المدن والمناطق، في إطار شراكة قوية مع الحكومات الوطنية والجهات المعنية المحلية. ويشير تحليل المدن في العديد من البلدان إلى أن لا أطر السياسات أو الاستثمارات في البنية التحتية لم تواكب النمو الحضري، وبالتالي أهملت الدروس المستفادة من تنمية المدن. ونتيجة لذلك، تواجه المدن مشاكل تتراوح بين تزايد أوجه التفاوت وعدم وجود البنى التحتية الأساسية وتدهور البيئة.

٢١٦ - ونحن بحاجة إلى تكوين صورة واضحة عن النتائج والإنجازات والقضايا غير المحسومة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ عمليات تحقيق

اللامركزية في جميع أنحاء العالم، والحصول على الخدمات الأساسية، وتمويل البنى التحتية المتينة، وتحسين ظروف معيشة المجتمعات المحلية المهمشة، وتحقيق التماسك الإقليمي.

٢١٧ - وستتيح المشاركة الكاملة للحكومات المحلية ودون الوطنية، بوصفها الجهات واضعة السياسات لا مجرد الجهات المنفذة لها، تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والشاملة للجميع في المستقبل.

#### مجالات السياسات الرئيسية

٢١٨ - التماسك الإقليمي: نود أن نشدد على أن اتباع نهج إقليمي يكتسي أهمية حاسمة في الخطة الحضرية الجديدة، وأن نؤكد على الطريقة التي يمكن بها للتوسع الحضري أن يسهم في التنمية الوطنية. وينبغي على النهج الإقليمي مراعاة استمرارية بين الريف والمدن، فضلا عن الدور المهم الذي تؤديه المناطق الحضرية والريفية الطرفية والمدن الوسيطة والمستويات الوسيطة للحكومات. ويكتسي تمكين الحكومات المحلية ودون الوطنية أهمية حاسمة في النهوض بالتنمية الاقتصادية على المستويين الإقليمي والمحلي، وفي ضمان كفاءة إدارة الأراضي وشمولها، باعتبار ذلك عاملا رئيسيا في تنفيذ التوسع الحضري المستدام لتحسين التماسك بين الأقاليم.

٢١٩ - الحوكمة المتعددة المستويات: من الضروري لإدارة عالم يسير بخطى حثيثة في طريق التوسع الحضري تعزيز الحكم المحلي وتحسين التعاون بين مختلف مستويات الحكم (الوطنية والإقليمية والمحلية). وسيكون هناك دور حاسم لتعزيز سياسات الحيز العام، والتخطيط الاستراتيجي الحضري والإقليمي، مع التسليم بالفرص والتحديات المتعلقة بتوسع المدن الكبرى والتماسك فيما بين الأقاليم. وسيكون لتقسيم المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكم بشكل واضح، استنادا إلى الحكم الذاتي ومبدأ تفريع السلطة، أهمية كبيرة في التوصل إلى خطة سليمة.

٢٢٠ - حصول الجميع على الخدمات الأساسية: إن الغرض الأساسي للحوكمة هو العمل على إرساء مجتمع يتمتع بالصحة والسلامة ويسوده السلام ويتسم بالإبداع، وضمان تمتع الجميع بالثقافة ومكوناتها، وحماية حقوق المواطنين وتعزيزها. وبالنظر إلى التنوع المتزايد للسكان وحالات التزوح المتواصل إلى المدن، ينبغي للسلطات المحلية والإقليمية أن تلتزم بتعزيز الثقافة بوصفها جزءا حيويا من التنمية، ومنع ممارسة أي نوع من أنواع التمييز، ولا سيما في توفير الخدمات الأساسية الجيدة.

٢٢١ - وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تضمن سياسات الإدماج وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية وحماية حقوق المواطنين. وينبغي أن تسترشد تلك السياسات بقيم المساواة والتضامن، فضلا عن احترام الاختلافات وحماية أكثر فئات الناس ضعفا وحماية البيئة.

٢٢٢ - مواطنون في مركز الحكم: يكمن في صميم التحديات المتعددة المطروحة لدى كفالة توفير الخدمات للجميع وحماية حقوق المواطنين إطار عمل ينطلق من القاعدة إلى القمة، من حيث مستويات الحكم والمشاركة العامة على السواء. وينبغي أن تكون عمليات صنع القرار بمشاركة الجمهور، على نحو يكفل عملية التنفيذ في مجالات الحكم الأقرب إلى المواطنين، بمثابة مبدأ توجيهي لتعزيز الحوكمة والملكية.

٢٢٣ - وسيكون من الضروري تعزيز آليات إتاحة المشاركة الحقيقية للسكان في إنتاج الخدمات العامة وتخطيط الأراضي، وتقييم السياسات العامة وعملية صنع القرار أمرا ضروريا، وفي كفالة مساءلة الحكومات على جميع المستويات، بما في ذلك الحلول الإلكترونية. وستشكل زيادة المساءلة ونماذج الحكم المبتكرة تغييرا جذريا ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في الخطة الحضرية الجديدة.

٢٢٤ - التصدي لتغير المناخ ومخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على المواجهة: ينبغي أن يعمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى على تعزيز التكامل، تماشيا مع نتائج المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع إيلاء اهتمام خاص لمؤتمر الأطراف الـ ٢١ الذي عقد في باريس، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث، وسائر العمليات الحكومية الدولية الجارية، بما يكفل تقارب نتائج هذه العمليات واتساقها. وبوسع أن يكون، على وجه الخصوص، منبرا هاما يتيح مشاركة الحكومات المحلية ودون الوطنية التي لها اختصاصات ومسؤوليات في هذه المجالات، فضلا عن دعمه تنفيذ السياسات والخطط والمبادرات المتخذة على الصعيدين المحلي ودون الوطني والرامية إلى بناء القدرة على المواجهة والحد من مواطن الضعف تجاه الآثار الضارة.

٢٢٥ - الابتكار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية: من الضروري أن تدعم الخطة الجهود المبذولة في المدن والمناطق من أجل تهيئة بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية من خلال تعزيز المؤسسات والتعاونيات المحلية بوصفها محرّكات للنمو، فضلا عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع. وينبغي أن تراعي الخطة التماسك الاجتماعي، وأن تتناول تركيز الثروات وأوجه عدم المساواة المتزايدة في المناطق الحضرية التي تتجلى في عدم توفر السكن بتكلفة ميسورة وانتشار الأحياء المسبّجة، بما في ذلك عدم كفاية فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية.

٢٢٦ - ويساعد التعاون اللامركزي والتعلم من الأقران في تعزيز قدرات الحكومات المحلية ودون الوطنية في بلدان الجنوب وفي بناء تلك القدرات. وينبغي أن تُدمج هذه الاستراتيجيات في إطار منظم ومنهجي.

دال - وسائل تنفيذ خطة للتنمية قادرة على إحداث تغيير في الفترة ما بعد عام ٢٠١٥

٢٢٧ - تلتزم الحكومات المحلية ودون الوطنية في جميع أنحاء العالم، باعتبارها المستويات الحكومية التي تتحمل مسؤولية هامة عن تحقيق أهداف التنمية وعن التنفيذ على أرض الواقع، بإيجاد سبل للجمع بين الحد من الفقر وتحقيق الرخاء والتنمية المستدامة.

٢٢٨ - وتحتاج الخطة الجديدة إلى الاعتماد على آليات تتيح للسلطات العامة المحلية ودون الوطنية حشد جزء من الثروة التي أنتجت في إطار ولايتها، بهدف إعادة استثماره في التنمية المحلية على نحو شفاف وفعال. وكما يُقرُّ الأمين العام، فإن "الكثير من الاستثمارات الموظفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتم على الصعيد دون الوطني بقيادة السلطات المحلية"<sup>(٢١)</sup>.

#### التمويل

٢٢٩ - وتسلط ورقة العناصر الصادرة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عن الميسرين المشاركين في العملية التحضيرية لمؤتمر تمويل التنمية الضوء على ما يلي: "الكينانات دون الوطنية، مثل المدن، غالباً ما لا تتوفر لديها ما يكفي من الموارد أو القدرات في مجال الاستثمارات في البنى التحتية والمجالات الأخرى".

٢٣٠ - ويمكن أن يؤدي المنتدى السياسي الرفيع المستوى دوراً حاسماً في تشجيع عمليات الإصلاح، وتعزيز اللامركزية المالية، وإيجاد أطر قانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتأمين المستثمرين، والمساعدة في تطوير الأسواق دون الوطنية. وبالتالي، يمكن أن يساهم في التغلب على الأطر المؤسسية التقييدية، وضعف الجدارة الائتمانية، والقيود الإدارية، وكذلك محدودية وصول الحكومات المحلية ودون الوطنية إلى التمويل في معظم البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل، ولا سيما خارج المناطق الحضرية والمدن الكبيرة.

(٢١) التقرير التجميعي للأمين العام للأمم المتحدة، الفقرة ٩٤.

## نقل التكنولوجيا وبناء القدرات

٢٣١ - من المهم أيضا تعزيز وصول جميع الحكومات المحلية ودون الوطنية إلى التكنولوجيا الجديدة، ولا سيما التكنولوجيات النظيفة، من أجل المساهمة في تخفيف حدة تغير المناخ وتشديد بني تحتية متينة للحد من تهديدات المخاطر. وتمتع الحكومات المحلية ودون الوطنية بقدراتها المؤسسية القائمة وبقرها من مراكز البحوث والأوساط الأكاديمية وأصحاب المشاريع، من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وهما آليتان رئيسيتان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبوسع الحكومات المحلية ودون الوطنية، نظرا إلى إمكانية وصولها إلى الموارد والكفاءات، أن تقدم الدعم المؤسسي وأن توفر المساعدة التقنية إلى نظيراتها من الحكومات من خلال التعاون الثنائي اللامركزي والمتعدد الأطراف.

٢٣٢ - وهناك حاجة إلى تطوير الأطر اللازمة لتقييم كيفية وتوقيت إمكانية الارتقاء بالمشاركة المحلية ودون الوطنية في برامج التنمية الحضرية الوطنية. وستؤدي معالجة القدرة المؤسسية والمالية للمجالات دون الوطنية إلى زيادة كبيرة في كفاءة أية خطة نحددها.

إضفاء الطابع المحلي على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢٣٣ - يتعين تحقيق معظم الأهداف والغايات المقترحة في أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. ففي المدن والأقاليم، يعيش الناس ويُجابه الفقر ويتحقق الازدهار. وينبغي النظر إلى التوسع الحضري بوصفه مسألة شاملة، وينبغي أن يستند إلى منظور إقليمي يتيح رؤية كلية للآثار المترابطة المترتبة على الإجراءات المحلية، مثل تناول العلاقة بين المناطق الريفية والحضرية، والعلاقة بين المناطق المحلية والإقليمية، والمناطق الحضرية والطبيعية.

٢٣٤ - وستكون أهداف التنمية المستدامة وغاياتها أكثر فعالية ونجاحا إذا "أضفي عليها الطابع المحلي". ويشير "إضفاء الطابع المحلي" على خطة ما بعد عام ٢٠١٥ في كثير من الأحيان إلى تنفيذ الجهات الفاعلة دون الوطنية للأهداف على الصعيد المحلي، ولا سيما الحكومات المحلية ودون الوطنية<sup>(٢٢)</sup>. وتحمل الحكومات دون الوطنية المسؤولية (إما المباشرة أو المشتركة مع الحكومة المركزية أو بالشراكة مع الجهات المعنية) عن تقديم الخدمات في العديد من المجالات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

(٢٢) وتشير عبارة "دون الوطنية" هنا إلى الدول/المناطق/المقاطعات والمناطق الحضرية والسلطات المحلية (استنادا إلى مختلف النظم اللامركزية). ويلاحظ أن التركيز في هذه الإشارة يتناول الآثار المترتبة على "إضفاء الطابع المحلي على خطة ما بعد عام ٢٠١٥" بالنسبة إلى الحكومات دون الوطنية، ولكن بطبيعة الحال، هناك جهات فاعلة معنية أخرى على الصعيد المحلي (مثل منظمات المجتمع المدني، والمجمعات المحلية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص).

## التصنيف الإقليمي في ظل ثورة البيانات

٢٣٥ - يُراعى أيضا لدى التعاون الفعال مع الحكومات المحلية ودون الوطنية في خطة ما بعد عام ٢٠١٥ رصد التقدم المحرز على صعيد المدن والمناطق والمجتمعات المحلية. ويمكن أن يساعد ذلك على تقييم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وعلى اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد على جميع المستويات بصورة أكثر استنارة، فضلا عن تمكين المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من مساءلة حكوماتها. ومن هذا المنطلق، فإن تقرير الفريق الرفيع المستوى (٢٠١٣) وتقرير فريق الخبراء الاستشاريين المستقل (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤) يتضمنان اقتراحات للتصنيف الإقليمي للبيانات المتعلقة بمعظم الأهداف القائمة على النتائج، وبالتالي ينبغي الدعوة إلى إشراك السلطات والمؤسسات المحلية ودون الوطنية. ويشمل هذا، على سبيل المثال، تصنيفات المناطق الحضرية/الريفية والتقسيمات الإقليمية، وحيثما أمكن التصنيف في المستويات الدنيا مثل البلديات أو المناطق المهمشة مثل الأحياء الفقيرة.

٢٣٦ - وينبغي معالجة الثغرات في البيانات من خلال استحداث مؤشرات تقيس النتائج وتقدم قياسات للتنمية في المناطق الحضرية وعلى الصعيد الإقليمي، ويمكن جمعها بسهولة على الصعيد الإقليمي والمحلي وتجميعها على الصعيد القطري. ومن الضروري تعزيز قدرات الحكومات الإقليمية والمحلية على جمع البيانات ورصدها.

٢٣٧ - وتقدم ورقات الموقف التي أعدها المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية في آذار/مارس ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥ استعراضا عاما هاما يتناول على وجه الخصوص تطور مفهوم أهداف التنمية المستدامة في المناطق الحضرية وأمثلة منطلقه من القاعدة وطوعية مختارة لتصنيف جمع البيانات والإبلاغ بحسب المجتمع والإقليم.

٢٣٨ - ويكتسي تحديد هيكلية ملائمة للمؤشرات أهمية بالغة لضمان ما يلزم من إتاحة البيانات وشفافيتها وجودتها وتكاملها، وينبغي أن يبدأ بتقييم الأطر والهيكل القائمة.

٢٣٩ - وستضع المشاركة والفعالية المنتدى السياسي الرفيع المستوى في وضع جيد يؤهله لدراسة المؤسسات المحلية ودون الوطنية القائمة وتعزيزها. ويمكن للمنتدى أن ييسر استحداث آليات للتصنيف اللازم لجميع الجوانب الضرورية، بما في ذلك نوع الجنس والموقع الجغرافي، ولن تصبح تلك الآليات واقعا ملموسا إلا من خلال التعاون والشراكة مع الحكومات المحلية ودون الوطنية، فضلا عن المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى.

## هاء - الاستنتاج

٢٤٠ - يشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى منبرا فريدا لمشاركة الجهات المعنية وإسهامها في خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ولا يمكن إحداث التغيير اللازم الذي تتوخاه خطة ما بعد عام ٢٠١٥ إلا من خلال آليات تشاركية وشاملة للجميع حقا، يمكنها أيضا تحسين التعاون والاتساق والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المعنية.

٢٤١ - وتحرص الحكومات المحلية ودون الوطنية على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تعريف خطة التنمية المحدثة للتغيير ما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها ومتابعتها. وبالتالي، فإننا نحث الأمم على كفاءة استحداث آليات وطرائق عملية من أجل إتاحة التعاون والتنسيق الحقيقيين على جميع مستويات الحكم، بما يتجاوز النتائج الملموسة لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ وعلى الانخراط في عمليات عالمية أخرى ذات صلة.

## خامسا - الأعمال التجارية والصناعة

## ألف - مقدمة

٢٤٢ - مع انتقالنا من نموذج التنمية التي تركز على الأهداف الإنمائية للألفية نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث تظل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر هي الأهداف الرئيسية، ستؤدي الأعمال التجارية دورا حاسما في تسخير الموارد اللازمة والتعاون مع البلدان في التصدي للعوائق التي تعترض طريق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. وتكتسي الأسواق المفتوحة والمشاريع الخاصة أهمية حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة. ولا يضاهاي أي نشاط إنساني آخر المؤسسة الخاصة في قدرتها على تجميع الناس وتهيئة فرص العمل وحفز النمو الاقتصادي. ويمكن، في الإطار الصحيح، أن تكون الأعمال التجارية والثروات التي تولدها بمثابة شريك لا غنى عنه في التنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية.

٢٤٣ - ولقد أنشئ المنتدى السياسي الرفيع المستوى ليكون بمثابة الآلية السياسية للجمعية العامة لتابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويُسلّم قطاع الأعمال التجارية بأهمية الدور الذي يضطلع به المنتدى السياسي الرفيع المستوى في متابعة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ورصدها واستعراضها وتنفيذها. وشارك قطاع الأعمال التجارية على مدار السنوات العشرين الماضية في أعمال لجنة التنمية المستدامة، بوصفها هيكل لا غنى عنه للحوار والشراكة. أما ونحن ننتقل نحو إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥، سيعتمد النهوض بالتنمية

والاستدامة على زيادة انخراط قطاع الأعمال التجارية في وضع الخطة والحوار بشأن السياسات وتنفيذها.

٢٤٤ - ويقوم بيان جدوى التنمية على أساس أن القيم التجارية والاجتماعية مترابطة بشكل لا ينفصم، وأن الجهود المبذولة في قطاع الأعمال التجارية من أجل تحسين نوعية الحياة وتعزيز المجتمعات المحلية تعود بفوائد طويلة الأجل. وتدرك الشركات بشكل متزايد أن مستقبل قدرتها التنافسية رهن جزئيا بقدرتها على تلبية احتياجات الاقتصادات المحلية والجهات المعنية الرئيسية، وأن نُهج الاستثمار التي تعود بالفائدة على المستهلكين ذوي الدخل المنخفض والعاملين والمنتجين والموردين تشكل وسيلة فعالة في توليد النمو المستدام. وبينما نجد أنفسنا في خضم فرصة فريدة لإقامة عالم بوسع القضاء على الفقر على نحو مستدام ومنصف، يرى قطاع الأعمال التجارية أن المطلوب هو قفزة إلى الأمام في الفرص المتاحة في المجال الاقتصادي وتحول اقتصادي جذري بغرض إنهاء الفقر المدقع وتحسين سبل كسب العيش.

٢٤٥ - وييدي قطاع الأعمال التجارية حماسا للاضطلاع بدور في توسيع القدرات الإنتاجية والانخراط في التحول الهيكلي في جميع أنحاء العالم، من أجل إنشاء التكنولوجيات المستدامة ونشرها وإرساء مفاهيم القضاء على الفقر ونشر الازدهار. وتُعد هذه المجالات من بين مجالات عديدة تتداخل فيها مصالح أوساط الأعمال التجارية، سواء الشركات المتعددة الجنسيات منها أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع مصالح الحكومات ومع مبادئ الأمم المتحدة.

٢٤٦ - ويعتبر مصطلح القطاع "الخاص" مصطلحا فضفاضاً يشمل طائفة من الجهات الفاعلة المتنوعة. ويشمل هذا المصطلح المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والمشاريع المحلية والعالمية، والمؤسسات المالية الخاصة، فضلا عن رابطات الأعمال التجارية، بما في ذلك الرابطات النسائية للأعمال التجارية<sup>(٢٣)</sup>. والأعمال التجارية متنوعة جدا وتتألف من مؤسسات (رسمية وغير رسمية) من جميع القطاعات والأحجام والجنسيات. ووظيفتها الأساسية في المجتمع هي توفير السلع والخدمات التي تضطلع بدور مركزي في التصدي لهذه التحديات الإنمائية.

(٢٣) بيان التأييد المشترك الصادر عن ممثلي القطاعين العام والخاص في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة.

## باء - معلومات أساسية

٢٤٧ - يُقرّ قطاع الأعمال التجارية بالدور الفريد الذي تقوم به الأمم المتحدة باعتبارها ملتقى للحكومات وغيرها من الجهات المعنية، ويحترم على النحو الواجب الطابع الحكومي الدولي لأعمال الجمعية العامة، ويقدر توفير نقاط دخول للجهات الفاعلة غير الحكومية من أجل المشاركة في المناقشات.

٢٤٨ - وللجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، التي هي المنظمة السلف للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، تاريخ طويل في تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من الجهات غير الحكومية بصورة مبتكرة، بمن فيهم أصحاب الأعمال التجارية والصناعية. وترد في الفقرة ٨٩ من تقرير الأمين العام عن الدروس المستخلصة من لجنة التنمية المستدامة دعوة تحديدا إلى "إشراك القطاع الخاص على نحو أكثر فعالية".

٢٤٩ - ويودُّ قطاع الأعمال التجارية الاستفادة من خبرة لجنة التنمية المستدامة، فضلا عن الخبرات المفيدة مع الترتيبات الاستشارية الأخرى للأعمال التجارية في المحافل الحكومية الدولية الهامة. ولقد شارك قطاع الأعمال التجارية من خلال مختلف الترتيبات الاستشارية لعمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك تمويل التنمية، ولجنة الأمن الغذائي، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، ومنتدى إدارة الإنترنت، وهي تقدم جميعها نماذج يمكن لقطاع الأعمال التجارية الاسترشاد بها في التفاعل مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٢٥٠ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أطلق ممثلو قطاع الأعمال التجارية ائتلاف الأعمال التجارية العالمي المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بهدف تنسيق موقف الأعمال التجارية في إطار العمليات الحكومية الدولية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل دعم وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والائتلاف منبرٌ مُنظَّم ذاتيا يتألف من منظمات دولية ويضم أكثر من ٢٠ مليون مؤسسة تجارية في شبكات اتصالاته المترابطة، من شركات متعددة الجنسيات إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، من جميع المناطق الجغرافية، وهو يهدف إلى تقديم مساهمات فعالية ومجدية وطويلة الأجل إلى الخطة الإنمائية الدولية الجديدة. وتتشارك المنظمات الائتلاف في الترويج لما يلي: نظام الاقتصاد السوقى؛ السياسات الاقتصادية السليمة التي تشجع على مباشرة الأعمال الحرة؛ النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل؛ نظام دولي مفتوح للتجارة والاستثمار؛ المشاركة العملية للمؤسسات التجارية في النهوض بالتنمية المستدامة والاستثمار من أجل التنمية.

٢٥١ - واضطلعت أوساط الأعمال التجارية أيضا بدور نشط جدا في جميع دورات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، من تقديم مقترحات تتناول النصوص، إلى تنظيم أحداث جانبية مختلفة، وإعداد ورقات مواقف تعرض منظورات الأعمال التجارية بشأن العناصر ذات الصلة إلى أكبر حد بالأعمال التجارية وتوفر مزيدا من الإرشادات بشأن الخطوات المقبلة.

٢٥٢ - وفي المفاوضات الحكومية الدولية الجارية حاليا بشأن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تكثفت المناقشات بشأن دور الأعمال التجارية وأثلج صدر أصحاب الأعمال التجارية أمام عدد الدول الأعضاء التي ذكرت على وجه التحديد أهمية التفاعل مع الأعمال التجارية على الصعيد العالمي والوطني والمحلي من أجل ضمان نجاح خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. وتشمل الأولويات الثلاث للأعمال التجارية ما يلي: (١) تحويل الاقتصادات إلى وظائف وتحقيق النمو الشامل وضمان الاحترام التام للبيئة؛ (٢) بناء مؤسسات مستقرة وفاعلة ومفتوحة وخاضعة للمساءلة لما فيه مصلحة الجميع؛ (٣) تأسيس شراكة عالمية جديدة.

٢٥٣ - ويتطلب تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تعبئة موارد كبيرة من القطاع العام وقطاع الأعمال التجارية. ويتطلب رصد واستعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن يقدم قطاع الأعمال التجارية إسهامات من أجل تكوين صورة كاملة عن التنفيذ في سبيل تحقيق الأهداف والغايات.

#### جيم - التنفيذ والاستعراض

٢٥٤ - تبين المشاركة القائمة بالفعل في الخطوط الأمامية لعدد كبير جدا من الشركات ورابطات الأعمال التجارية، ولا سيما تلك العاملة في إطار ائتلاف الأعمال التجارية العالمي المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أن القطاع الخاص يكثف جهوده من أجل المشاركة في التحولات اللازمة من أجل التصدي لهذه التحديات، والقضاء على الفقر، وتعزيز الاستدامة، والنهوض بالازدهار وكفالة انتشاره على نطاق واسع. ويتطلع قطاع الأعمال التجارية إلى المشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بوصفه شريكا فعالا ملتزما بتحقيق الاستدامة من خلال تبادل المعارف، وتوفير الخبرات في مجال وضع السياسات العامة وتنفيذها، وكذلك في مجال الشراكة.

٢٥٥ - والمبادئ التالية بالغة الأهمية لتحقيق مشاركة المؤسسات التجارية بنجاح وموضوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى:

(أ) التمثيل العادل - إتاحة فرص متكافئة للمؤسسات التجارية للمشاركة أسوة بالجهات الأخرى المعنية من غير الدول؛

(ب) إشراك المجموعة الكاملة من قطاع الأعمال التجارية مما يعكس الآثار الاقتصادية والتجارية الكاملة، في جميع القطاعات، وإشراك الشركات بجميع أحجامها ومن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

(ج) الاختيار الذاتي - على المؤسسات التجارية المشاركة العمل بشكل مستقل، وتنظيم التفاعل بينها؛

(د) مجموعة كاملة من الخيرات - تشجيع مشاركة المؤسسات التجارية في استيعاب الاسهامات المتأتية من الأعمال التجارية واستخدامها في رسم السياسات العامة وفي المجال التقني والاستعانة بالخبراء وإجراءات التنفيذ على المستوى المناسب والخيرات الملائمة؛

(هـ) دورة كاملة لمسار السياسة العامة عن طريق الحوار - على مشاركة المؤسسات التجارية أن تكفل الإبلاغ عن تطور السياسات العامة وتنفيذها بجميع مراحلها، بما في ذلك وضع جدول الأعمال وصياغة السياسات العامة؛

(و) الحوكمة - على مشاركة المؤسسات التجارية أن تعكس الحوكمة الرشيدة في اتخاذ القرارات، بما في ذلك توخي الشفافية وتحقيق توافق للآراء قدر الإمكان، أو مجموعة من الآراء التي تنم عن المسؤولية في مجال الأعمال التجارية عند وجود أكثر من وجهة نظر واحدة.

٢٥٦ - ويتعين على الشراكة العالمية الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة التي يجب أن نبنها معا ألا تشمل الشركات الكبيرة في البلدان المتقدمة النمو وتُفعل دورها فحسب، إنما أيضا المؤسسات بجميع الأحجام والقطاعات في جميع القارات. ويمثل هذا التنوع الواسع النطاق للمؤسسات التجارية مجعدا للموارد غير المستغلة، ليس فقط في التكنولوجيا والاستثمار، إنما أيضا في النهج والمهارات الناجحة. ومن بالغ الأهمية تشجيع بناء توافق للآراء عبر الحوار بين الجهات المعنية، ولا سيما بين الحكومات وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني، لإيجاد حلول فعالة ووضعها موضع التنفيذ بالفعل. وهي تولد شعورا مشتركا بالمساءلة والمسؤولية. وهذه الاستشارات التي تجريها الجهات المعنية المتعددة مع المؤسسات التجارية بشأن وضع

خطط وطنية وقطاعية هي شرطٌ أساسي لتوسيع نطاق تولي زمام عملية التنمية على الصعيد الوطني وضمان النمو الشامل للجميع، وزيادة الفرص الاقتصادية لجميع فئات السكان.

## دال - الاستنتاج

٢٥٧ - الأعمال التجارية شديدة التنوع من حيث القطاعات والحجم والجغرافيا. وبالنظر إلى مجموعة القضايا التي ستُعرض على المنتدى السياسي الرفيع المستوى، سيكون من الضروري كفاءة التمثيل الملائم لقطاع الأعمال التجارية من أجل تأمين التزام جميع الأوساط التجارية على نطاق واسع وبقوة. وفي المقابل، تمثل التجربة المشتركة للأعمال التجارية، بسبب تنوع هذه الأعمال، معينا هائلا من المعارف والأمثلة العملية التي يمكن للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يستمد منه حلولاً قابلة للتنفيذ للغالبية العظمى من التحديات المقبلة. وتشكل قوة قطاع الأعمال التجارية مؤشرا على مستوى التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتتيح مشاركة حاسمة في تحديد السبل الكفيلة بتعزيز تكاملها.

٢٥٨ - وبالنظر إلى حجم القضايا العالمية اليوم وطابعها المعقد، يتعذر على منظمة واحدة أو قطاع واحد أو حتى حكومة واحدة إحداث تغيير مادي على نحو انفرادي. وبدلا من ذلك، علينا طرح شراكات تؤمن الصلة بين أركان ما يسميه البعض "بالمثلث الذهبي" المؤلف من المؤسسات التجارية والحكومة والمجتمع المدني، وتحفيز إقامتها. وتستمدُّ المؤسسات التجارية قوتها، بصفتها الجهة التي تبتكر والتي تؤمن السلع وتقدم الخدمات وتستخدم، من قوة المجتمعات المحلية التي تعمل فيها وتقدم لها الخدمات. وتضطلع المؤسسات التجارية، بوصفها مُحفزاً للنمو الاقتصادي والعمالة، بدور أساسي في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، باعتبار ذلك مساهمة رئيسية في الإيرادات الحكومية ومُحركاً للابتكار وبناء القدرات وتطوير التكنولوجيا.

٢٥٩ - وستعزز المشاركة الفعالة لقطاع الأعمال التجارية النجاح في تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر.

## سادسا - الأوساط العلمية والتكنولوجية

### ألف - مقدمة

٢٦٠ - تُحدِّد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ نموذجا عالميا جديدا للتنمية.

٢٦١ - وتؤيد الأوساط العلمية والتكنولوجية (المجموعة الرئيسية)<sup>(٢٤)</sup> بشدة رؤية لعام ٢٠٣٠ محورها الناس والأرض، مع الاعتراف بأن التنمية البشرية والرفاه والإنصاف والإشراف على البيئة أمور مترابطة لا يمكن الفصل بينها.

٢٦٢ - وفي العقد الماضي، أثمرت العلوم معارف جديدة بشأن مدى تأثير المجتمعات البشرية على الأرض والسرعة التي يتم بها ذلك. وإن فهم هذه المسألة بشكل أفضل يبين أن هناك مسؤولية جديدة تقع على عاتق جميع البلدان حيال مستقبل ما لدينا من موارد عالمية مشتركة. وعلى الدول أن تعترف بهذه المعارف العلمية الجديدة وأن تعتمد نهجا وقائيا حيال تغير نظام الأرض. وهذا النهج أساسي للحد من خطر التعرض لأحداث غير متوقعة تزعزع الاستقرار وينتج عنها عواقب على المستوى الإقليمي أو العالمي.

٢٦٣ - وتتيح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تتألف من رؤية مشتركة نحو عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المقترحة البالغ عددها ١٧ هدفا فرصة فريدة لوضع خطة عالمية للتنمية المستدامة تكون طموحة ومتكاملة ومن شأنها أن تحدث تغييرا بالاستناد إلى قاعدة من الأدلة العلمية القوية. وتعمل الأوساط العلمية في جميع أنحاء العالم على تعبئة الجهود لدعم تحديد هذه الخطة وتنفيذها ورصدها من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.

٢٦٤ - وسيكون للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الدور الأساسي في تولي زمام القيادة السياسية وتوجيه العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، مما يؤثر في العمل الذي يجري على جميع النطاقات الجغرافية الأخرى. وتتضمن مهامه الأخرى ما يلي: (أ) متابعة واستعراض التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ (ب) تعزيز التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛ (ج) التصدي للتحديات الجديدة والمستجدة التي تواجهها التنمية المستدامة؛ (د) تعزيز الصلة بين العلم والسياسات العامة. ويُتوقع من المنتدى توجيه واستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تنوي الدول الأعضاء اعتمادها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

(٢٤) أعدَّ المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية هذه الوثيقة، مع الأخذ في الاعتبار أيضا الوثيقة المعنونة "الرسائل الرئيسية التي اقترحتها الأوساط العلمية والتكنولوجية للوثيقة الختامية لما بعد عام ٢٠١٥" التي أصدرها المجلس الدولي للعلوم، والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، ومبادرة أرض المستقبل في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥ والمتاحة على الموقع الشبكي التالي: <http://www.icsu.org/news-centre/news/top-19-news/science-and-the-sdgs-icsu-leads-a-delegation-to-attend-meetings-in-new-york-this-week>

٢٦٥ - وللعلم والتكنولوجيا دور حاسم في ضمان التنمية المستدامة. وتوفر المعارف العلمية الأساس لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة بشأن التنمية المستدامة على جميع المستويات. فالعلم يوفر المعلومات اللازمة لوضع الأهداف والمؤشرات القائمة على الأدلة على الصعد العالمي والإقليمي والمحلي، وهو أساسي لتقييم التقدم المحرز واختبار الحلول وتحديد المخاطر الناشئة والفرص المتاحة.

## الإطار ٢

### العلم في سبيل دعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى

لقد وضعت وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه" الصادرة عن مؤتمر ريو+٢٠ تصورا لدور العلم في دعم أهداف التنمية المستدامة، على أن يكون جزءا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى. ومنذ ذلك الحين، تشارك الأوساط العلمية مشاركة تامة وتعمل بجمّة على بناء الهياكل الأساسية اللازمة لدعم الخطة، بالاستناد إلى عقود من التنسيق للبحوث الدولية. وفي عام ٢٠١٢، اتخذت على وجه الخصوص مبادرتان أساسيتان جديدتان على الصعيد الدولي - مبادرة أرض المستقبل وشبكة حلول التنمية المستدامة - بهدف حشد الدعم من الأوساط العلمية لأهداف التنمية المستدامة. وهذا الأمر، بالإضافة إلى مشاركة المنظمات الأخرى القائمة، يوفر إطارا دوليا جديدا لدعم السياسات العامة والمشاركة فيها. وفي هذا الإطار:

- يوفر المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية التنسيق الدولي ويمثلان العلم كجزء من المجموعة الرئيسية للأوساط العلمية والتكنولوجية.
- توفر مبادرة أرض المستقبل التنسيق الدولي للبحوث المتعددة التخصصات التي تدعم خطة أهداف التنمية المستدامة.
- تتولى شبكة حلول التنمية المستدامة تجميع الحلول العلمية ذات الصلة بخطة أهداف التنمية المستدامة وتكفل تنفيذها.
- يسدي المجلس الاستشاري العلمي المشورة للأمين العام.

وإن المنظمات والشبكات العلمية الدولية المذكورة أعلاه في وضع مثالي يؤهلها للعمل معا على دعم التفاعل الجديد بين العلوم والسياسات والممارسات اللازم لخطة ما بعد عام ٢٠١٥. وعلى وجه التحديد، فإن هذا الائتلاف القائم بين المجلس الدولي

للعلوم، والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، ومبادرة أرض المستقبل، وسائر الشركاء المحتملين، مثل شبكة حلول التنمية المستدامة والمجلس الاستشاري العلمي:

- يجب الاعتراف به باعتباره الوكالة التي يجب المشاركة معها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتنسيق إسهامات الأوساط العلمية من أجل ضمان التوصل إلى منظور مستنير وموضوعي بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
  - يمكن أن يوفر صلة فعالة بين تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والأوساط العلمية وأوساط الباحثين من مختلف أنحاء العالم وأن ينسق الإسهامات التي تقدمها هذه الأوساط، وأن يحفز الاحتياجات البحثية من أجل التنمية المستدامة.
- وعلاوة على ذلك، ينبغي الاعتراف ببرنامج البحوث الدولية، مبادرة أرض المستقبل، بالتعاون مع شبكات واسعة من الشركاء، كمنبر لتنسيق البحوث الدولية المتعددة التخصصات من خلال الاشتراك في التصميم والإنتاج مع جميع الجهات المعنية، دعماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

باء - تعزيز النهج المتكاملة في رسم السياسات العامة وتنفيذها ورصدها واستعراضها

٢٦٦ - يطرح إطار أهداف التنمية المستدامة عدداً من التحديات النظرية وكذلك التحديات على مستوى التنفيذ التي تتطلب تعزيز التعاون بين الأوساط المعنية بوضع السياسات/الممارسات والأوساط العلمية وغيرها من الجهات المعنية. وفي العقود الأخيرة، قدمت البحوث التي أجريت في مجال التغيرات البيئية والاستدامة على الصعيد العالمي إسهامات بالغة الأهمية في فهمنا لأوجه الترابط والتكافل بين النظم الطبيعية والاجتماعية التي يمكن أن تدعم وضع سياسات متكاملة ورصدها واستعراضها على مستويات مختلفة.

٢٦٧ - وحيثما أمكن، يجب أن يتبع التنفيذ نهجاً متكاملًا لكفالة أن تتوخى أهداف التنمية المستدامة في الوقت نفسه تحقيق رفاه الإنسان والاستدامة البيئية الطويلة الأجل. وأكثر ما يخشى حدوثه ألا يتناول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عمليات المفاضلة التي يمكن أن تحدث بين الأهداف، على سبيل المثال بشأن تغير المناخ والنمو الاقتصادي والطاقة.

٢٦٨ - وفي الواقع، أظهرت إحدى النتائج الرئيسية لاستعراض أجراه مؤخرا المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية للغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة أنه لا تزال هناك تحديات ماثلة في كفالة نهج متكامل من هذا القبيل وتجنب التوقع في تنفيذ الأهداف.

٢٦٩ - وللتصدي لهذه التحديات، من بالغ الأهمية ضمان ما يلي:

- (أ) وضع غايات ومؤشرات مترابطة مشتركة بين مختلف الأهداف؛
- (ب) وضع إطار متكامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما على الصعيد الوطني، يتناول صراحة العلاقة بين مسائل التنمية المستدامة الرئيسية، مثل العلاقة بين الغذاء والمياه والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والطاقة؛
- (ج) وضع إطار دقيق قائم على المشاركة لرصد إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقييمه؛
- (د) إجراء عمليات تقييم دورية شاملة للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة تستند إلى عمليات تقييم محددة الهدف تتعلق بقضايا معينة عند إثارها؛
- (هـ) وضع مقاييس بديلة للتقدم، بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات رئيسية متكاملة؛
- (و) تجديد الشراكة العالمية التي تعزز الحوار والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة؛
- (ز) الاعتراف بأن العلم، بالإضافة إلى التكنولوجيا، وسيلة هامة من وسائل التنفيذ، ييسره في البلدان النامية الدعم الهادف للجهود الملائمة في مجال التعليم العالي؛
- (ح) إحداث ثورة في البيانات.

٢٧٠ - يُسلط الضوء على هذه المسائل أيضا في التقرير التجميعي للأمين العام.

٢٧١ - إضافة إلى هذه الدعوة التي أطلقتها الأوساط العلمية والتكنولوجية من أجل وضع إطار متكامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتناول المسائل الشاملة، نحث الحكومات والجهات المعنية الأخرى على كفالة ربط خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث، وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فضلا عن الاتفاق الدولي الجديد بشأن تغير المناخ الجاري التفاوض بشأنه في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن منظور علمي، فإن التنمية المستدامة، ومكافحة تغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والحد من أخطار الكوارث هي أمور

مترابطة في جوهرها. ومع الاعتراف بأن خطط العمل الثلاث تبقى منفصلة بوصفها ثلاث عمليات حكومية دولية متميزة، يسلط الأمين العام الضوء في تقريره التجميعي على التفاعل بين أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ والحد من أخطار الكوارث. ويلاحظ أن تغير المناخ يفاقم الأخطار البيئية على التنمية. وفي هذا الصدد، يرحب المجتمع العلمي بدعم الأمين العام لمزيد من الاعتراف بأن خطط العمل الثلاث تعتمد على بعضها البعض لتحقيق النجاح.

#### جيم - دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٢٧٢ - إن تعزيز الشراكة بين صانعي السياسات والممارسين والعلماء وسائر قطاعات المجتمع المدني، بوصفها جزءاً من وسائل التنفيذ وتأمين الظروف المناسبة لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يشكل مسألة أساسية للمشاركة في تحديد المسائل الحاسمة التي يتعين التصدي لها؛ والمشاركة في إنتاج المعارف التي تدعم بفعالية عملية اتخاذ القرارات على مختلف المستويات؛ والمشاركة في التوصل إلى حلول مثبتة بأدلة علمية.

٢٧٣ - وتبرز حاجة ماسة إلى تعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا بقدر كبير وعلى حد سواء لأغراض التنمية المستدامة. وإننا نحث البلدان النامية منها والمتقدمة النمو على زيادة الأنشطة العلمية والتكنولوجية الوطنية والقدرات المحددة الهدف بشأن التنمية المستدامة، ونشجع قيام تعاون أقوى بين الأوساط العلمية والأوساط المعنية بالسياسات العامة. وينبغي للحكومات أيضاً أن تعزز دعمها للتعاون الدولي في إجراء البحوث العلمية الهامة، وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية، وتبادل المعارف والابتكار.

٢٧٤ - ويذكر الأمين العام في تقريره التجميعي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بعض المجالات الرئيسية التي يمكن من خلالها تعزيز دور العلم فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، والتي تسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد. وهي تشمل:

(أ) زيادة الإنفاق العام على البحث والتطوير، مع تجنب الدعم المالي للابتكارات التي تعزز المنتجات وعمليات الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة؛

(ب) تحسين مستوى مشاركة المرأة والفتاة في مجالات العلم والتكنولوجيا (بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات) والهندسة والرياضيات؛

(ج) تعزيز الدعم للبلدان النامية، وأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، للسماح لها بالاستفادة من زيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيات من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

(د) تطوير الشراكات في مجال التكنولوجيا على أساس المبادرات التي يتعدد فيها أصحاب المصلحة والمدفوعة بالسعي إلى إيجاد حلول؛ وضمان الحصول على فوائد المعارف والتكنولوجيا للجميع، بما في ذلك أشد البلدان فقرا؛ وهيئة الحوافز السليمة للممارسات المستدامة، والابتكارات التكنولوجية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٧٥ - وعلاوة على ذلك، يقترح الأمين العام إنشاء "منبر عالمي يستفيد من المبادرات القائمة ويكملها، وتشارك فيه جميع الأطراف المعنية" فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا، وذلك من أجل القيام بما يلي:

(أ) تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي؛

(ب) التصدي لمظاهر التجزؤ وتيسير أوجه التآزر؛

(ج) تسهيل نقل المعارف وتبادل المعلومات.

٢٧٦ - وسيكون التحالف القائم بين المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية ومبادرة أرض المستقبل بالشراكة مع منظمات - مثل شبكة حلول التنمية المستدامة - وشبكات أخرى، في وضع يؤهله للتعاون في إنشاء هذا المنبر تماما.

٢٧٧ - وفيما يلي، حددنا بمزيد من التفصيل كيف يمكن لهذا التحالف ويتوجب عليه أن يشكل عاملا رئيسيا يسهم في استخدام العلم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها:

(أ) تنسيق البحوث: تشكل مبادرة أرض المستقبل منبرا دوليا لتنسيق البحوث من أجل تحقيق الاستدامة العالمية. وعلى الحكومات أن تزيد أنشطتها في إطار دعم مبادرة أرض المستقبل من أجل توليد المعارف والبيانات ذات الصلة بنظام الأرض ووضعها في المستقبل والتحولات المجتمعية اللازمة لتحقيق الاستدامة، ورصد هذه البيانات والمعارف وتوليفها على نحو أفضل. ويوصى أيضا بأن تشجع الدول تطوير الشبكات الوطنية لمبادرة أرض المستقبل وأن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها البلدان النامية للمشاركة في هذه المبادرة؛

(ب) المؤشرات: يجب أن تشكل العلوم جزءا من عملية الجهات المعنية المتعددة في تحديد المؤشرات وتقييم جدواها وتطوير إمكانيات التكامل. ويمكن للتحالف أن يوفر البحث والتوليف الأساسيين لدعم تطوير المؤشرات ورصدها. ويمكن للمؤشرات أن تكمل الرصد على الصعيد الوطني بتنسيق وتقديم البيانات المتعلقة برصد الموارد المشتركة على الصعيد العالمي، من قبيل ما يتعلق بالحيط الحيوي للأرض، وأكثر تحديدا المحيطات، واستخدام الأراضي، والغطاء الجليدي، والغلاف الجوي على سبيل المثال؛

(ج) والعلم، على غرار التكنولوجيا، وسيلة هامة من وسائل التنفيذ من أجل دعم النهج القائم على الأدلة بغية تحقيق التنمية المستدامة. ولقد جرى التسليم بهذا الأمر بشدة في إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ الذي أقرته الحكومات في سينداي، اليابان، في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، وينبغي أن يكون له انعكاس مماثل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

#### دال - الرصد والاستعراض بالاستناد إلى العلم

٢٧٨ - سيكون الرصد والاستعراض بشكل فعال أساسيين لنجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتكتسب القدرة على الإبلاغ عن التقدم المحرز أهمية أساسية لحشد المبادرات وتعزيز المساءلة وتبادل ممارسات التعلم وإتاحة الفرص لتغيير مسار الأمور. ويتطلب هذا الأمر سدّ الثغرات في المعلومات والبيانات، فضلا عن وضع مقاييس جديدة لتحقيق فهم أكثر تكاملا للتنمية المستدامة. ويتعين على البلدان أن تجمع المعلومات على نحو منهجي بشأن ما إذا كانت الأهداف تتحقق وأن تقدم تقارير عن التقدم المحرز.

٢٧٩ - وتبرز الحاجة إلى تعزيز مراقبة الأرض وتعزيز القدرات في مجال رصد الإحصاءات المتعلقة بالأرض من أجل سد الثغرات الحرجة والمستمرة. ومن منظور مؤسسي، يتعين التأكد من إدراج آليات الرصد والاستعراض والإبلاغ في عمليات صنع السياسات على جميع المستويات ومن استخدام المعلومات بفعالية في تحسين القرارات.

٢٨٠ - وتشمل المجموعة الموسعة من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها طائفة من المواضيع قد لا تتوفر لها بعد حاليا بيانات مفصلة وموثوقة وقد يتعذر من الناحية التقنية - أو يكون مكلفا جدا - تنفيذ الأساليب التقليدية المتبعة بشأنها لجمع البيانات ودمجها. ومع أن دور الوكالات المعنية بالإحصاءات والاستشعار عن بعد سيظل بالغ الأهمية، فالبيانات ترد في أشكال أكثر تنوعا ومن موارد أكثر تنوعا. ولقد دفع الاهتمام الذي حظيت به "ثورة البيانات" مؤخرا إلى استلهاهم تفكير جديد بشأن الفرص التي تتيحها تكنولوجيات البيانات والمعلومات الجديدة وكذلك بشأن التحديات الجديدة أو الأشد صعوبة التي يمكن أن تنجم عنها (United Nations IEAG 2014). وتبرز الحاجة أيضا إلى إنشاء منابر مشتركة على شبكة الإنترنت تعنى بالإبلاغ وتكون قادرة على تلقي وتقديم خدمات مراقبة جودة البيانات الواردة من مصادر مختلفة، وتشكل منابر تقييم وإبلاغ لجماهير عديدة من مستخدمي الإنترنت.

٢٨١ - ولا تقتضي زيادة التركيز على مجموعة أوسع من الأهداف الكمية - وفي بعض الحالات تكون محددة زمنيا - الإبلاغ عن الحالة والاتجاهات فحسب، إنما تستدعي أيضا إحراز تقدم فيما يتعلق بالأهداف. ويتجاوز هذا الأمر تقديم التقارير الإحصائية عن الوقائع والأدلة ويتطلب اتباع نهج يتوخى مزيدا من التحليل. ويمكن للتقارير على الصعيدين العالمي ودون العالمي - بما في ذلك التقرير عن التنمية المستدامة العالمية الذي سيُعدّ برعاية المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة - أن تستفيد من أوجه التقدم التي تحققت في التقارير والتوقعات في إطار التقييم المتكامل. وتجمع هذه التقارير والتوقعات عادة بين الإبلاغ عن الحالة وتحليل المحركات الداعية إلى اتباع سياسة التغيير وإيجاد مسارات انتقالية بديلة تُقارن بين التوجهات الحالية والأهداف والغايات المتفق عليها للمستقبل.

٢٨٢ - وتقوم عملية الاستعراض على الرصد لا بل تتجاوزه وهي تسعى إلى تحديد أسباب النجاح أو الفشل ووضع توصيات بشأن التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف على نحو أفضل في المستقبل. ويتبين من البحوث أن الامتثال للقواعد وتنفيذها يتوقف على الإرادة السياسية لصانعي القرارات و/أو على قدرات الجهات الفاعلة والمؤسسات المحلية (Chayes and Chayes 1990). وبالتالي، يستلزم إجراء استعراض طوعي وجيه وفعال أن تتوفر فيه الحوافز وبناء القدرات على حد سواء. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تشجع عملية الاستعراض البلدان على الوفاء بالتزاماتها بتعزيز الشفافية، وتطبيق ضغط الأقران، وإشراك المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى في مساءلة الحكومات.

٢٨٣ - ومنلما اقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ستحدّد الدول الأعضاء أهدافها الوطنية المتعلقة بتطبيق النظام العالمي للألفية على الصعيد الوطني. وبما أن الحكومات الوطنية مسؤولة في المقام الأول أمام مواطنيها، ينبغي حث الحكومات على صياغة هذه الأهداف وتقديم التقارير عن تنفيذها بمشاركة المجتمع المدني وغير ذلك من الجهات المعنية على أوسع نطاق ممكن من أجل تعزيز امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي. ولتجنب الانتقائية أو سير العمل على النحو المعتاد، يمكن إجراء جولة أولى من الاستعراضات لتقييم مدى مواءمة الأهداف العالمية والوطنية وكذلك - على النحو المطلوب في قرار المنتدى السياسي الرفيع المستوى - الالتزامات المتعلقة بوسائل التنفيذ.

٢٨٤ - وتقف الأوساط العلمية على أهبة الاستعداد للعمل مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والدول الأعضاء على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

## سابعاً - الأشخاص ذوو الإعاقة<sup>(٢٥)</sup>

(٢٥) توقيع: مؤسسة بنغلاديش لإتاحة الفرص؛ ومنظمة العمل بشأن الإعاقة غير الحكومية في جيبوتي؛ والمنظمة الدولية للعمل بشأن الإعاقة والتنمية (ADD International)؛ والمنظمة الأفغانية للناجين من الألغام الأرضية؛ والمنتدى الأفريقي للأشخاص من ذوي الإعاقات؛ والشبكة الأفريقية لمتلازمة داون؛ والاتحاد الأفريقي للصم المكفوفين؛ والاتحاد الأفريقي للمكفوفين؛ وشبكة الشباب الأفريقيين ذوي الإعاقات؛ ورابطة جميع معاقى سانكهر، باكستان؛ والمنتدى العربي للنساء ذوات الإعاقات؛ والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقات؛ والمكتب الإقليمي العربي للمنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقات؛ ورابطة الأشخاص ذوي الإعاقات في نيودلهي الهند؛ وتحالف أطلس؛ والاتحاد الأسترالي للمنظمات المعنية بالإعاقة؛ ومركز العيش المستقل في بانديونغ؛ والحملة الكمبودية لحظر الألغام الأرضية والقنابل العنقودية؛ والإرسالية المسيحية للمكفوفين؛ ومؤسسة مركز التوعية والتعلم وتوفير سبل العيش للمكفوفين؛ ومنظمة التأهيل المجتمعي في تزانبا؛ والمركز الثقافي للصم في منغوليا، ومنظمة دانيشكاداه (DANISHKADAH)؛ والمنظمة الدانماركية للمعوقين (Danske Handicaporganisationer)؛ والمنظمة الأيرلندية لتقديم الخدمات إلى الصم وضعاف السمع (DeafHear.ie)؛ ومؤسسة صندوق مناصرة حقوق ذوي الإعاقات؛ والمنظمة المعنية بالإعاقة في ويلز وأفريقيا؛ ومنظمة التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة؛ وتحالف حقوق ذوي الإعاقات في الهند؛ ومؤسسة صندوق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات؛ والمنظمة الدولية لتعزيز حقوق ذوي الإعاقات؛ والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للمنظمة الدولية لتعزيز حقوق ذوي الإعاقات؛ والمكتب الإقليمي لأوروبا التابع للمنظمة الدولية لتعزيز حقوق ذوي الإعاقات؛ والمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين في أوروبا؛ والمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين - الإقليم العربي؛ ومنظمة النساء المعوقات في أفريقيا؛ والرابطة المدنية المعنية بالإعاقة والعدالة الشاملة للجميع، المكسيك؛ والمنظمة الدولية لمناصرة مرضى متلازمة داون؛ والجمعية المعنية بمتلازمة داون في كينيا؛ واتحاد شرق أفريقيا للمعوقين؛ والشبكة المسكونية لمناصري مسائل الإعاقة؛ ومنظمة إيكثا (Ektha)؛ ومنظمة تنوير وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقات في أفريقيا؛ والمنظمة الدولية لكفالة حقوق متكافئة للأشخاص ذوي الإعاقات؛ والمركز الإثيوبي المعني بالإعاقة والتنمية؛ والشبكة الإثيوبية الوطنية للعمل في مجال الإعاقات؛ والمنتدى الأوروبي للإعاقة؛ واتحاد المنظمات المعنية بالإعاقة في ملاوي؛ ومهرجان الفنون والثقافة الأفريقية - الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومنتدى أصدقاء المعاقين في لبنان الشمالي؛ ومؤسسة خطوة خطوة؛ والمبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة (G3ict)؛ ومؤسسة غير كاتين سولو (Gerkatin Solo)؛ والمنظمة الدولية للمعوقين؛ ومنظمة رفاه الإنسان غير الحكومية لتوفير المساعدة؛ ومنظمة الإدماج الدولية؛ والشبكة العالمية للأشخاص ذوي الإعاقات من الشعوب الأصلية؛ ومعهد البلدان الأمريكية المعني بمسائل الإعاقة والتنمية الشاملة للجميع؛ والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية - الائتلاف المناهض للقنابل العنقودية؛ والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة؛ واتحاد المؤسسات الدولية المعنية بمسائل الإعاقة والتنمية؛ والاتحاد الدولي لاستسقاء الرأس والسنسنة المشقوقة؛ والاتحاد الدولي لذوي الإعاقات السمعية؛ والاتحاد الدولي للجمعيات المعنية بمرض الصدفية؛ والجمعية الوطنية المشتركة للأشخاص ذوي الإعاقات في نيجيريا؛ ومؤسسة كينتاليس الدولية؛ ومركز ليونرد شيشاير لبحوث الإعاقة؛ واتحاد ليسوتو الوطني لمنظمات المعوقين؛ ومنظمة النور العالمية، والجمعية الوطنية لحقوق المعاق في لبنان، والاتحاد الوطني الأوغندي للأشخاص ذوي الإعاقات، والاتحاد الوطني الأوغندي للنساء ذوات الإعاقات، وشبكة ولاية أوديشا الهندية لمسائل الإعاقة، ومنتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة، ومنظمة (بامايانانغ أوغنايان آلي سا ماي كابانسانان (بونلاكا) (Pamayanang Ugnayan Alay sa may Kapansanan (Punlaka)، ومنظمة بيرهيمبونان أوهانا أندونيسيا (Perhimpunan OHANA Indonesia)، وغرفة الفلبين للعاملين في حرف التدليك من المعاقين بصريا، ومؤسسة بينيد/تمكين العالم، ومنظمة الحطة الدولية، والجمعية الإندونيسية للأشخاص

## ألف - مقدمة

٢٨٥ - لم تظهر أي إشارة محددة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في إعلان الألفية وغابت مثل هذه الإشارة أيضا عن السياسات والعمليات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، ظلّ السكان ذوو الإعاقة الذين يبلغ عددهم بليون شخص مستبعدين من السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية والإقليمية والعالمية التي تسعى إلى القضاء على الفقر.

٢٨٦ - ويشيع بشكل خاص استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من برامج التنمية وصناديق تمويلها، وكذلك من التعليم والعمل وخدمات الرعاية الصحية، والاتصالات، والمعلومات، والهياكل الأساسية، وبرامج التمكين الاقتصادي، ويشمل ذلك أيضا خدمات الحماية الاجتماعية والنقل. ومن بين هؤلاء تواجه النساء والأطفال من ذوي الإعاقة - وكذلك أفراد الشعوب الأصلية والشباب وكبار السن ذوي الإعاقة - دينامية إضافية خاصة بهم نتيجة لتقاطع نوع الجنس مع الإعاقة.

٢٨٧ - وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي أداة لحقوق الإنسان والتنمية أرسدت القواعد الأساسية لإنشاء المنظمات التي تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعزيز المبادئ والالتزامات المكرسة في الاتفاقية، اضطلع الأشخاص ذوو الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني بدور فاعل وهام في مساعدة العالم على التوجه نحو التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

٢٨٨ - وحظي النطاق الشامل المتعدد الأبعاد للإعاقة باعتراف الدول الأعضاء، وخاصة في إقامة روابط بين حقوق الإنسان والخطط الإنمائية. ومن خلال أنشطة الدعوة المنظمة تنظيما

ذوي الإعاقة، ومركز بوسبادي لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في بالي، وشبكة الوصول إلى الأطفال اليتامى والشباب ذوي الإعاقة في تترانيا، وشبكة أمريكا اللاتينية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم، والهيئة الدولية للتأهيل، وجمعية التأهيل والتعليم والتنمية (الهند)، وسابدا (مجموعة مناصرة النساء والأطفال ذوي الإعاقة)، ومركز شاننا التذكاري لإعادة التأهيل، ومنظمة منقذي البصر، واتحاد جنوب أفريقيا للأشخاص ذوي الإعاقات، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وجمعية سوهي للنساء ذوات الإعاقة في ولاية غرب البنغال بالهند، ومركز سواهيما للمعلومات والموارد بشأن مسائل الإعاقة في ولاية أوديشا بالهند، والجمعية التونسية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والجمعية الوطنية الأوغندية لضعاف السمع، ومنظمة الخدمة التطوعية الخارجية في جيتولي (VSO Jitolee)، وجمعية فيفيا للإعاقة (Vyphia Disability Association)، ومنظمة النساء ذوات الإعاقة في أستراليا، وشبكة النساء ذوات الإعاقة في الهند، والاتحاد العالمي للمكفوفين، والاتحاد العالمي للضعاف، والشبكة العالمية لمستخدمي العلاج النفسي في الحاضر والماضي، ومنظمة عالم من عدم الإقصاء، ومنظمة العالم الذي نريد، واتحاد زامبيا للمنظمات المعنية بالإعاقة.

محكما التي تقوم بها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، يزداد الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم جهات معنية رئيسية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

## باء - الإدماج

٢٨٩ - يمثل دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (المنتدى) في متابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستعراض تنفيذها. ومن هذا المنطلق، من الضروري بمكان أن يتواصل الأشخاص ذوو الإعاقة مع المنتدى. وتمثل ولاية المنتدى في "توفير القيادة السياسية وتقديم التوجيه وإصدار التوصيات في مجال التنمية المستدامة، ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة واستعراضه وتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بصورة كلية شاملة لعدة قطاعات على جميع المستويات ووضع خطة حيوية مركزة عملية المنحى تكفل أخذ التحديات الجديدة والمستجدة في مجال التنمية المستدامة في الاعتبار على النحو الملائم"، الأمر الذي يوفر سبيلا للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

٢٩٠ - وستُعزَّز ولاية المنتدى وتُكَلَّل بالنجاح إذا التزمت الحكومات في جميع أنحاء العالم بخطة تنمية شاملة ومستدامة في الوقت نفسه. ويتسم تمكين الناس في كل مكان وتعزيز التزامهم بالحقوق والمسؤوليات بالأهمية الحرجة نفسها. وسيكون دور المنتدى في هذه العملية هو دعم عمل الحكومات، وتقديم التوصيات، والمساعدة في تحديد الثغرات والتحديات التي تواجه تنفيذ الخطة الجديدة، وكفالة المشاركة التي تشمل الجميع.

٢٩١ - ويجب على المنتدى أن يبني على أسس نقاط القوة وعلى الخبرات الوطنية والإقليمية للعمليات القائمة بالفعل التي تعزز المشاركة الشاملة للجميع. ولا بد من بذل الجهود لتعزيز أوجه الترابط في التنفيذ والمساءلة بين إطار ما بعد عام ٢٠١٥ وغيره من العمليات والآليات والالتزامات العالمية. ومن المهم الاعتراف بأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لن تتحقق إلا من خلال إنجاز الالتزامات القائمة المتفق عليها دوليا في مجال حقوق الإنسان. ولذلك، سيقوم المنتدى بدور هام في تحقيق الاتساق بين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمعايير والالتزامات الحالية المعترف بها دوليا بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونتيجة لذلك، يجب اعتماد جميع الخطط والاستراتيجيات والآليات الإنمائية التي وضعت لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تمشيا مع الاتفاقية.

٢٩٢ - والتركيز على التنمية التي تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يكون صريحا ومدرجا في الخطط الإنمائية الإقليمية والوطنية، وأن يتولى المنتدى رصده. وفي السنوات الأخيرة، اعتمد عدد من البلدان تشريعا يعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في مجال التنمية، ومن الأمثلة على ذلك اعتماد المنطقة الآسيوية لاستراتيجية إنشيوون من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ. وتقدم هذه الاستراتيجية مجموعة شاملة من عشرة أهداف تشمل معظم قطاعات التنمية، وتجمع ما بين خدمات الدعم وإزالة الحواجز بالإضافة إلى مجموعة متفق عليها من الأهداف والمؤشرات. وبدأ عدد من بلدان المنطقة باتخاذ خطوات لتنفيذ هذه الاستراتيجية عن طريق وضع كل بلد منها لخطط التنفيذ الخاصة به. وينبغي ألا تقوّض أي استراتيجيات إنمائية جديدة بشأن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الالتزامات القائمة بالفعل تجاه التنمية الشاملة للجميع، بل ينبغي أن تقوم بدورها في تكميلها وتعزيزها.

٢٩٣ - ويجب أن تقوم خطط التنمية الحالية والمقبلة بمعالجة تطوير خدمات الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة وتزليل في الوقت نفسه الحواجز المادية وحواجز المعلومات والمواقف السلوكية. ولتحقيق ذلك، نوصي باعتماد نهج ثنائي المسار يقوم على نهج تعميم مراعاة مسائل الإعاقة ونهج خاص بالإعاقة تحديدا. والأهم من ذلك كله أنه يجب إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المراحل التي تمرُّ بها أي عملية للتنمية مستقبلا بدءا من التصميم والتخطيط. وثانيا، يجب أن تكون هناك مشاريع محددة تُصمَّم وفقا لمبادئ التصميم العام من أجل دعم إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل استيعاب احتياجاتهم بهدف إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركتهم الكاملة.

٢٩٤ - ونوصي بإنشاء لجنة تنسيق وطنية لتنفيذ أهداف خطة ما بعد عام ٢٠١٥ الشاملة للجميع. وأي إطار يوضع لتنفيذ الخطة الإنمائية الجديدة يجب أن يدمج اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويدعم تنفيذها، ويمنع الازدواجية. ويتوقع من الحكومات الوطنية التي لم تصدِّق على الاتفاقية أو التي ليست لديها جهة تنسيق للاتفاقية أن تكفل بأن تكون الخطط والآليات التي أنشئت على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شاملة للجميع ومتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبارهم جهات معنية، وأن تكفل تماشيها مع أحكام الاتفاقية.

٢٩٥ - وينبغي للمنتدى أن يستفيد من الخبرات الوطنية والإقليمية ويوفر حوارا شفافا بشأن استراتيجيات التنفيذ. ويجب أن ينفذ المنتدى في سياق التنمية المستدامة الدولية نهجا شاملا

للجميع و متمحورا حول الإنسان ولا يُغفل فيه أي شخص. بمن في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.

### جيم - آليات الرصد والاستعراض

٢٩٦ - تتطلب الطبيعة العالمية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ العمل والتنسيق والمساءلة على الصعيد العالمي. ويتطلب نجاح أي آلية استعراض قيامها على أساس خضوع الدول الأعضاء وشعوبها للمساءلة، ويشمل ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا بد أن يشمل إطار الاستعراض آليات شاملة للجميع على الصعيدين المحلي والوطني، تتيح مشاركة الناس على نحو فعال ودون تمييز في عملية المساءلة، ولا سيما الفئات الأكثر عرضة للفقر وعدم المساواة والتهميش.

٢٩٧ - ويضطلع المنتدى بدور رئيسي في إنشاء إطار مناسب للمساءلة والاستعراض، يلتمس مشاركة عموم الجمهور في آليات المتابعة والمساءلة على جميع المستويات. ويجب أن تحترم هذه الآليات المبادئ الأساسية لأهداف التنمية المستدامة وتعمل على تقييمها وحمايتها، وأن تقوم بوجه خاص بتنفيذ جميع الأهداف للجميع دون تمييز من أجل كفالة عدم تخلف أي شخص عن الركب. بمن في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب وضع ضمانات إضافية من أجل كفالة ألا تنشئ الأنشطة الإنمائية أو تركز الحواجز المؤسسية والسلوكية والمادية والقانونية، وحواجز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تحول دون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في المجتمع.

٢٩٨ - وندعو إلى توصيتين عمليتين هما: (أ) آلية للمساءلة المتبادلة، و (ب) آلية للإبلاغ المواضيعي. ويرد عرض هاتين التوصيتين أدناه.

#### آلية المساءلة المتبادلة

٢٩٩ - لكي يضطلع المنتدى بولايته، يجب أن يصبح منبرا لآلية مساءلة متبادلة على الصعيد العالمي بعضوية عالمية ومشاركة شاملة للجميع. ومن الضروري للغاية أن يقوي المستوى العالمي قابلية الحكومات الوطنية للمساءلة أمام مواطنيها، ويشجع كذلك المساءلة المتبادلة بين الدول فيما يتعلق بمسؤوليات كل منها عن الوفاء بالتزاماتها العالمية. وستقوم مثل هذه المبادرة العالمية بدور داعم في تشجيع المناقشة بين جميع الجهات المعنية، فضلا عن تشجيع تقاسم الخبرات وبناء القدرات وهما أمران يمكن ضمهما عن طريق النهج القائم على المشاركة.

٣٠٠ - وينبغي أن يتوافق تنفيذ ورصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع آليات الإبلاغ القائمة والمتفق عليها دوليا في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونظرا لكون هذه الاتفاقية أداة لحقوق الإنسان والتنمية على حد سواء، سيكون من الممكن إنشاء أوجه ترابط بين التقارير القطرية الطوعية المقدمة إلى المنتدى والتقارير القطرية المقدمة إلى لجنة الاتفاقية. وستستفيد الدول الأعضاء من تقديم التقارير أمام هذين المنتدىين عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية. وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، سيكون أحد المعايير الأساسية للنجاح هو إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التخطيط الوطني للاستراتيجيات الإنمائية، ومدى تواءم هذه الاستراتيجيات مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

#### آلية الإبلاغ المواضيعي

٣٠١ - ينبغي عقد مشاورات مواضيعية سنوية من أجل تعزيز الإبلاغ عن تنفيذ الإطار الجديد وتيسير التعاون الإنمائي. ومن شأن اختيار موضوع سنوي رئيسي لعمل المنتدى أن يعزز الاتساق، في حين ينبغي أن يشارك المنتدى أيضا في حوار أكثر تركيزا على النواحي الموضوعية في ما يتعلق بتقارير اللجان وتوصياتها. وينبغي أن تُنظّم مشاورات مواضيعية سنوية حول مسائل شاملة لعدة قطاعات، مثل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونوصي بأن يتم خلال السنوات الخمس عشرة القادمة (حتى عام ٢٠٣٠) تكريس دورة واحدة على الأقل من اجتماعات المنتدى لاستعراض التقدم المحرز نحو إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٠٢ - وبالإضافة إلى ذلك، نودُّ أن نوصي بإنشاء فريق عامل مواضيعي مستمر معني بتعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن يشمل هذا الفريق العامل الدول الأعضاء وكذلك المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذلك من ممثلي المجتمع المدني فضلا عن ممثلي الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وسيتولى هذا الفريق استعراض السياسات وتقديم المشورة التقنية إلى المنتدى والدول الأعضاء فيما يتعلق بتعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - طوال فترة تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

#### دال - المشاركة

٣٠٣ - يتعين إنشاء آلية تنسيق للمشاركة تتسم بالشفافية والشمول لتحقيق مشاركة متوازنة من جانب المجتمع المدني. ويجب أن تكون هذه الآلية مبتكرة وقائمة على هياكل

أوسع نطاقا لإنجاز دور فعال على مستوى التنسيق بين المشاركين من المجتمع المدني. ويتعين أن تكون آلية التنسيق هذه شاملة للجميع لكي تستوعب الفئات المستهدفة غير المثلة في أطر المجموعات الرئيسية الحالية مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمتطوعين والمسنين. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري إدماج هياكل أخرى مستقلة ومنظمة ذاتيا من هياكل المجتمع المدني من قبيل الشبكات والتحالفات. ويجب أن يتاح في المنتدى حيز لإسماع أصوات المجتمع المدني الجديدة والناشئة، كما يتعين إنشاء هياكل مرنة للسماح بحدوث ذلك.

٣٠٤ - وقد أنشأت الأمم المتحدة نماذج تكون فيها مشاركة العناصر الفاعلة من المجتمع المدني بناء على ترشيحات وعمليات اختيار مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع. وتمثل إحدى ولايات هذه النظم الشاملة للجميع في تنظيم جلسات استماع مع الجهات المعنية خلال دورات المفاوضات. ويتعين على المنتدى مواصلة تطوير نظم المشاركة الشفافة والشاملة للجميع واعتمادها. ومن الضروري تحسين إمكانية الوصول إلى الدورات (الوصول الشخصي، وتوفير الترجمة بلغة الإشارة، والشروح النصية، وتنفيذ عمليات البث وتصميم المواقع الشبكية وتقديم تكنولوجيا المعلومات بحيث يسهل الاطلاع عليها) لكي لا يستبعد الأشخاص ذوو الإعاقة من الاستفادة منها.

٣٠٥ - وقام الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم بتنظيم أنفسهم على نحو مفتوح وشفاف وبدأوا بمشاورات تشمل الجميع من أجل تقديم توصيات إلى المنتدى. وخلال المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، شاركت أوساط ذوي الإعاقة بشكل كامل في المفاوضات وعملت مع الدول الأعضاء على صياغة الاتفاقية. وشكّل ذلك سابقة أولى من نوعها للتعاون الوثيق بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة من المجتمع المدني. ومثل اعتماد الاتفاقية انتصارا هائلا للمجتمع المدني بوجه عام، ولا سيما لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. ويعزى ذلك إلى أن الاتفاقية تتيح لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة الفعالة في عمليات الصياغة والتنفيذ واتخاذ القرارات بشأن كافة المسائل التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٠٦ - ولدينا الآن فرصة هائلة لبدء عملية فريدة تدوم ١٥ عاما وتوازي هيكل الأمم المتحدة الجديد المبتكر الذي أنشأته الدول الأعضاء. وعلينا أن ندمج الدروس المستفادة من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لبناء مشاركة المجتمع المدني على نحو منسق ولكي يكون المنتدى منبرا حقيقيا للمشاركة التي تشمل الجميع من أجل رصد الإطار الجديد للتنمية المستدامة. وفي الختام، نأمل أن يلتزم المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بالمبدأ

العالمي للحركة المعنية بالإعاقة ”لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا“ وذلك عن طريق تنفيذ المعايير المتعلقة بالإدماج التام والمشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ثامنا - مجموعات المتطوعين<sup>(٢٦)</sup>

ألف - مقدمة

٣٠٧ - يؤدي العمل التطوعي دورا هاما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتطوع ما يقرب من بليون شخص في جميع أنحاء العالم بوقتهم، عن طريق المنظمات الربحية وغير الربحية. ولو كانت ”تطوعستان“ بلدا، لأنت في المرتبة الثانية عالميا من حيث عدد السكان البالغين، مباشرة بعد الصين<sup>(٢٧)</sup>. وهناك أكثر من ١٧ مليون متطوع في جميع أنحاء العالم - معظمهم في بلدان الجنوب - يدعمون الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وحدها، وقد أظهرت دراسة أجراها مركز دراسات المجتمع المدني التابع للجامعة جون هوبكنز أن المتطوعين يشكلون ٤٤ في المائة من القوة العاملة في المؤسسات غير الربحية<sup>(٢٨)</sup>.

٣٠٨ - ولقد صادف العام ٢٠١١ الذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين التي احتفي بها بسلسلة من الأنشطة والمشاورات الوطنية والإقليمية والعالمية، التي دفعت الدول الأعضاء إلى أن ”تسلم بأن الذكرى العاشرة وفرت الفرصة والزخم لزيادة التعاون بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والشركاء من القطاع الخاص والناس من شتى المجتمعات في جميع أنحاء العالم على نحو غير مسبوق، وتعيد تأكيد ضرورة بذل مزيد من

(٢٦) قائمة المساهمين: صاغ هذه الورقة موظفون من المنظمات والهيئات المذكورة في القائمة والعاملة تحت مظلة الفريق العامل المعني بالعمل التطوعي لما بعد عام ٢٠١٥، والتي تمثل موقف تلك المجموعة وهي: مؤسسة كوسو الدولية؛ والمنتدى الدولي للعمل التطوعي في مجال التنمية (المنتدى)؛ ومتطوعو فرنسا؛ ومركز جون هوبكنز لدراسات المجتمع المدني؛ والخدمة التطوعية ما وراء البحار؛ وخدمات التطوع في الخارج؛ والمنتدى الدولي للعمل التطوعي في مجال البحث الإنمائي.

(٢٧) Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski and Megan A. Haddock, “Measuring The Economic Value of Volunteer Work Globally: Concepts, Estimates, and a Roadmap to the Future,” *Annals of Public and Cooperative Economics*, 82:3 (September 2011) 217-252 وهو متاح على الرابط التالي: <http://ccss.jhu.edu/publications-findings/?did=321>

(٢٨) Salamon, Lester M., S Wojciech Sokolowski and Associates, (2004), *Global Civil Society: Dimensions of the Nonprofit Sector*, Volume Two, Kumarian Press. ويمكن الاطلاع على نسخة عامة عن هذا الكتاب عبر شبكة الإنترنت على الرابط التالي: <http://ccss.jhu.edu/publications-findings/?did=95>.

الجهود لتحقيق أهداف السنة الدولية [للمتطوعين] في مجالات الاعتراف بالعمل التطوعي وتيسيره وإقامة الشبكات اللازمة له وتعزيزه في جميع أنحاء العالم<sup>(٢٩)</sup>.

٣٠٩ - واعتمادا على ما حُشد من زخم والتزام حول الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين، عقدت مجموعات المتطوعين اجتماعا في نيويورك في أوائل عام ٢٠١٢ لكي تنظم نفسها من أجل المشاركة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). وشاركت مجموعات المتطوعين بنشاط في مؤتمر ريو+٢٠، وسلّمت الدول الأعضاء بالتزام تلك المجموعات عن طريق الاعتراف بها الكامل بما بوصفها "جهات معنية" في الفقرة ٤٣ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨ المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه". وأدى هذا الاعتراف الحكومي الصريح إلى تعبئة المزيد من مجموعات المتطوعين من أجل تعريف التزاماتها تجاه التنمية المستدامة في إعلان أوتاوا<sup>(٣٠)</sup>. وفي هذا الإعلان، قامت المنظمات الموجهة نحو التنمية التي تشرك المتطوعين بتحديد مجموعة من الأولويات والإجراءات المشتركة لضمان الاعتراف الصريح بالعمل التطوعي ودعمه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣١٠ - وانتهى العام ٢٠١٢ بمحطة بارزة أخرى من الاعتراف الحكومي بمجموعات المتطوعين؛ واعتمد قرار الجمعية العامة ٦٧/١٣٨ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وهذا القرار الجوهري، "تعميم العمل التطوعي خلال العقد المقبل" يهيب "بالدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى تأييد تعميم العمل التطوعي في جميع القضايا التي تهتم الأمم المتحدة، وبخاصة من أجل المساهمة في تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإيلاء الاعتبار المناسب لهذه المسألة في سياق المناقشات المتعلقة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥"<sup>(٣١)</sup>.

٣١١ - وبوجود هذه الولاية القوية والاعتراف الحكومي، استهلّت مجموعات المتطوعين عام ٢٠١٣، ملتزمةً التزاما تاما بالمبادرة إلى المشاركة في مناقشات الفريق العامل المفتوح بشأن أهداف التنمية المستدامة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، اعترفت الدول الأعضاء بشكل صريح مرة أخرى بمجموعات المتطوعين باعتبارها من الجهات المعنية في القرار ٦٧/٢٩٠.

(٢٩) الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٦٧ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(٣٠) عُقد المؤتمر السنوي لمنظمات العمل التطوعي والتعاون في أوتاوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتم الاتفاق على "إعلان أوتاوا" الذي تمخض عن هذا المؤتمر بهدف تقديم حجة قوية لقيمة العمل التطوعي في التنمية، وللإعتراف الكامل به في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: <http://forum-ids.org/conferences/ivco/ivco-2012/ottawa-declaration/>.

(٣١) الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٧/١٣٨ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قامت أكثر من ٥٠ منظمة دولية من منظمات التعاون الدولي بين المتطوعين والمنظمات التي تستعين بالمتطوعين العاملة في جميع أنحاء العالم بتوقيع "اتفاق باريس بشأن العمل التطوعي من أجل التنمية المستدامة"، واجتمعت المجموعات التطوعية مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لتبادل المعلومات حول الخبرات والالتزامات تجاه التنمية المستدامة، واتفقت على إعادة تأكيد التزامها الواسع بعملية شاملة للجميع في ما بعد ٢٠١٥، في "إعلان ليما"<sup>(٣٢)</sup>. وفي نفس الوقت، وفي أعقاب المؤتمر العالمي الثالث والعشرين والعشرين للمتطوعين الذي عقدته الرابطة الدولية للجهود التطوعية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قام أكثر من ٦٠٠ من القادة الذين ينتمون إلى نطاق واسع من أوساط المتطوعين من الشركات العالمية والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى القيادات الشعبية والقائمين بالأعمال الاجتماعية بضمّ أصواتهم إلى نداء الرابطة الدولية للجهود التطوعية الذي يدعو إلى الاعتراف بالعمل التطوعي بوصفه قيمة استراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣١٢ - واعترف الأمين العام صراحةً بالجهود العالمية الرامية إلى إدراج العمل التطوعي وتقدير أهميته في أهداف التنمية المستدامة في الفقرة ١٣١ من تقريره التجميعي عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: "ويمكن أن يكون العمل التطوعي وسيلة أخرى من وسائل التنفيذ القوية الشاملة لعدة قطاعات في سعينا إلى بناء القدرات والمساعدة في ترسيخ جذور الخطة الجديدة. فالعمل التطوعي قادر على توسيع الدوائر المناصرة وتعبئتها، وعلى إشراك الناس في جهود التخطيط والتنفيذ الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتستطيع المجموعات المتطوعة أن تساعد على إضفاء الطابع المحلي على الخطة الجديدة وذلك بإتاحة مساحات جديدة للتفاعل بين الحكومات والناس من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للتوسيع".

٣١٣ - ومؤخراً، في آذار/مارس ٢٠١٥، اعترفت وثيقة سينداي الختامية بالمتطوعين كجهات معنية في الفقرتين ٧ و ٣٦ وشجعت "على أن يقوم المجتمع المدني والمتطوعين ومنظمات العمل التطوعي والمنظمات المجتمعية بما يلي: المشاركة، بالتعاون مع المؤسسات العامة، من أجل جملة أمور منها توفير معارف محددة وإرشادات عملية في سياق وضع أطر معيارية ومعايير وخطط للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها؛ وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات

(٣٢) إعلان ليما هو بيان بالأولويات والرسائل المتفق عليها للمنظمات المعنية بالتعاون الدولي بين المتطوعين من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهدافها للتنمية المستدامة: [http://forum-](http://forum-ids.org/conferences/ivco/ivco-2014/lima-declaration)

[ids.org/conferences/ivco/ivco-2014/lima-declaration](http://forum-ids.org/conferences/ivco/ivco-2014/lima-declaration)

المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؛ والمساهمة في توعية الناس وثقافة الوقاية والتثقيف بشأن مخاطر الكوارث وتقديم الدعم لها؛ والدعوة إلى إكساب المجتمعات المحلية المنعة والقدرة على إدارة مخاطر الكوارث التي تشمل الجميع والمجتمع كله وتعزز أوجه التآزر في ما بين المجموعات، حسب الاقتضاء“.

٣١٤ - واليوم، يقود الائتلاف الدولي لمجموعات المتطوعين الجهد الجماعي المبذول للاعتراف بالعمل التطوعي في خطة التنمية المقبلة، ويعمل في ١٤٦ بلداً، ويجري تنظيمه حول ”الفريق العامل المعني بالعمل التطوعي لما بعد عام ٢٠١٥“<sup>(٣٣)</sup>. والفريق العامل مفتوح أمام جميع المنظمات التي تعمل مع المتطوعين أو عن طريقهم - على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ويمثل أعضاء الفريق العامل تنوع العمل التطوعي ويجسدون العالمية التي تتسم بها خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ويشمل أعضاء الفريق الوكالات الدولية للعمل التطوعي والتعاون، والمنظمات غير الحكومية التي تستعين بالمتطوعين، والمؤسسات الأكاديمية، وكذلك المؤسسات التي تعمل عن طريق العمل التطوعي للشركات، ومتطوعي الشتات، والتطوع المتبادل ومن خلال المتطوعين في بلدانها. ويعقد الفريق اجتماعات شهرية عبر الهاتف، نظراً لأن مقرات أعضائه تتوزع على جميع أنحاء العالم، ويتخذ منسقه من نيويورك مقراً له.

٣١٥ - وعملت مجموعات المتطوعين بجدّ لنقل صوت العمل التطوعي في عملية ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك عن طريق عدد من السبل تشمل التمثيل والمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والفريق العامل المفتوح، والمفاوضات الحكومية الدولية. وأحضرت مجموعات المتطوعين عدداً من المتطوعين لكي يطلعوا الحضور على تجاربهم الشخصية ووجهات نظرهم خلال هذه العمليات. وأتاحت الفرص التي قُدمت لمجموعات المتطوعين في إطار هذه العمليات الاطلاع على مساهمات المتطوعين وإبرازها بشكل أوضح، كما أدت بدون شك إلى إثراء الحوار والناتج.

٣١٦ - وأعدت ورقة الموقف هذه بقيادة الفريق العامل المعني بالعمل التطوعي لما بعد عام ٢٠١٥ وبالتشاور مع المنتدى الدولي للعمل التطوعي في مجال التنمية (المنتدى)<sup>(٣٤)</sup>،

(٣٣) يمكن الاطلاع على معلومات عن الفريق العامل المعني بالعمل التطوعي لما بعد عام ٢٠١٥ على الرابط التالي: [www.volunteercounts.org/en/post-mdg/stakeholder-engagement.html](http://www.volunteercounts.org/en/post-mdg/stakeholder-engagement.html).

(٣٤) المنتدى الدولي للعمل التطوعي في مجال التنمية هو أهم شبكة عالمية من المنظمات المعنية بالتعاون الدولي بين المتطوعين ويتألف من ٢٤ عضواً، بما في ذلك منظمات جامعة أخرى للعمل التطوعي: <http://forum-ids.org/members/>.

والرابطة الدولية للجهود التطوعية<sup>(٣٥)</sup>، والأطراف الموقعة على إعلان ليما، وطائفة واسعة من الشبكات الإقليمية والوطنية الأخرى والمنظمات والأفراد، التي لا يمكن أن تؤدي عملها دون الاستعانة بمتطوعين.

## باء - الإدماج

٣١٧ - ستدمج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مبدأين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً هما: العالمية والإدماج. ولن تكون ولاية المنتدى السياسي الرفيع المستوى قوية وناجحة إلا إذا التزمت الحكومات في جميع أنحاء العالم بخطة تنمية شاملة ومستدامة وعالمية. ومن المهم أيضاً أن تلتزم الدول الأعضاء بالتركيز بشكل واضح على تنفيذ جميع الأهداف والغايات وبتقاسم المسؤولية عنها، لا أن "نتقي" فقط الأهداف والغايات الأنسب والأسهل تنفيذاً.

٣١٨ - وترحب المجموعات التطوعية بالقرار ١٣٨/٦٧ الذي تسلم فيه الجمعية العامة بأن "العمل التطوعي عنصر مهم في أي استراتيجية تستهدف مجالات من بينها الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والصحة والتعليم وتمكين الشباب وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التكامل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والعمل الإنساني وبناء السلام، وبخاصة التغلب على الاستبعاد الاجتماعي والتمييز". والتطوع هو وسيلة تنفيذ تتقاطع مع جميع أهداف التنمية المستدامة التي يبلغ عددها ١٧ هدفاً.

٣١٩ - وتهيب الجمعية العامة في هذا القرار أيضاً "بالدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى تأييد تعميم العمل التطوعي في جميع القضايا التي تهم الأمم المتحدة، وبخاصة من أجل المساهمة في تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإيلاء الاعتبار المناسب لهذه المسألة في سياق المناقشات المتعلقة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥". وفي هذا الصدد، تتطلع مجموعات المتطوعين، باعتبارها من الجهات المعنية المذكورة في قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، إلى تقديم خبراتها في إشراك المجتمعات المحلية والمشاركة في مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بعد قيام الدول الأعضاء بالتشاور معها على نحو استباقي.

(٣٥) أصبحت الرابطة الدولية للجهود التطوعية شبكة عالمية من المتطوعين والمنظمات التطوعية والممثلين الوطنيين ومراكز المتطوعين والشركات العالمية، وهي تضم أعضاء في أكثر من ٧٠ بلداً، وفي جميع مناطق العالم. ويتمركز معظم أعضاء الرابطة في البلدان النامية: <http://iave.org/content/about-iave>.

٣٢٠ - وتتطلع مجموعات المتطوعين أيضا إلى المشاركة في الحوار وصنع القرار في المنتدى السياسي الرفيع المستوى مع الدول الأعضاء، وكذلك إلى توفير التوجيه وتقديم التوصيات في مجال التنمية المستدامة عن كيفية توسيع نطاق الفئات المستهدفة وتعبئتها، وعن كيفية إشراك الناس في تخطيط التنمية الوطنية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فيما يتصل بالفقرة ٢<sup>(٣٦)</sup> من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية.

٣٢١ - ويعتزم المنتدى السياسي الرفيع المستوى الاستفادة من مواطن القوة ومن خبرات العمليات الوطنية والإقليمية والدولية التي تعزز المشاركة الشاملة للجميع (مثل الدراسة الاستقصائية المعنونة "عالمي" التي أشركت أكثر من ٧ ملايين شخص على الصعيد العالمي) في وضع خطة التنمية. وستحقق هذه المشاورات أكبر قدر من الفعالية عندما تشكل جزءا من الحوار الجاري ومن الفرص الفعلية للمشاركة، لأننا لا نحتاج فقط أن يقوم الناس بتوضيح المشاكل بل أن يشاركوا أيضا في إيجاد الحلول.

#### جيم - التنفيذ

٣٢٢ - ستكون مشاركة المجتمع المدني وجميع الجهات المعنية، بما في ذلك مجموعات المتطوعين، في مهام المنتدى السياسي الرفيع المستوى عنصرا رئيسيا من عناصر التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة، مثلما كانت عنصرا رئيسيا في الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢٣ - وتطلب مجموعات المتطوعين من الدول الأعضاء أن تؤكد مجددا دعمها الكامل لتنفيذ القرار ٦٧/٢٩٠، الذي تشجع فيه الجمعية العامة مشاركة الجهات غير الحكومية بما في ذلك "المجموعات الرئيسية الوارد بياها في جدول أعمال القرن ٢١، وغيرها من الجهات المعنية، مثل المنظمات الخيرية الخاصة والهيئات التعليمية والأكاديمية والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات الطوعية وغيرها من الجهات المعنية الناشطة في مجالات تتعلق بالتنمية المستدامة"، وتحمل هذه المجموعات المسؤولية لكي "تتولى بنفسها إقامة آليات تنسيق فعالة للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وفي الأعمال المنبثقة من تلك المشاركة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية وتوفير مقومات البقاء لها، على نحو يكفل

(٣٦) تقرر الجمعية العامة أن يتولى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تماشيا مع طابعه الحكومي الدولي، توفير القيادة السياسية وتقديم التوجيه وإصدار التوصيات في مجال التنمية المستدامة ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة واستعراضه وتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بصورة كلية شاملة لعدة قطاعات على جميع المستويات ووضع خطة حيوية مركزية عملية المنحى تكفل أخذ التحديات الجديدة والمستجدة في مجال التنمية المستدامة في الاعتبار على النحو الملائم.

المشاركة بشكل فعال متوازن واسع النطاق بحسب المنطقة ونوع المنظمة“. وللأمم المتحدة دور أساسي كجهة مُيسّرة لإتاحة هذا النطاق الأوسع من المساهمات والتمثيل، وكفالة إضفاء الجودة العالية والشمولية على عملية التمثيل وتائجها.

٣٢٤ - وتتفق مجموعات المتطوعين مع طرائق مشاركة المجتمع المدني التي جرى تحديدها في القرار بشأن الطرائق (القرار ٦٧/٢٩٠، الفقرة ١٦). ومن المسلّم به أن المنتدى الرفيع المستوى يقوم بدور قيادي في حفز اتخاذ القرارات وتحقيق التنمية المستدامة عالمياً على نحو متسق، ويشمل ذلك تقييم ”الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة“. وخلال الاستعراض السنوي للشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، تتطلع مجموعات المتطوعين إلى المشاركة بفعالية، إلى جانب غيرها من الجهات المعنية العالمية. وبينما تضطلع الدول الأعضاء بالمسؤولية الأولى في هذه الشراكة، ستظلُّ مجموعات المتطوعين تخضع للمساءلة أمام الجهات المعنية، وستواصل إسماع صوت المجتمعات المحلية والمساهمات التي تقدمها في أهداف التنمية المستدامة.

٣٢٥ - وتلاحظ مجموعات المتطوعين أن الشراكات تستند إلى إدراج جميع الشركاء على قدم المساواة وإلى المساءلة المتبادلة فيما بينهم، على نحو يدعم ضرورة وجود نظام عالمي للمراقبة والاستعراض. ومن الضروري الاعتراف بالأفراد والمجتمعات المحلية وغيرها من الجهات المعنية، بما في ذلك مجموعات المتطوعين، باعتبارها من الشركاء الرئيسيين والترحيب بمشاركتها على كافة المستويات. ويقتضي هذا توفير بيئة مواتية أوسع نطاقاً لمشاركة جميع الأفراد والمنظمات. ويؤدي المنتدى السياسي الرفيع المستوى دوراً حاسماً في كفالة قيام آليات المساءلة وشراكات الجهات المعنية المتعددة أو الشراكات بين القطاعات على كافة المستويات.

٣٢٦ - ومن شأن إطار للمساءلة والشفافية والاستعراض أن يتعزز إلى حد كبير عن طريق إشراك الجمهور في آليات المتابعة والمساءلة على كافة المستويات، استكمالاً للدور الحيوي الذي تقوم به الحكومات. وتتيح هذه الآليات الشاملة للجميع على الصعيدين المحلي والوطني مشاركة الناس على نحو فعال ودون تمييز في عملية المساءلة، ولا سيما الفئات التي تعاني من الفقر وعدم المساواة والتهميش. ويأتي على نفس القدر من الأهمية ضمان أن تقيس الهيكلية والعملية التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الواجبة للمرأة من منظور النساء أنفسهن، وإنشاء بيئة مواتية من أجل مشاركة جميع الفئات، بما في ذلك الأطفال والشباب.

## دال - آلية الاستعراض

٣٢٧ - أحد الدروس الرئيسية المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية هو أن التنمية تتطلب أن يشارك الناس فيها ويتولوا زمام أمرها إذا كان لها أن تحقق تغييرا حقيقيا في حياتهم. ومثلما ورد في التقرير التجميعي للأمين العام، "يمكن للعمل التطوعي أن يساعد على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة وذلك بإتاحة مساحات جديدة للتفاعل بين الحكومات والناس من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للتوسيع". ولن يكون إضفاء الطابع المحلي ممكنا إلا إذا تم، على نحو منهجي، إشراك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة - من النساء والرجال، والأغنياء والفقراء، والفئات العادية والمهمشة - في تخطيط أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها.

٣٢٨ - ولكي تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خاضعة للمساءلة ومستدامة حقا، يجب أن يفهم الناس أنها مصممة لمساعدتهم. وتقوم مجموعات المتطوعين بالفعل، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالعمل التطوعي لما بعد عام ٢٠١٥، بدور أساسي في ضمان إدراك الناس للعملية، وتسعى إلى تقديم مساهمة مجدية في خطة التنمية. ويمثل المتطوعون جهات فاعلة رئيسية باستطاعتها إشراك الناس على المستوى المحلي في تخطيط الإطار الجديد ورصده وتنفيذه على نحو عالمي وكلي. ويساعد العمل التطوعي على نقل الناس من موقع التلقي السلبي إلى موقع المشاركة الفاعلة في عمليات التنمية التي تؤثر على حياتهم وحياة أسرهم ومجتمعهم.

٣٢٩ - ويمكن لجماعات المتطوعين أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في حشد مشاركة المجتمع وانخراطه، وكذلك في رصد النجاحات وتقييمها والتصدي لأهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي والوطني والمحلي. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت مجموعات المتطوعين المؤشرات التي أوصينا بها إلى اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة كوسيلة من وسائل قياس مساهمة العمل التطوعي في تحقيق الغايات في إطار الأهداف ٨ و ١٦ و ١٧.

٣٣٠ - ويمثل العمل التطوعي في جوهره شكلا من أشكال المشاركة المدنية، وأسلوبا لتعزيز آليات مساءلة المواطنين للدولة، ووسيلة لدعم عمل الحكومات الوطنية. ويساهم العمل التطوعي أيضا في تنمية الإحساس بالانتماء إلى المجتمع وفي تعزيز التماسك الاجتماعي. ويكتسب ذلك أهمية بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أن الخطة عالمية، فهي تحتاج إلى التزام و طاقة الأشخاص من جميع أنحاء العالم لتكملة الإجراءات الحكومية.

٣٣١ - وسوف تستفيد أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير من رصدها عن طريق العمليات القائمة على المشاركة، وتوفير بالتالي إمكانية الوصول إلى أكثر الفئات هميشا

باعتبار أفرادها خبراء في سبل معيشتهم. ويتطلب جمع البيانات وتحليلها كذلك إشراك أكثر الفئات تهميشا، وكذلك الأشخاص في المجتمع المدني، بمن في ذلك المتطوعون، الذين يعملون عن كثب معهم. ويتطلب قياس التغيير فهما أساسيا لنطاق العمل التطوعي وطبيعته على الصعيد الوطني والمحلي، بحيث يمكن معرفة أنشطة المتطوعين وخصائصهم وتقديم الدعم لها<sup>(٣٧)</sup>. ولتقييم التقدم المحرز حقا، لا بد من توافر بيانات موضوعية وموثوقة وقابلة للمقارنة تُكمّلها قياسات نوعية للتأثيرات المنطوية على التغييرات التي يحدثها المتطوعون في المجتمعات.

٣٣٢ - ويؤكد التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح باب العضوية والتقرير التجميعي للأمين العام أن الخطة الجديدة ستسهم بالشمول وتفضي إلى التغيير ويكون أساسها الحقوق، وتكافح أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها ولا تدع أحدا يتخلف عن الركب.

٣٣٣ - وتتطلب هذه الأهداف الالتزام العالمي برصد التقدم المحرز على جميع المستويات، وبذل الجهود المتضامنة لضمان جمع البيانات وإتاحتها علنا، من أجل كفالة الشفافية والمساءلة. ومن الضروري تعزيز بناء القدرات لتمكين جميع الجهات المعنية من طلب بيانات مفتوحة ذات نوعية جيدة وفهمها واستخدامها. وينبغي أن تلتزم كافة الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي بنشر معلومات حسنة التوقيت وشاملة واستشراعية عن أنشطتها المشتركة، وذلك في شكل مشترك ومفتوح وبناء على المعايير القائمة للبيانات المفتوحة. وتمشيا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات، ينبغي أن يتاح للجمهور الاطلاع على كافة البيانات المتعلقة بالمسائل العامة بما في ذلك البيانات التي ينتجها القطاع العام. وسيتمكن ذلك المواطنين من ربط الموارد بالتأثير، وبالتالي من التواصل المثمر مع الحكومات. ويترتب على الحكومات نفسها دور رئيسي في توفير معلومات على نحو يتسم بحسن التوقيت والدقة والشمول وسهولة الاطلاع.

٣٣٤ - وينبغي أن تبلغ البيانات عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني ودون الوطني وبالنسبة لفئات سكانية مختلفة، ولا سيما أشد السكان ضعفا وحرمانا، وينبغي أن تشمل أيضا تقديرات أولية موضوعية لنطاق المتطوعين وخصائصهم، والعوامل النوعية ومتعددة الأبعاد التي تنظر في أشكال الحرمان غير النقدي. ويمكن إنجاز جمع البيانات على المستوى

(٣٧) ترد المعايير الجديدة للقياسات الأساسية المتعلقة بالعمل التطوعي على الصعيد الوطني، التي يمكن تفصيلها على المستويات المحلية حسب الخصائص الديمغرافية مثل نوع الجنس والأصل العرقي والسن والإعاقة والوضع الاجتماعي - الاقتصادي، والوضع الوظيفي، من بين أمور أخرى، في دليل منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١١ لقياس العمل التطوعي -- [http://www.ilo.org/stat/Publications/WCMS\\_162119/lang-en/index.htm](http://www.ilo.org/stat/Publications/WCMS_162119/lang-en/index.htm)

الشعبي الواسع بتوحيد الجهود المبذولة عبر شبكة الإنترنت وخارجها، ويتطلب إقامة شراكات منهجية بين الجهات المعنية المتعددة، ويشمل ذلك مشاركة المتطوعين. ويعتبر تيسير الوصول إلى البيانات مهما للغاية من أجل زيادة الشفافية وبالتالي تحسين المساءلة. وبعد ذلك، يمكن من خلال معاينة البيانات تيسير التواصل وتبادل البيانات في إطار أنشطة الدعوة القائمة على الأدلة. وعلاوة على ذلك، فالرصد من جانب الجهات المعنية المتعددة الذي يجمع صانعي السياسات مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى، يشكل طريقة للإسهام في رصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة<sup>(٣٨)</sup>.

٣٣٥ - وعندما تضمن الحكومات للجميع حقوق الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي في القانون والممارسة، بما يتوافق مع المعايير الدولية، فهي تدعم شرطا مسبقا ضروريا لمشاركة الجمهور.

٣٣٦ - وتحقق الحكومات كذلك على كافة المستويات فوائد حمة من التزامها بإشراك المواطنين في صنع القرار وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات المساءلة المتبادلة، مع القيام في الوقت نفسه بغرس ثقافة المشاركة الحقيقية وانخراط المواطنين. ومن بالغ الأهمية أيضاً أن تكون أصوات الناس العاديين وأنشطتهم التطوعية في صلب هياكل المساءلة. وينبغي لعملية رصد أهداف التنمية المستدامة أن تعزز الشروط المواتية لإسماع أصوات المواطنين والتعريف بأنشطة المتطوعين ولالأخذ بها من جانب صانعي القرار الإنمائي.

٣٣٧ - ويمكن للعمل التطوعي أن يساعد على بدء تنفيذ جهود جمع البيانات على نطاق واسع، وهو يمثل أيضاً وسيلة لإشراك الأفراد من كافة الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية فعليا في العمليات القائمة على المشاركة على الصعيد المحلي. ومن الضروري اتخاذ مبادرات تهدف إلى زيادة مشاركة الجمهور، وتطبيق آليات عملية للحوار بين جماعات المواطنين والسلطات المحلية من أجل الدعوة للدخول في التزامات ورصدها، الأمر الذي يعزز مساءلة المسؤولين المحليين.

٣٣٨ - ومن العناصر التي تتسم بأهمية بالغة في أي إطار للمساءلة المبدأ القائل إنه لا يمكن النظر في أي أهداف أو غايات إلى حين تلبيتها بالنسبة لجميع الفئات. وتوصي هذه الورقة

(٣٨) التقرير المشترك لدائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية، وحملة الأمم المتحدة للألفية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الأمم المتحدة عن الاجتماع العالمي بشأن حوارات ما بعد عام ٢٠١٥ حول موضوع "الشراكات مع المجتمع المدني"، المنعقد يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في سيم ريب، كمبوديا.  
http://www.worldwewant2015.org/file/467503/download/509496

بأن يصدر المنتدى السياسي الرفيع المستوى تكليفا بإجراء استعراضات موضوعية للتقدم المحرز والتحديات المطروحة، وذلك على أساس الروابط القائمة بين المبادرات والمنظمات الدولية ذات الصلة وأفرقة الخبراء الاستشاريين المنشأة إلى جانب المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وسيعتمد نجاح أهداف التنمية المستدامة على مدى تولى أفراد الشعب زمام التنمية، وما إذا كانت لديهم قنوات للحصول على المعلومات لكي يتمكنوا من تقديم الدعم لاتخاذ قرارات فعالة.

هاء - موجز التوصيات الرئيسية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى

٣٣٩ - تطلب مجموعات المتطوعين من المنتدى السياسي الرفيع المستوى ما يلي:

(أ) أن يعترف رسمياً بأهمية العمل التطوعي باعتباره وسيلة شاملة لعدة قطاعات من وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولرصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف على الصعيد العالمي والوطني والمحلي؛

(ب) أن يلاحظ التزام مجموعات المتطوعين بالمشاركة في الخضوع للمساءلة عن التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة؛

(ج) أن يحذو حذو الدول الأعضاء بتأكيد تأييد الدعم الكامل لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠، الذي يدعم مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية؛

(د) أن يضمن بأن تُسجّل بيانات رصد أهداف التنمية المستدامة من خلال العمليات القائمة على المشاركة، وأن تشمل هذه البيانات منظور أكثر الفئات تهميشاً، وكذلك منظور المتطوعين الذين يعملون عن كثب معهم؛

(هـ) أن يكفل بأن ينطوي إطار المساءلة والشفافية والاستعراض لأهداف التنمية المستدامة على التشاور مع المجتمع المحلي على كافة المستويات، بما في ذلك تمثيل أصوات أكثر الفئات تهميشاً، وكذلك المتطوعين الذين يعملون عن كثب معهم؛

(و) أن ينشئ أمانة عامة دائمة ومستقلة ومتفرّغة لكي تنجز دورها في الاستعراض العالمي وعملية متابعة خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ويلزم توفير الموارد الكافية لذلك لتمكين المنتدى السياسي الرفيع المستوى من تنسيق دوراته واستعراضاته بفعالية، ودعم الجهود التي تبذلها الدول في تنسيق التقدم المحرز عالمياً، وتيسير المشاركة الواسعة النطاق من جانب المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، وإدارة خطة لإجراء تقييمات مواضيعية ومؤسسية.

## تاسعا - مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة

### ألف - موجز التوصيات

٣٤٠ - يتعين تعزيز المنتدى السياسي الرفيع المستوى لإتاحة التمثيل والمشاركة الكاملين لمجموعات الجهات المعنية التي أسهم في إبرازها إطار أهداف التنمية المستدامة، التي لم تعلن صراحة في قرار الجمعية العامة التوجيهي الحالي ٦٧/٢٩٠.

٣٤١ - ويتعين على المنتدى السياسي الرفيع المستوى ضمان أن تكون عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية شفافة وشاملة للجميع، بحيث تسمح بمشاركة الأفراد من جميع الأعمار والقدرات في عمليات التنمية الخاصة بهم، وضمان أن تمثل آليات المساءلة حافزا للدول الأعضاء على إدراج مساهمات كبار السن ودعمها في جميع المجالات، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر السياسات المتعلقة بالشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث على الصعيد الوطني والسياسات المتعلقة بالمناخ.

٣٤٢ - ويجب أن تشمل عملية الاستعراض التي اعتمدها المنتدى السياسي الرفيع المستوى آليات واضحة وقوية لتمكين المجتمع المدني من المشاركة بشكل كامل فيها ولفت الانتباه إلى الحالات التي لا تحصل فيها الفئات المهمشة، بما فيها كبار السن، على أنصبة متساوية من التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات.

٣٤٣ - ويجب على المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يضطلع بدور قيادي في اشتراط الحصول على بيانات مصنفة حسب العمر طوال دورة حياة مهامه الاستعراضية، وأن يسعى للحصول على دعم الدول الأعضاء من أجل تحسين تصنيف البيانات على الصعيد الوطني.

٣٤٤ - ويتعين على المنتدى أن يعزز المساءلة الشاملة لعدة قطاعات عن طريق ما يلي: '١' تعهد تقييم واسع النطاق لمدى إنجاز كل هدف وغاية لجميع الفئات الاجتماعية، و'٢' دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز أوجه الترابط مع العمليات الأخرى، مع كفالة أن تشمل صراحة كبار السن.

### باء - مقدمة

٣٤٥ - تنتهي في عام ٢٠٣٠ فترة أهداف التنمية المستدامة في عالم مختلف تماما عن العالم الذي ستبصر فيه النور في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٣٤٦ - فالعمر المتوقع آخذ في الازدياد في كل مكان. وتعني شيخوخة عالمنا أن شباب اليوم سيكونون مُسنّي الغد. وهناك اليوم أكثر من ٨٣٠ مليوناً من النساء والرجال في جميع أنحاء

العالم الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما وأكثر، والذين يمثلون نسبة ١٢ في المائة من سكان العالم؛ وبحلول عام ٢٠٣٠، سيكون هذا العدد قد ازداد ليصل إلى ١,٣٧٥ بليون نسمة، أو حوالي ١٦ في المائة من سكان العالم. ويعيش ثلثا كبار السن في العالم اليوم في البلدان النامية؛ وستزداد نسبتهم إلى ثلاثة أرباع سكان العالم بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٤٧ - وفي سياق هذا التغير الديمغرافي، علينا أن نكفل بأن تخضع عملية متابعة أهداف التنمية المستدامة للمساءلة من جانب السكان على اختلاف أعمارهم.

٣٤٨ - ويتعين أن تتماشى مداورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى مع الأهداف والغايات التي تم تحديدها من خلال عملية أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن إنجاز الولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠. وتحدد ورقة المناقشة هذه أولويات مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة وتوصياتها تأييدا لهذه التغييرات.

جيم - البناء على الدروس المستفادة خلال عملية ما بعد عام ٢٠١٥

٣٤٩ - شهدت عملية ما بعد عام ٢٠١٥ مستويات غير مسبقة من الانفتاح والمشاركة مع المجتمع المدني أثناء مراحل المشاورات وخلال الدورات الحكومية الدولية.

٣٥٠ - والمنتدى السياسي الرفيع المستوى هيكل يحظى بالتقدير لتمكين المجتمع المدني من المشاركة القوية مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وينبغي أن يقوم على النهج الشامل للجميع الذي يتبعه الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن الألفية وأهداف التنمية المستدامة والعمليات الحكومية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٥١ - ومن بين الدروس المستفادة من عملية ما بعد عام ٢٠١٥ أهمية ما يلي:

(أ) معلومات تنقل بوضوح بما يتجاوز المركز في نيويورك؛

(ب) إتاحة فرص صريحة لطائفة واسعة من الجهات المعنية من أجل فهم عمليات الأمم المتحدة الرسمية والتعاون معها على حد سواء؛

(ج) الاعتراف الرسمي بالمساهمات التي تقدمها طائفة واسعة من الجهات المعنية وتقدير قيمتها.

٣٥٢ - ولم يحقق المنتدى السياسي الرفيع المستوى حتى الآن هذا القدر من الحضور البارز والفهم. ولا بد من تعزيز دوره لكي يضطلع بولايتيه المتمثلة في تشجيع الشفافية والتنفيذ. بمواصلة تقوية الدور الاستشاري الذي تضطلع به المجموعات

الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية وزيادة مشاركتها للاستفادة من خبراتها على نحو أفضل (الفقرة ١٤).

#### دال - تعزيز مشاركة المجتمع المدني في إطار أهداف التنمية المستدامة

٣٥٣ - إننا نؤيد، بوصفنا مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة، عزم الجمعية العامة على استخدام المنتدى السياسي الرفيع المستوى للنهوض بتحسين الشفافية في تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك إقرار الجمعية العامة بأن المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية تقدم خبرات محددة على الصعيد الدولي ذات أهمية للدورات الحكومية الدولية.

٣٥٤ - وإننا ندرك الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به هيكلية المجموعة الرئيسية بتمثيلها قطاعات المجتمع الرئيسية، ومساعدتها في توجيه مشاركة المواطنين والجهات الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة والخبراء الممارسين في عمليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة. غير أن علينا أن نضع ذلك في سياق الإطار الجديد لأهداف التنمية المستدامة وأن نرى ما إذا كان المنتدى السياسي الرفيع المستوى يهيكله الحالي كافياً. وقد لا يكون شكل هياكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى ووظيفتها كافيين لمراعاة المجموعة الأوسع نطاقاً من الجهات المعنية المنصوص عليها ضمناً في مبدأ العالمية الذي يركز عليه هذا الإطار.

٣٥٥ - وفي هذا الصدد، يجب أن تكون مشاركة المجتمع المدني واسعة قدر المستطاع لضمان عدم تخلف أحد عن الركب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وسعياً إلى رصد إطار أهداف التنمية المستدامة بنجاح ومساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، يجب إبراز المسئّن بقدر أكبر والاعتراف صراحةً بأهم مجموعة من أصحاب المصلحة.

#### هاء - دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى في رصد ما أحرز من تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٣٥٦ - أسفر التعطيم على حقوق المسنين واحتياجاتهم في إطار الأهداف الإنمائية للألفية عن إقصائهم إلى حد كبير من آليات الحوار وعمليات التنمية الرئيسية طوال خمسة عشر عاماً دون أن تكون هناك آليات قائمة لتصحيح هذا الإغفال. وليس بوسعنا أن نسمح لذلك بأن يتكرّر بالنسبة لأي فئة اجتماعية في سياق الإطار الجديد.

٣٥٧ - وبوسع المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يؤدي دورا حاسما في متابعة إطار أهداف التنمية المستدامة واستعراضه، وضمان احترام المبادئ والالتزامات الأساسية في مجال حقوق الإنسان، والإنصاف، وعدم التمييز، والالتزام بضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

#### مرونة الاستجابة

٣٥٨ - تؤيد مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة عزم الجمعية العامة، كما هو مبين في القرار ٦٧/٢٩٠، على توفير منبر نشط لإجراء الحوارات وتقييم الأوضاع ووضع الخطط للنهوض بالتنمية المستدامة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، يتوخى المرونة في معالجة القضايا والتحديات الجديدة والمستجدة ( الفقرة ٢؛ الفقرة ١٨).

٣٥٩ - ومن هذا المنطلق، من الضروري أن تراعي عملية الاستعراض التي يعتمدها المنتدى السياسي الرفيع المستوى العمر ونوع الجنس وأن تشمل آليات واضحة وقوية لتمكين المجتمع المدني من توجيه الانتباه إلى الحالات التي يتبين فيها أن هناك تقصيرا في الأهداف والغايات المرتبطة بها إذا لم يقتسم التقدم بالتساوي مع جميع الفئات المهمشة، بما في ذلك كبار السن.

#### تهيئة البيانات لتحقيق الغرض المنشود

٣٦٠ - إن تهيئة البيانات لتحقيق الغرض المنشود أمر أساسي للالتزام "عدم تخلف أحد عن الركب" ويكتسب تصنيف البيانات بحسب العمر أهمية حيوية لقدرة المنتدى السياسي الرفيع المستوى على تيسير إجراء استعراض ذي مغزى. ولبعض الوقت، ظل كبار السن لا يدرجون في آليات جمع البيانات ومجموعات البيانات، مما أدى إلى التعتيم على حالتهم وأفضى إلى عدم إدراج المسنين في السياسات والمبادرات الإنمائية. وتشمل العديد من الأهداف والغايات إشارات من قبيل "للجميع" و "جميع الأعمار" و "المسنين"، ولكنها تفتقر إلى المؤشرات المناسبة لقياس التقدم المحرز في هذا الصدد.

٣٦١ - وتوصي مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة بشدة أن يؤدي المنتدى السياسي الرفيع المستوى دورا قياديا في ضمان إدراج البيانات المصنفة بحسب العمر على مدى الحياة بالكامل في التقارير المقدمة إليه لكي ينظر فيها. ولا بد له أيضا من السعي للحصول على دعم الدول الأعضاء من أجل تحسين تصنيف البيانات على الصعيد الوطني، بما في ذلك تشجيع استخدام البيانات التي تُستقى من غير المصادر الإحصائية الرسمية.

### تعزيز المساءلة الشاملة لعدة قطاعات

٣٦٢ - إن الطبيعة المشتركة بين القطاعات التي يتسم بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى تجعله في وضع فريد يتيح له تعزيز الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة على نحو يتجاوز النهج الانعزالي الذي تتبعه القطاعات عادة. ويجب أن يحتفظ المنتدى السياسي الرفيع المستوى برقابة واسعة، تتجاوز قياس المؤشرات الفردية، إلى إجراء تقييم أوسع نطاقاً للمدى الذي يجري فيه تحقيق كل هدف وغاية في جميع الأهداف لجميع الفئات الاجتماعية.

٣٦٣ - ويجب أن يدعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى الجهود الرامية إلى توثيق الروابط المشتركة بين إطار أهداف التنمية المساعدة وغيرها من العمليات والآليات العالمية وأن يعززها أيضاً، مع التسليم بأن أعمال أهداف التنمية المستدامة لن يكون ممكناً إلا إلى جانب تحقيق الالتزامات القائمة، على سبيل المثال بشأن حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والإنصاف، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعدالة البيئية. وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى على وجه الخصوص أن يكفل بأن تشمل العمليات ذات الصلة، ولا سيما عملية تمويل التنمية، المسنين صراحة، كما شملتهم أهداف التنمية المستدامة.

### تعزيز الاندماج والمشاركة في المجتمع

٣٦٤ - يجب أن يولي المنتدى السياسي الرفيع المستوى ما يكفي من الاهتمام للعملية التي يجري استخدامها لتحقيق الأهداف وضمان وضع الخطط والإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها من منطلق عدم الإفصاء والشفافية والانفتاح. وتسعى مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة إلى إرساء عملية تنفيذ واستعراض وتقييم يكون فيها الناس من جميع الأعمار والقدرات مساهمين ومشاركين فاعلين في عملية التنمية الخاصة بهم.

٣٦٥ - وينبغي كذلك أن تطلب آليات المساءلة من الدول الأعضاء إدراج مشاركة المسنين والفئات المهمشة الأخرى في الميزانيات والخطط والتدريب وآليات الاستجابة في جميع المجالات ومنها السياسات الوطنية في مجال العمل الإنساني وإدارة الكوارث والمناخ، وأن تدعم الدول الأعضاء وتحفزها في هذا المسعى.

٣٦٦ - كما نوصي بأن تنشر جميع التقارير المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى على الإنترنت، وأن تتاح، حيثما يكون ذلك ممكناً، بلغاتٍ مختلفة لتيسير مشاركة المجتمع المدني على أوسع نطاق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## واو - تعبئة الموارد

٣٦٧ - من الأهمية بمكان أن يقترن هذا الشرط القاضي بتعزيز مشاركة المجتمع المدني بزيادة كبيرة وواضحة في الموارد لإتاحة العمل القائم على المشاركة حقا في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى وزيادة فعالية آليات المساءلة.

عاشرا - الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ<sup>(٣٩)</sup>

## ألف - مقدمة

٣٦٨ - إن أكبر فشل على الإطلاق باءت به منظومة الأمم المتحدة هو عدم إخضاع الدول للمساءلة وما يرتبط بذلك من إفلات من العقاب يحول دون تمكين المواطنين من مطالبة دولهم بتنفيذ التزاماتها. ولكن الدول لم يفتها أن تتعهد باحترام حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها وإعمالها. ولقد سلّمت الدول مرارا وتكرارا بأوجه القصور العامة التي تغذي عدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان وتقوّض التنمية المستدامة. ومع ذلك، وفي غياب أطر المساءلة المؤسسية والملزمة، ما زلنا نشهد عدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان وتدهور البيئة.

٣٦٩ - وتتيح أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ فرصة لإعادة تحديد ملامح التنمية وتصحيح أوجه القصور العامة. وللقيام بذلك، يجب تطوير مفهوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى بوصفه مؤسسة قوية ومستقلة وشفافة وجامعة تتيح الاستعراض والرصد وتمكن من تنفيذ وإنفاذ الالتزامات التي جرى التأكيد عليها مجددا من خلال أهداف التنمية المستدامة.

(٣٩) تُعد الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ منبر المجتمع المدني الذي يرمي إلى إتاحة تعزيز التنسيق بين الفئات المستهدفة وضمّان إسماع الأصوات من جميع المناطق دون الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ في العمليات الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولقد أنشأت منظمات المجتمع المدني هذا المنبر وهي تمسك بزمامه وتعمل على تحفيزه، ولقد تأسس تحت رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وهو يسعى إلى العمل مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء بشأن مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ وسائر القضايا/العمليات المتصلة بالتنمية. والآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني، بوصفها آلية مفتوحة شاملة ومرنة، مصمّمة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من منظمات المجتمع المدني في المنطقة، وتسخير أصوات القواعد الشعبية وحركات الشعوب للنهوض بنموذج تنمية أكثر عدلا وإنصافا واستدامة. وللارتباط بالآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني، يرجى زيارة موقعها الشبكي ([www.asiapacificrcem.org](http://www.asiapacificrcem.org)).

٣٧٠ - ويتعين أن يكون دور آليات الرصد والمساءلة، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للتنمية المستدامة على وجه التحديد، واضحا وتداوليا وخاضعا للمساءلة. وينبغي أن يستعرض عمل هذه الآليات في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا التي تُقيّم تكوين هيئات الأمم المتحدة الإقليمية وطابعها الديمقراطي، مع كفاءة تساوي هيئات الأمم المتحدة الإقليمية وديمقراطيتها وخضوعها للمساءلة بحيث تجسّد حقا مصالح سكان المنطقة.

## باء - دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى

٣٧١ - دعما لتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة، يجب أن يقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى بما يلي:

(أ) ضمان اتساق السياسات - يجب أن يكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى وسيلة للوفاء بأحكام المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه إذا تعارضت أحكام الميثاق مع أحكام أي معاهدة أخرى، ترجح أحكام الميثاق. ولا بد من أن يستعيد المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيادة معاهدات الأمم المتحدة ويضمن أن جميع المعاهدات والعمليات، بما في ذلك معاهدات التجارة والاستثمار المتعددة والثنائية الأطراف، فضلا عن عمل المؤسسات المالية والتجارية الدولية، لا تقوّض التنمية المستدامة أو ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) دعم الاتساق والنهوض بإنشاء المؤسسات اللازمة لدعم التنمية المستدامة وإدراج استعراض تلك الآليات بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعاون الضريبي الدولي، وإعادة هيكلة الديون السيادية، ومساءلة القطاع الخاص، وتمويل التنمية، مع احترام عمليات الاستعراض والتنفيذ المنفصلة إنما المتكاملة الخاصة بها. ولا بد من أن يتناول المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضا مسألة إضفاء الاتساق على عمل المؤسسات القائمة ونهجها تجنبا للازدواجية وعدم الاتساق وهدر الموارد بسبب اتباع النهج الانعزالية التي تقوّض تحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) إنشاء آليات للاستعراض والرصد - ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن ينشئ استعراضات الأقران الدورية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وفي تنفيذ خطط العمل الوطنية والإقليمية والعالمية التي جرى إعدادها لتحقيق هذه الأهداف. ولا بد من إنشاء استعراضات الأقران الدورية على الصعيدين الإقليمي والدولي بمشاركة المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية مشاركة فعالة. وينبغي أن تفضي هذه الاستعراضات إلى التزامات محدّدة لمعالجة أي أوجه قصور تعيق إحراز

تقدم في تحقيق الأهداف والغايات. ويجب أن تحدد آليات الاستعراض والرصد بوضوح مساحة وآلية تُخصَّصان لمساهمات المجتمع المدني؛

(د) إضفاء الطابع الرسمي على طرائق مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية وتفعيلها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧، مع الاعتراف تحديداً بإسهامات الفئات المستهدفة المنظمة على الصعيد الإقليمي، ومع احترام مبادئ الاستقلالية والتنظيم الذاتي؛

(هـ) وضع آليات مساءلة وإبلاغ تتسم بالشفافية لفائدة جميع الجهات المعنية التي تشارك في تمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، والوكالات المنفذة، وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، مع التسليم بأن تمويل أهداف التنمية المستدامة التزمُّ على عاتق الدولة؛

(و) استعراض العقبات العامة أمام الوصول إلى تكنولوجيات آمنة بيئياً وملائمة اجتماعياً ومراعية للفوارق بين الجنسين ومنصفة اقتصادياً وتذليلها، وإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا على الصعيد العالمي، مقترنةً بقدر كافٍ من المراقبة والمشاركة الفاعلة من جانب المجتمع المدني؛

(ز) إنشاء هيئة مستقلة من المقررِّين الخاصين يتولون تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والانتهاكات والحواجز العامة والمحددة، وتقديم توصيات للنهوض بالحقوق في التنمية المستدامة؛

(ح) احترام مبدأ عدم التراجع وتطبيقه لكي لا يتراجع نطاق القواعد والممارسات بشأن المشاركة والشفافية فيما يتعلق بالممارسات الرسمية أو غير الرسمية الحالية للمبادئ والحقوق المتفق عليها دولياً، مثل حقوق الإنسان في المشاركة في صنع القرار والوصول إلى المعلومات؛

(ط) دعم الاتصالات والتوعية وبناء القدرات والتمويل لضمان أن المجتمعات المحلية، ولا سيما أكثر الفئات تمهيشاً، تدرك أهداف التنمية المستدامة وبوسعها المشاركة في تنفيذها واستعراضها.

## جيم - مشاركة المجتمع المدني - كفالة التمثيل الإقليمي

٣٧٢ - لقد حظيت أهمية مشاركة المجتمع المدني بالاعتراف لدى إنشاء الأمم المتحدة، وأشير إليها في العديد من وثائق الأمم المتحدة. وتشجع الجمعية العامة في قرارها ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية منظمات المجتمع المدني على "أن تتولى بنفسها إقامة آليات تنسيق فعالة للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وفي الأعمال المنبثقة من تلك المشاركة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية وتوفير مقومات البقاء لها، على نحو يكفل المشاركة على نحو فعال متوازن واسع النطاق بحسب المنطقة ونوع المنظمة".

٣٧٣ - ولضمان فعالية مشاركة المجتمع المدني على الصعيدين العالمي والإقليمي، يمكن أن تسترشد العمليات بالبارامترات التالية:

(أ) ضرورة احترام تنوع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، ومختلف سبل الوصول إلى فئاتها المستهدفة، لأنها تمثل قدرة كبيرة لا بد منها للربط بين وضع جداول الأعمال وتنفيذها؛

(ب) ضرورة توفير إمكانية الوصول بشكل كامل إلى جميع الوثائق الرسمية والمعلومات في غضون فترة زمنية معقولة قبل انعقاد الجلسات الرسمية، والحل الأمثل أن يكون ذلك بالاقتران مع الترجمة إلى مختلف اللغات التي تستخدم على نطاق واسع في المنطقة بهدف الوصول إلى الفئات المستهدفة الأوسع نطاقاً؛

(ج) ضرورة ضمان توفير فرص شفافة وشاملة للجميع وهادفة لتفاعل المجتمع المدني مع الدول الأعضاء في تحديد جداول الأعمال وتحقيق المستوى الأمثل لمساهمات المجتمع المدني في المناقشات الحكومية الدولية، على سبيل المثال من خلال إنشاء أفرقة عاملة مشتركة تضم ممثلي المجتمع المدني (مثل الفريق العامل المشترك الذي اعتمد في المناقشة بشأن مسائل الإعاقاة الوارد ذكره في مرفق قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١٣/٦٩)، وحق المجتمع المدني في التدخل وتقديم توصيات خلال الاجتماعات الحكومية الدولية؛

(د) ضرورة تأمين مساحات تعبير في جميع الأفرقة لكي يعرب فيها المجتمع المدني عن آرائه وتنظيمها من خلال عمليات اختيار منظمات المجتمع المدني؛

(هـ) ضرورة أن تحظى استقلالية منظمات المجتمع المدني وقدرتها على تنظيم أنفسها من خلال آليات متفق عليها جماعياً على الصعيد الإقليمي باعتراف منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(و) ضرورة تشجيع الحوار والمشاركة بصورة مجدية بشأن السياسات على الصعيد الوطني بين الحكومة والمجتمع المدني لكفالة الاتساق وتنفيذ القرارات والمقررات التي تتخذها هيئات الأمم المتحدة بفعالية على الصعيد الوطني؛

(ز) ضرورة أن تتيح الأمم المتحدة لمنظمات المجتمع المدني على الصعيدين الإقليمي والدولي إعداد مشاركتها الموضوعية والمواضعية في العمليات الحكومية الدولية وتيسير مشاركتها في الاجتماعات التحضيرية للمجتمع المدني على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي قبل اجتماعات اللجنة وعمليات التنمية المستدامة؛

(ح) تمكين هياكل المجموعات الرئيسية والجهات المعنية المنظمة من تنظيم المناسبات الجانبية وعقد اجتماعات المائدة المستديرة الرسمية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة خلال الاجتماعات الحكومية الدولية الوطنية والإقليمية والدولية.

دال - آلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - دراسة حالة إفرادية للممارسات السليمة

٣٧٤ - مع أن آلية مشاركة المجموعات الرئيسية توفر وسيلة منهجية لإدارة التنوع في المجتمع المدني، فقد ذهب البعض إلى أن هذه الآلية، رغم كونها تضيف طابعاً رسمياً على المشاركة، قلصت أيضاً نطاق عمل منظمات المجتمع المدني ودوره مع منظومة الأمم المتحدة (Adams 2013). ويمكن لإدخال الأوساط التجارية والدوائر الصناعية والسلطات المحلية في آلية مشاركة المجتمع المدني أن يؤدي إلى تجميع الرسائل البالغة الأهمية. وقد تؤدي المجموعات الرئيسية عمل آلية تصفية يمكن أن تضع المزيد من القيود على إسماع أصوات الممثلين الإقليميين ومشاركتهم. وللمجموعات الرئيسية تاريخياً شركاء عاملون في الشمال يشاركون على مستوى المقرر. وعلى الرغم من بذل عدة محاولات لتوسيع نطاق مشاركة منظمات المجتمع المدني في الجنوب (بما في ذلك الاقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق عالمي لمشاركة منظمات المجتمع المدني وآليات أخرى)، فحتى وقت قريب جداً، لم تبذل الكثير من الجهود لضمان مشاركة المجتمع المدني من منطقة آسيا والمحيط الهادئ على نحو تام في العمليات الدولية والإقليمية. ولقد كانت مشاركة المجتمع المدني في العمليات الإقليمية، على وجه الخصوص، متقطعة ومواضيعياً في المقام الأول.

٣٧٥ - وسعياً لضمان قدرة تنوع المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على التفاعل مع الآليات الحكومية الدولية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية والتأثير فيها وكذلك ضمان قدرة الشعوب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على النهوض بأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، أنشئت آلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٣٧٦ - ولقد أطلقت منظمات المجتمع المدني وفئاتها المستهدفة هذه الآلية وهي تتولى زمام أمورها وتسييرها. وأنشئت هذه الآلية بعد سلسلة من الاجتماعات والمشاورات التعاونية تحت رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وهي تسعى إلى التواصل مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة بشأن العمليات والقضايا المتعلقة بالتنمية.

٣٧٧ - وآلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني، بوصفها آلية مفتوحة غير إقصائية ومرنة، مصممة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من منظمات المجتمع المدني في المنطقة وتسخير أصوات القواعد الشعبية وحركاها للنهوض بعدالة التنمية.

٣٧٨ - وتستند آلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني إلى هيكل المجموعات الرئيسية مع توسيع نطاقه لضمان أن تحظى أكثر الفئات المستهدفة أهمية للمنطقة بالاعتراف وأن يُوفر لها حيز عادل للعمل مع منظومة الأمم المتحدة في المنطقة. وتعترف آلية المشاركة الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني بـ ١٧ فئة مستهدفة و ٥ مناطق دون إقليمية. والفئات المستهدفة البالغ عددها ١٧ في إطار آلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني هي: النساء؛ المزارعون؛ صيادو الأسماك؛ الشباب والأطفال والمراهقون؛ المهاجرون؛ النقابات العمالية؛ الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية؛ المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين والمتسائلون؛ فقراء المدن؛ المشردون بسبب الكوارث والتزاعات؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ العلم والتكنولوجيا؛ الأشخاص ذوو الإعاقة؛ الشعوب الأصلية؛ المستنون؛ السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وستكفل آلية المشاركة الإقليمية المجتمع المدني، بفضل الولاية الشاملة المنوطة بها، أن يكون الناس في "المنطقة أفضل تمثيلاً في المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في المفاوضات العالمية وأن يكون لديها صوت أقوى وأفضل تنسيقاً وأكثر فعالية في العمليات الإقليمية".

٣٧٩ - ولقد دأبت آلية المشاركة الإقليمية للمجتمع المدني، منذ إنشائها، على تنسيق المساهمات الواردة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. مما يضمن إسماع صوت إقليمي أثناء الدورات التفاوضية لما بعد عام ٢٠١٥. ولقد تمكنت هذه الآلية من التعاون للتوصل إلى مواقف مشتركة في معظم جلسات الاستماع، وهو إنجاز استثنائي لأكثر المناطق تنوعاً

وأكبرها حجماً في العالم. ويتوحد أعضاء الآلية حول دعوة مشتركة لتحقيق عدالة التنمية تهدف إلى تقليل أوجه عدم المساواة في الثروة والسلطة والموارد والفرص بين الدول، وبين الأغنياء والفقراء، وبين الرجال والنساء. وتتطلب هذه العدالة خمس نقالات مفضية إلى التحول هي عدالة إعادة التوزيع، والعدالة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية والجنسانية، والعدالة البيئية، والمساءلة أمام الشعوب.

٣٨٠ - ولقد سلّمت الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحديداً بأهمية تعزيز التعاون مع هذه الآلية من خلال الإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وترد في المادة ٥٨ (و) من هذا الإعلان الوزاري دعوة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ "لتعزيز التنسيق مع المجتمع المدني الإقليمي بجملة أمور منها الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني".

٣٨١ - وتحظى مساهمات الآلية، بوصفها آلية مشاركة إقليمية لمنظمات المجتمع المدني مع الأمم المتحدة في المنطقة، بالاعتراف أيضاً من خلال الإقرار الرسمي بدورها كشريكة للجنة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في تنظيم المنتدى الرسمي لمنظمات المجتمع المدني الذي يسبق منتدى التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأول الذي سيعقد في عام ٢٠١٤، وذلك قيد الإعداد لعام ٢٠١٥، وكذلك في توفير مساهمات مباشرة في الأعمال التحضيرية للعملية الرسمية. ولقد قدم منتدى التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حتى الآن نموذجاً ناشئاً عن التعاون الشامل للجميع والموضوعي مع منظمات المجتمع المدني لإنشاء آلية إقليمية لرصد الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ومساءلتها.

هاء - سبل المضي قدماً: ضمان التفاعل بين الآليات العالمية والإقليمية والوطنية لرصد والمساءلة في الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة

٣٨٢ - في حين تقدم الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني أفضل الممارسات في مجال إنشاء آلية فعالة ومجدية للعمل مع منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي بقيادة المجتمع المدني - وهو مجال يعتبر أضعف مضمار لوجود الأمم المتحدة وأهميتها - لا يزال التحدي المطروح هو اكتشاف السبل الكفيلة بضمان التفاعل بين المستويين العالمي والإقليمي، فضلاً عن التفاعل بين المستويين العالمي/الإقليمي والمستوى الوطني. ومن الناحية العملية، يتجلى هذا التحدي في كيفية تفاعل المنتدى السياسي الرفيع المستوى مع منتدى التنمية السياسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكيفية تفاعل هذين المنتدين مع المؤسسات والآليات الوطنية من أجل تنفيذ التنمية المستدامة ورصدها، الأمر الذي سيحدّد في نهاية المطاف أهمية هذه الآليات لتحقيق التنمية المستدامة ككل.

٣٨٣ - وتأمل الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمعات المدني مواجهة هذا التحدي من خلال ضمان أن شتى الفئات المستهدفة التي تضمُّها تمثل منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية التي تتمتع بحضور قوي على الصعيدين الوطني والإقليمي، وذلك من أجل ضمان إسماع أصوات القواعد الشعبية. والغرض من فرص المشاركة التي تيسرها الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني على الصعيد الإقليمي توفير مساحات كافية للتعبير عن آراء القواعد الشعبية وإسماع الأصوات الوطنية في العمليات الرسمية. وتشارك الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني بعمّة أيضا في المحافل والعمليات العالمية، بما في ذلك تلك التي تصبُّ مباشرة في مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وتقيم صلة على نحو استباقي مع تجمعات منظمات المجتمع المدني الدولية ذات الصلة.